الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

جيمس بيتراس
James Petras

جرائم إسرائيل

العدوان على غزة - إغتيال المبحوح
الاعتداء على أسطول الحرية

Telegram:@mbooks90

يتضمن
ملخص تقرير
جولدستون

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مقدمة

إن التقرير الذي نشرته بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة – الشهير باسم ***تقرير جولدستون*** – شكّل خرقاً بارزاً في ثلاث نواحٍ. في الناحية الأولى، كان التقرير عبارة عن دراسة مفصّلة ومنهجية إلى أبعد الحدود حول الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي في حروبها ضد الشعب الفلسطيني. في الناحية الثانية، جذب التقرير اهتمام شرائح واسعة من ***الرأي العام العالمي***، وأثار موجة كبيرة من الاستياء والاستهجان بحق إسرائيل من قِبل كل قادة العالم تقريباً.

Telegram:@mbooks90

أما الناحية الثالثة والسلبية، فتمثلت بالرفض العنيف الذي لاقاه نشر التقرير من جانب جميع المنظمات اليهودية الأميركية الكبرى، مما أظهر عدم اكتراث هذه المنظمات لحقوق الإنسان من جهة، وتأثيرها وسيطرتها المطلقة على سياسة واشنطن تجاه الشرق الأوسط من جهة أخرى. لقد صوّت الكونغرس الأميركي بنسبة عشرة إلى واحد على شجب التقرير، ودعم جرائم حرب إسرائيل، تماماً كما فعل البيت الأبيض.

تُقدّم النصوص والصور في هذا الكتاب وصفاً تفصيلياً، وأدلة حسية على جرائم الحرب الإسرائيلية التي دفعت إلى القيام بحملة ***مقاطعة وتعرية وعقوبات*** على مستوى العالم أجمع من قبل نشطاء حقوق الإنسان، ونقابات عمّالية، وكثير من المنظمات الأخرى، من بينها أفراد في إسرائيل ومنظمات يهودية في أوروبا وشمال أميركا. ***تقرير جولدستون*** هو دراسة تحليلية لجرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل في غزة، بما فيها فرض الحصار مما حال دون دخول بضائع أساسية، كالأغذية والأدوية، واستهدافها المنهجي والمتعمّد للأهداف المدنية وتدميرها بما في ذلك قتل المدنيين في المنازل والمدارس والمرافق التابعة للأمم المتحدة؛ واستخدام أسلحة مصممة لإصابة المدنيين بإصابات قاتلة أو مؤذية لأقصى الحدود (قنابل الفوسفور الأبيض)؛ والتدمير غير الضروري للمؤسسات الضرورية للحياة المدنية، مثل مؤسسات إنتاج المواد الغذائية ومنشآت تكرير المياه ووحدات معالَجة مياه الصرف الصحي. لقد استخدم الجيش الإسرائيلي، مثل سلَفه النازي، مدنيين فلسطينيين ***كدروع بشرية***، حيث قام جنوده بتجميع آلاف المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، وتقييدهم قسراً، وإذلالهم، وتعذيبهم. يخلص التقرير إلى إمكانية أن يفضي سلوك الحكومة الإسرائيلية إلى قيام «محكمة مختصة بتقرير ما إذا كانت قد وقعت جرائم ضد الإنسانية». لقد نال التقرير استحسان غالبية واسعة في الجمعية العمومية للأمم المتحدة.

بالرغم من أن تفويض الأمم المتحدة لا يتضمن مناقشة جرائم الحرب الإسرائيلية الأخرى، إلا

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أن ***تقرير جولدستون*** قدم إشارة عابرة إلى استخدام إسرائيل لنفس الأساليب في خلال حربها على لبنان في العام 2006.

إن الوصف الذي قدمه ***تقرير جولدستون*** في ما يتعلق بالهجوم الإسرائيلي الوحشي على غزة له تاريخ طويل ودنيء ويحتاج إلى دراسة معمقة، وخاصة في ضوء ما يعتبره بعض الصهاينة الليبراليين ***تحاملاً على*** إسرائيل. في الحقيقة، إن معظم النقاد، واليساريين منهم بصفة خاصة، يدينون ***جميع*** أعمال الحرب الوحشية والتعذيب أينما ارتكبت، ولهذا السبب فإن هذا الاتهام ليس سوى تغطية زائفة لسلوك إسرائيل الوحشي ***المميز لها*** منذ تأسيسها: تحتفظ إسرائيل ***بأرقام قياسية عالمية*** في عدد البلدات والقرى التي عرضتها للتطهير العرقي (أكثر من 500، ولا يزال التعداد مستمراً)، وعدد الأشخاص الذين هجرتهم وحولتهم إلى لاجئين (أربعة ملايين والرقم مرشح للازدياد)، وعدد المنازل التي دمرتها (ستون ألفاً وهو في ازدياد)، وعدد السجناء المدنيين في سجونها (250,000 وهو في ازدياد أيضاً). إسرائيل هي الدولة التي استخدم من أجلها حق النقض الأميركي الحامي في مجلس الأمن لأكبر عدد من المرات (أكثر من 100 مرة)، الأمر الذي منع الهيئة العالمية من إدانة جرائم الحرب الإسرائيلية.

التحدي السياسي والأخلاقي الكبير هنا هو. كيف نفسر التواطؤ المستمر للحكومات الأميركية مع جرائم الحرب الإسرائيلية في وجه نقمة عالمية واسعة النطاق؟ كيف نفسر السلوك الشائن إلى أقصى الحدود لبيت أوباما الأبيض ونحو 90 بالمائة من الكونغرس الأميركي في ما يتعلق بشجب تقرير جولدستون؟ هذان السؤالان وغيرهما من الأسئلة المتصلة بالموضوع قيد البحث سيتم الإجابة عنها في الفصول التي تناقش النفوذ السياسي والاقتصادي والثقافي لرؤساء المنظمات اليهودية الأميركية الكبرى، بما فيها منظمة ***إيباك***.

حتى في أثناء كتابتي هذه السطور، في 25 أيار 2010، تشير الأنباء الصادرة عن واشنطن إلى أن الكونغرس الأميركي أقرّ، بغالبية 95 بالمائة من الأصوات، قانون عقوبات عسكرية جديد يدعو إلى فرض حصار فعلي على إيران، مُقدّماً من إيباك ومدعوماً من جميع المنظمات اليهودية الأميركية الكبرى. مع ذلك، فالغالبية الساحقة من المثقفين الفلسطينيين والمنظمات الفلسطينية الماركسية واليسارية التقدمية، حتى تلك التي انتقدت تصويت الكونغرس، باستثناء مجموعة من الكتّاب والناشطين اليهود المعادين للصهيونية، ترفض تسمية المقترحين الفكريين والمروّجين السياسيين لسلوك الكونغرس الدنيء هذا.

إن ***تقرير جولدستون*** يحفز الكثير من اليهود، وبخاصة الشباب منهم، الذين كانوا يكتمون انتقادهم لإسرائيل، على المجاهرة برفضهم لجرائم الحرب الإسرائيلية. لقد ظهرت بضع

تصدعات في الجدار الصهيوني الصلب، عندما أدان بعض الليبراليين المناصرين للصهيونية من أمثال ج ستريت، الأفعال اللاأخلاقية للدولة اليهودية. لكن هذه الإشارات القليلة الباعثة على الأمل تحطمت، لسوء الحظ، عندما حان وقت إعلاء صوت الغضب في وجه إيباك والدعم اليهودي – الصهيوني للعقوبات العسكرية ضد إيران. كان الصمت صاماً للآذان. إن مقولة «معارضة اليسار اليهودي لسياسات إسرائيل الحربية تنتهي عندما تبدأ الحرب» تنطبق على مشروع قانون العقوبات العسكرية الحالي.

اتضح النفوذ الفظيع لمنظومة السلطة الصهيونية حين قام اللوبي الصهيوني في الكونغرس، والليبراليون، والتقدميون والمحافظون الجدد بتوقيع وترويج قرار برلماني – وقّع من أكثر من 330 عضواً من أعضاء كونغرس – ينتقد بشدة أوباما لإبداء مخالفته العلنية لنتنياهو في مسألة قضم الأراضي في القدس العربية. إن هذا الكتاب لا يقدم وصفاً مفصّلاً لجرائم الحرب الإسرائيلية في غزة وحسب، وإنما يقدم أيضاً، وبالمقدار نفسه من الأهمية، تحليلاً شاملاً للأسباب التي تدفع المزيد والمزيد من الناس لإدراك أن الكونغرس والبيت الأبيض الأميركيين أرضان محتلّتان من قبل الصهاينة.

تقرير جولدستون

ملخص تنفيذي(1)

أ. مقدمـــة

1. في 3 نيسان 2009، أنشأ مجلس حقوق الإنسان بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة مسنداً إليها تفويضاً قوامه: «التحقيق في جميع انتهاكات قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي التي يمكن أن تكون قد ارتُكبت في أي وقت في سياق العمليات العسكرية التي وقعت في غزة خلال الفترة من 27 كانون الأول 2008 إلى 18 كانون الثاني 2009، سواء أأرتُكبت قبل هذه العمليات أم في خلالها أم بعدها».

2. قام رئيس المجلس بتعيين القاضي ريتشارد جولدستون، القاضي السابق في المحكمة الدستورية لجنوب أفريقيا والمدّعي السابق للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، رئيساً لهذه البعثة. والأعضاء المعيّنون الثلاثة الآخرون هم: الأستاذة الجامعية كريستين تشينكين، أستاذة القانون الدولي في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، التي كانت أحد أعضاء «البعثة الرفيعة المستوى لتقصي الحقائق» الموفدة إلى بيت حانون (2008)؛ والسيدة هينا جيلاني، المحامية لدى المحكمة العليا الباكستانية والممثلة الخاصة سابقاً للأمين العام المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، والتي كانت عضواً في لجنة التحقيق الدولية المعنية بدارفور (2004)؛ والعقيد ديزموند ترافيرس، وهو ضابط سابق في قوات الدفاع الأيرلندية وعضو مجلس إدارة معهد التحقيقات الجنائية الدولية.

3. كما جرت العادة، قامت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتعيين أمانة عامة لدعم أعمال البعثة.

4. فشرت البعثة تفويضها على أنه يتطلب منها وضع السكان المدنيين في المنطقة في محور اهتماماتها، في ما يتعلق بانتهاكات القانون الدولي.

5. اجتمعت البعثة لأول مرة في جنيف في الفترة بين 4 و8 أيار 2009. بالإضافة إلى ذلك، اجتمعت البعثة في جنيف في 20 أيار، وفي 4 و5 تموز، وفي الفترة بين 1 و4 آب 2009. وقامت البعثة بثلاث زيارات ميدانية: اثنتان منها إلى قطاع غزة في الفترة ما بين 30 أيار و6 حزيران، وفي الفترة ما بين 25 حزيران و1 تموز 2009، وزيارة واحدة إلى عمان في 2 و3 تموز 2009. وعُيّن في قطاع غزة عدة موظفين تابعين لأمانة البعثة في الفترة من 22 أيار إلى

4 تموز 2009 بغية إجراء تحقيقات ميدانية.

6. أرسلت البعثة مذكرات إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وإلى أجهزة وهيئات الأمم المتحدة في 7 أيار 2009. وفي 8 حزيران 2009، أصدرت نداءً لتقديم عرائض دعت فيه جميع المهتمين من أشخاص ومنظمات لتقديم المعلومات والوثائق ذات الصلة بالموضوع بغية المساعدة على تنفيذ مهمتها.

7. عقدت البعثة جلسات استماع علنية في غزة في 28 و29 حزيران وفي جنيف في 6 و7 تموز 2009.

8. سعت البعثة مراراً للحصول على تعاون الحكومة الإسرائيلية. وبعد فشل محاولات عديدة، التمست البعثة، وحصلت على، مساعدة حكومة مصر لتمكينها من دخول قطاع غزة عن طريق معبر رفح.

9. حظيت البعثة بدعم وتعاون السلطة الفلسطينية وبدعم وتعاون بعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة. وبالنظر إلى عدم تعاون الحكومة الإسرائيلية، فإن البعثة لم تتمكن من الالتقاء بأعضاء السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية. بيد أن البعثة اجتمعت بمسؤولين من السلطة الفلسطينية، من بينهم وزير في مجلس الوزراء، في عمان. وعقدت البعثة، في خلال زيارتيها إلى قطاع غزة، اجتماعات مع مسؤولين كبار من سلطات غزة قدّموا تعاونهم ودعمهم الكاملين للبعثة.

10. بعد جلسات الاستماع العلنية التي عُقدت في جنيف، أبلغت البعثة أن قوات الأمن الإسرائيلية اعتقلت السيد محمد سرور في خلال عودته إلى الضفة الغربية، فساورها القلق من أن يكون احتجازه ردّاً على مثوله أمام البعثة. والبعثة الآن على اتصال به وهي لا تزال ترصد التطورات.

ب. المنهجية

11. قررت البعثة أن المطلوب منها، تنفيذاً لتفويضها، أن تنظر في أي إجراءات يمكن أن تشكل انتهاكات لقانون حقوق الإنسان الدولي، بغض النظر عن الطرف الذي اتخذها. وتطلّب منها هذا التفويض أيضاً أن تستعرض الإجراءات ذات الصلة في كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل.

12. في ما يتعلق بالمدى الزمني الذي يجب عليها تغطيته، قررت البعثة التركيز بصورة رئيسة

على الأحداث أو الإجراءات أو الظروف التي حدثت منذ 19 حزيران 2008، عندما جرى الاتفاق على وقف إطلاق النار بين حكومة إسرائيل وحماس، وأخذت البعثة بعين الاعتبار أيضاً الأمور التي وقعت بعد انتهاء العمليات العسكرية والتي تشكل انتهاكات لقانون حقوق الإنسان الدولي وتكون ذات صلة بالعمليات العسكرية أو جاءت نتيجة لها، وذلك حتى 31 تموز 2009.

13. حلّلت البعثة السياق التاريخي للأحداث التي أدت إلى العمليات العسكرية في غزة بين 27 كانون الأول 2008 و18 كانون الثاني 2009، والعلاقة بين هذه العمليات والسياسات الإسرائيلية العامة تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة.

14. رأت البعثة أن الإشارة في تفويضها إلى الانتهاكات المرتكبة في سياق العمليات العسكرية التي جرت في كانون الأول – كانون الثاني تتطلب منها إدراج القيود المفروضة على حقوق الإنسان والحريات الأساسية في ما يتصل بالاستراتيجيات والإجراءات الإسرائيلية المتبعة في سياق عملياتها العسكرية.

15. أما الإطار المعياري للبعثة فقد تمثّل في القانون الدولي العام وميثاق الأمم المتحدة وقانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي.

16. لا يدّعي هذا التقرير أنه جامع شامل من حيث توثيق العدد المرتفع للغاية من الحوادث ذات الصلة التي وقعت في الفترة المشمولة في تفويض البعثة. مع ذلك، ترى البعثة أن التقرير يوضّح الأنماط الرئيسة للانتهاكات. في غزة، حققت البعثة في 36 حادثاً.

17. استندت البعثة في أعمالها إلى تحليل مستقل ونزيه لمدى امتثال الأطراف لالتزاماتها بقانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي في سياق النزاع الأخير في غزة، وإلى معايير التحقيق الدولية التي وضعتها الأمم المتحدة.

18. اعتمدت البعثة نهجاً شاملاً في ما يتعلق بجمع المعلومات والتماس الآراء. وشملت أساليب جمع المعلومات ما يلي: (أ) استعراض التقارير الآتية من المصادر المختلفة؛ (ب) إجراء مقابلات مع المصابين والشهود والأشخاص الآخرين الذين يملكون معلومات ذات صلة بموضوع التحقيق؛ (ج) إجراء زيارات ميدانية إلى أماكن محددة في غزة وقعت فيها حوادث معينة؛ (د) تحليل صور الفيديو والصور الفوتوغرافية، بما في ذلك الصور الملتقطة من الأقمار الاصطناعية؛ (هـ) استعراض التقارير الطبية المتعلقة بالمصابين؛ (و) تحليل الأسلحة وبقايا الذخائر التي جُمعت من مواقع الأحداث، تحليلاً من وجهة نظر الطب الشرعي؛ (ز) عقد اجتماعات مع مجموعة متنوعة من المتحدثين؛ (ح) توجيه دعوات لتقديم معلومات تتعلق بمتطلبات التحقيق

الذي تجريه البعثة؛ (ط) إطلاق نداء عام على نطاق واسع لتقديم إفادات خطية؛ (ي) عقد جلسات استماع علنية في غزة وفي جنيف.

19. أجرت البعثة 188 مقابلة فردية، وراجعت أكثر من 300 تقرير وإفادة ومستندات أخرى، وأجرت عليها أبحاثاً بمبادرة ذاتية منها أو وردت رداً على ندائها الداعي لتقديم إفادات ومذكرات شفوية أو قُدّمت في خلال الاجتماعات أو على نحو آخر، وهو ما يبلغ أكثر من 10,000 صفحة وأكثر من 30 شريط فيديو و1,200 صورة فوتوغرافية.

20. برفضها التعاون مع البعثة، منعت حكومة إسرائيل البعثة من الاجتماع بمسؤولين حكوميين إسرائيليين، لا بل منعتها أيضاً من السفر إلى إسرائيل لمقابلة الجرحى الإسرائيليين وإلى الضفة الغربية للاجتماع بممثلي السلطة الفلسطينية والجرحى الفلسطينيين.

21. قامت البعثة بزيارات ميدانية في قطاع غزة، شملت إجراء تحقيقات في مواقع الأحداث. وقد سمح ذلك للبعثة بمعاينة الوضع على أرض الواقع مباشرةً والتحدث إلى كثير من الشهود وأشخاص آخرين ذوي صلة بالموضوع.

22. كان الغرض من جلسات الاستماع العلنية، التي بُثّت بثاً مباشراً، تمكين المصابين والشهود والخبراء من طرفي النزاع من التحدث مباشرة مع أكبر عدد ممكن من الناس في المنطقة وفي المجتمع الدولي أيضاً. ومنحت البعثة أولوية المشاركة في هذه الجلسات للجرحى وللأشخاص المنتمين إلى المجتمعات المحلية. لقد تناولت الشهادات العامة، وعددها 38 شهادة، الوقائع كما تناولت مسائل قانونية وعسكرية. في بادئ الأمر، كانت البعثة تعتزم عقد جلسات استماع في غزة وإسرائيل والضفة الغربية، لكن منع دخولها إلى إسرائيل والضفة الغربية أدى لاتخاذ قرار بعقد جلسات استماع لمشاركين من إسرائيل والضفة الغربية في جنيف.

23. سعت البعثة، وهي تبني استنتاجاتها، للاعتماد في المقام الأول وحيثما كان ذلك ممكناً على المعلومات التي جمعتها مباشرةً. أما المعلومات المقدمة من الجهات الأخرى، بما في ذلك التقارير والإفادات الخطية المدلى بها بعد القَسَم وتقارير وسائط الإعلام، فقد استُخدمت بصورة رئيسة كأدلة إضافية.

24. لقد استندت الاستنتاجات النهائية للبعثة في ما يتعلق بمدى إمكانية التعويل على ما ورد إليها من معلومات إلى تقييمها الذاتي لمصداقية الشهود الذين التقتهم وإمكانية التعويل عليهم، مع التحقق من المصادر والمنهجية المستخدَمة في التقارير والوثائق المقدَّمة من أشخاص آخرين، وفهرسة المواد والمعلومات ذات الصلة، وتقييم ما إذا كان هنالك – في

جميع الظروف – معلومات كافية وموثوقة بحيث يمكن للبعثة التعويل عليها في خلال وضع استنتاجاتها.

25. على هذا الأساس، توصلت البعثة، بأفضل ما امتلكت من قدرات، إلى تحديد الوقائع المثبتة. وقد وجدت، في كثير من الحالات، أن أفعالاً تنطوي على مسؤولية جنائية فردية ارتكبت. وقد تمكّنت البعثة أيضاً، في جميع الحالات تقريباً، من تحديد ما إذا كان يبدو أن هذه الأفعال ارتُكبت عمداً أو نتيجة تهور أو في ظل معرفة أن النتيجة التي نتجت يمكن أن تحدث في السياق الطبيعي للأحداث. لهذا السبب، أشارت البعثة في كثير من الحالات إلى عنصر الخطأ ذي الصلة (عنصر القصد الجنائي). تقدّر البعثة كل التقدير أهمية افتراض البراءة، والاستنتاجات المقدمة في هذا التقرير لا تُسقط العمل بهذا المبدأ، ولا تحاول الاستنتاجات تحديد هوية الأفراد المسؤولين عن ارتكاب الجرائم كما أنها لا تدّعي أنها ترقى إلى مستوى البرهان الواجب التطبيق في المحاكم الجنائية.

26. من أجل إتاحة الفرصة للأطراف لتقديم معلومات إضافية ذات صلة بالموضوع والإعراب عن موقفها والرد على الادعاءات، قدّمت البعثة أيضاً لوائح شاملة بالأسئلة إلى الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية وسلطات غزة قبل إنهاء تحليلها ووضع استنتاجاتها. وتلقّت البعثة ردوداً من السلطة الفلسطينية ومن سلطات غزة، إلا أن الحكومة الإسرائيلية امتنعت عن الرد.

ج. الوقائع التي حققت فيها البعثة والاستنتاجات الواقعية والقانونية

الأراضي الفلسطينية المحتلة: قطاع غزة

1. الحصار

27. ركّزت البعثة (الفصل الخامس) على عملية العزل الاقتصادي والسياسي الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة، والمشار إليه بصورة عامة باسم الحصار. ويشمل الحصار تدابير مثل فرض قيود على السلع التي يمكن استيرادها إلى غزة وإغلاق المعابر الحدودية أمام الأشخاص والسلع والخدمات، وهو ما يستمر أحياناً لأيام، بما في ذلك اعتماد التقنين في إمدادات الوقود والكهرباء. كما يتأثر اقتصاد غزة تأثراً شديداً بتقليص مساحة الصيد البحري المسموح بها للصيادين الفلسطينيين وإنشاء منطقة عازلة على طول الحدود بين غزة وإسرائيل، مما يقلّص مساحة الأرض المخصصة للزراعة والصناعة. بالإضافة إلى حالة الطوارئ التي تسبب بها الحصار، فإنه أضعف كثيراً قدرات السكان وقدرات قطاعي الصحة والمياه، وغيرهما من

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

القطاعات العامة الأخرى، على مواجهة حالة الطوارئ الناشئة عن العمليات العسكرية.

28. من وجهة نظر البعثة، لا تزال إسرائيل ملزمة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، وإلى أقصى حدٍّ تسمح به الوسائل المتاحة لها، بضمان توريد المواد الغذائية واللوازم الطبية ولوازم المستشفيات والسلع الأخرى بغية تلبية الاحتياجات الإنسانية لسكان قطاع غزة من دون أي قيد.

2. استعراض عام للعمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة والإصابات الواقعة

29. نشرت إسرائيل قواتها البحرية والجوية والبرية في العملية التي أطلقت عليها اسماً رمزياً، هو عملية الرصاص المصبوب. اشتملت العمليات العسكرية في قطاع غزة على مرحلتين رئيستين، مرحلة القصف الجوي والمرحلة الجوية الأرضية، واستمرت طيلة الفترة من 27 كانون الأول 2008 إلى 18 كانون الثاني 2009. بدأ الهجوم الإسرائيلي بغارات جوية استمرت أسبوعاً، من 27 كانون الأول إلى 3 كانون الثاني 2009، وواصلت القوات الجوية القيام بدور هام في مساعدة وتغطية القوات الأرضية في الفترة من 3 كانون الثاني إلى 18 كانون الثاني 2009. وكان الجيش مسؤولاً عن الغزو البري، الذي بدأ في 3 كانون الثاني 2009، عندما دخلت القوات البرية غزة من الشمال والشرق. وتشير المعلومات المتوفّرة إلى أن ألوية غولاني وجيفاتي والمظليين وألوية سلاح المدرعات الخمسة كلها اشتركت في العملية. وتدخلت القوات البحرية بشكل جزئي لقصف ساحل غزة في خلال العمليات، ويحدد الفصل السادس مواقع الأحداث التي حققت فيها البعثة، والتي يرد وصف لها في الفصول من السابع إلى الخامس عشر، في سياق العمليات العسكرية.

30. تتباين الإحصاءات المتعلقة بالفلسطينيين الذين فقدوا أرواحهم في خلال العمليات العسكرية. فبالاستناد إلى بحوث ميدانية مستفيضة، حددت منظمات غير حكومية الرقم الإجمالي للقتلى بما بين 1,387 و1,417 قتيلاً. في حين قدمت سلطات غزة رقماً قدره 1,444 قتيلاً. أما حكومة إسرائيل فقدمت رقماً قدره 1,166 قتيلاً. وتتسم البيانات المعطاة من المصادر غير الحكومية بشأن النسبة المئوية للمدنيين في صفوف هؤلاء القتلى بأنها متناسبة مع هذه الأرقام بصورة عامة ولكنها تثير القلق إلى حدٍّ خطير بشأن الطريقة التي اتبعتها إسرائيل في عملياتها العسكرية في غزة.

31. وفقاً لحكومة إسرائيل، سقط أربعة قتلى إسرائيليين في جنوب إسرائيل في خلال العمليات العسكرية، منهم ثلاثة مدنيين وجندي. وقد قتلوا بفعل الصواريخ وقذائف الهاون التي أطلقتها الجماعات المسلحة الفلسطينية. بالإضافة إلى ذلك، قُتل تسعة جنود إسرائيليين في

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

خلال القتال داخل قطاع غزة، مات أربعة منهم نتيجة لنيران صديقة.

3. هجمات القوات الإسرائيلية على المباني الحكومية وأفراد السلطات في غزة، بما في ذلك الشرطة

32. شنت القوات المسلحة الإسرائيلية هجمات عديدة ضد المباني وأفراد سلطات قطاع غزة. وفي ما يتعلق بالهجمات التي شُنّت على المباني، تفحصت البعثة الهجمات الإسرائيلية على مبنى المجلس التشريعي الفلسطيني والسجن الرئيس في قطاع غزة (الفصل السابع). لقد دُمّر كلا المبنيين بحيث أنهما لم يعودا صالحين للاستخدام. لقد برّرت البيانات الصادرة عن ممثلي الحكومة والقوات المسلحة الإسرائيلية هذه الهجمات بحجة مفادها أن المؤسسات السياسية والإدارية في غزة هي جزء من «البنية الأساسية الإرهابية لحماس». رفضت البعثة هذا الموقف. فهي لا تجد أي دليل على أن مبنى المجلس التشريعي والسجن الرئيس بقطاع غزة قدما إسهاماً فعالاً في العمل العسكري. وترى البعثة، بالاستناد إلى المعلومات المتوفرة لديها، أن الهجمات التي شُنت على هذين المبنيين تشكل هجمات متعمدة على أهداف مدنية بما يشكل انتهاكاً لقاعدة القانون الإنساني الدولي وللأعراف التي تقضي بوجوب اقتصار الهجمات بشكل حصري على الأهداف العسكرية. كذلك، تشير هذه الوقائع إلى ارتكاب خرق خطير يتمثل في التدمير الواسع النطاق للممتلكات، بما لا تبرره أي ضرورة عسكرية، والذي تم القيام به على نحو غير مشروع ومفرط.

33. لقد دقّقت البعثة في الهجمات التي شُنّت على ستة مرافق للشرطة، أربعة منها خلال الدقائق الأولى للعمليات العسكرية في 27 كانون الأول 2008، مما أسفر عن مقتل 99 شرطياً وتسعة أشخاص من العامة. وبصورة إجمالية، فإن أفراد الشرطة الذين قتلتهم القوات الإسرائيلية والبالغ عددهم نحو 240 شرطياً يشكلون أكثر من ثلث عدد الإصابات الفلسطينية، ويبدو أن ملابسات الهجمات تشير إلى أن أفراد الشرطة استُهدفوا وقُتلوا عمداً – وهو ما يؤكده التقرير الصادر عن حكومة إسرائيل في تموز 2009 بشأن العمليات العسكرية – وذلك على أساس أن الشرطة كمؤسسة، أو على أساس أن جزءاً كبيراً من أفراد الشرطة يشكلون فردياً، من وجهة نظر حكومة إسرائيل، جزءاً من القوات العسكرية الفلسطينية في غزة.

34. لبحث ما إذا كانت الهجمات التي شُنّت على الشرطة تنسجم مع مبادئ التمييز بين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية والأشخاص المدنيين والأشخاص العسكريين، قامت البعثة بتحليل التطور المؤسسي لشرطة غزة منذ استيلاء حماس الكامل على غزة في تموز 2007 ودمج شرطة غزة في القوة التنفيذية التي كانت قد أنشأتها بعد فوزها بالانتخابات. وتخلص البعثة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إلى أنه بينما غُيِّن عدد كبير من أفراد شرطة غزة من بين أنصار حماس أو أعضاء الجماعات المسلحة الفلسطينية، فإن شرطة غزة هي هيئة مدنية مكلفة بتطبيق القوانين. وتخلص البعثة أيضاً إلى أنه لا يمكن القول إن أفراد الشرطة الذين قُتلوا في 27 كانون الأول 2008 كانوا يضطلعون بدور مباشر في أعمال القتال ومن ثم فإنهم لم يفقدوا حصانتهم المدنية من الهجوم المباشر باعتبارهم – على هذا الأساس – مدنيين. تسلّم البعثة بإمكانية أن يكون بعض الأفراد في شرطة غزة أعضاء، في الوقت ذاته، في جماعات مسلحة فلسطينية، أي أنهم كانوا مقاتلين. بيد أنها تخلص إلى أن الهجمات التي شُنت على مرافق الشرطة في اليوم الأول من العمليات المسلحة لم توازِن على نحو مقبول بين الفائدة العسكرية المباشرة المتوقعة (أي قتل أفراد الشرطة هؤلاء، الذين ربما كانوا أعضاء في جماعات مسلحة فلسطينية) وبين إزهاق الأرواح المدنية (أي أفراد الشرطة الآخرين وأفراد الجمهور الذين لابد أنهم كانوا موجودين في هذه المرافق أو بالقرب منها)، وعلى هذا الأساس، فإنها تشكل انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي.

4. الالتزام الواقع على الجماعات المسلحة الفلسطينية في غزة باتخاذ احتياطات معقولة لحماية السكان المدنيين والبنى المدنية

35. بحثت البعثة في ما إذا كانت الجماعات المسلحة الفلسطينية قد انتهكت التزامها بضرورة الحرص واتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية السكان المدنيين في غزة من الأخطار المتأصلة في العمليات العسكرية الإسرائيلية، ومدى حدوث ذلك (الفصل الثامن). لقد واجهت البعثة تردداً معيناً من جانب الأشخاص الذين أجرت معهم مقابلات في غزة في ما يتعلق بأنشطة الجماعات المسلحة. وقد تبين للبعثة، على أساس المعلومات المجمّعة، أن الجماعات المسلحة الفلسطينية كانت موجودة في مناطق مدنية في خلال العمليات العسكرية وأنها أطلقت صواريخ من مناطق مدنية. وربما حدث أن المقاتلين الفلسطينيين لم يميزوا أنفسهم تمييزاً كافياً في جميع الأوقات عن السكان المدنيين. بيد أن البعثة لم تعثر على أدلة توحي أن الجماعات المسلحة الفلسطينية وجّهت المدنيين إلى مناطق كانت تُشَن فيها هجمات أو أنها أجبرت المدنيين على البقاء بالقرب من أماكن الهجمات.

36. بالرغم من أن الأحداث التي حققت فيها البعثة لم تثبت استخدام المساجد لأغراض عسكرية أو كدروع لحماية أنشطة عسكرية، فإنها لا تستطيع استبعاد احتمال أن يكون ذلك قد حدث في حالات أخرى. لم تعثر البعثة على أي أدلة تدعم الادعاءات التي تفيد أن سلطات غزة أو الجماعات المسلحة الفلسطينية استخدمت مرافق المستشفيات كدروع لحماية أنشطة عسكرية أو أن سيارات الإسعاف استُخدمت لنقل مقاتلين أو لأغراض عسكرية أخرى. بالاستناد

إلى التحقيقات التي أجرتها البعثة بنفسها وإلى البيانات الصادرة عن مسؤولي الأمم المتحدة، تستبعد البعثة أن تكون الجماعات المسلحة الفلسطينية قد قامت بأنشطة قتالية من منشآت الأمم المتحدة التي استُخدمت كملاجئ في خلال العمليات العسكرية. بيد أنه لا يمكن للبعثة أن تستبعد احتمال أن تكون الجماعات المسلحة الفلسطينية قد عملت بالقرب من هذه المنشآت التابعة للأمم المتحدة وهذه المستشفيات. في حين أن القيام بأعمال قتالية في مناطق مدنية لا يشكل في حدّ ذاته انتهاكاً للقانون الدولي، فإن الجماعات المسلحة الفلسطينية – في الحالات التي شنّت فيها هجمات في أماكن قريبة من مبانٍ مدنية أو مبانٍ محمية – تكون قد عرّضت سكان غزة المدنيين للخطر على نحو غير ضروري.

5. الالتزام الواقع على إسرائيل باتخاذ الاحتياطات الممكنة لحماية السكان المدنيين والبنى المدنية في غزة

37. استقصت البعثة كيف أدّت القوات المسلحة الإسرائيلية التزامها المتعلق باتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية السكان المدنيين في غزة، بما في ذلك بوجه خاص الالتزام بتوجيه تحذير فعال مسبق أنها ستشن هجمات (الفصل التاسع)، وتسلّم البعثة بالجهود الهامة التي بذلتها إسرائيل لإطلاق تحذيرات عن طريق المكالمات الهاتفية والمنشورات والإعلانات الإذاعية وتسلّم بأن هذه التحذيرات، وخاصة في الحالات التي كانت فيها محددةً بوجه كافٍ، شجّعت السكان على ترك المنطقة والابتعاد عن مواقع الخطر. بيد أن البعثة تلاحظ أيضاً وجود عوامل أضعفت إلى درجة كبيرة فعالية التحذيرات الصادرة، وهذه العوامل تشمل غياب التحديد في كثير من الرسائل الهاتفية المسجلة مسبقاً والمنشورات، وبالتالي عدم مصداقيتها. كما أن مصداقية التعليمات التي نصحت بالانتقال إلى مراكز المدن توخياً للسلامة شكّكت بها حقيقة أن مراكز المدن ذاتها كانت موضع هجمات مكثفة في خلال المرحلة الجوية من العمليات العسكرية. بحثت البعثة أيضاً في الممارسة المتمثلة في إسقاط متفجرات خفيفة على أسطح المباني (ما يُطلَق عليه طَرْق الأسطح). وهي تخلص إلى أن هذا الأسلوب غير فعال كتحذير ويشكل نوعاً من أنواع الهجوم على المدنيين القاطنين في المبنى. أخيراً، تشدد البعثة على أن إطلاق التحذير لا يُعفي القادة ومرؤوسيهم من مسؤولية اتخاذ جميع التدابير الممكنة الأخرى للتمييز بين المدنيين والمقاتلين.

38. بحثت البعثة أيضاً في الاحتياطات التي اتخذتها القوات المسلحة الإسرائيلية في سياق ثلاث هجمات محددة قامت بها. في 15 كانون الثاني 2009، تعرّض مجمّع المكاتب الميداني لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في

مدينة غزة للقصف بالذخائر الشديدة التفجير وذخائر الفوسفور الأبيض. وتلاحظ البعثة أن هذا الهجوم كان خطيراً إلى أبعد الحدود، نظراً إلى أن هذا المجمّع كان يتيح المأوى لما بين 600 و700 شخصاً من المدنيين وكان يتضمن مستودعاً ضخماً للوقود، واستمرت القوات المسلحة الإسرائيلية في هجومها على امتداد ساعات عديدة بالرغم من تنبيهها بشكل واضح للأخطار التي أحدثتها، وتخلص البعثة إلى أن القوات المسلحة الإسرائيلية انتهكت ما يتطلبه القانون الدولي العرفي من اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة في اختيار وسائل الهجوم وأسلوبه بقصد تجنب – وفي كل الأحوال، التقليل إلى أدنى حدٍّ ممكن من – الخسائر العرَضية في أرواح المدنيين، وإصابة المدنيين وإلحاق الضرر بالأهداف المدنية.

39. تخلص البعثة أيضاً إلى أن القوات المسلحة الإسرائيلية قامت في اليوم نفسه، على نحو مباشر ومتعمد، بمهاجمة مستشفى القدس في مدينة غزة وموقف سيارات الإسعاف المجاور بقذائف الفوسفور الأبيض. لقد تسبب الهجوم في نشوب حرائق استغرقت عملية إطفائها يوماً كاملاً، وأوقع الذعر في نفوس المرضى والجرحى الذين تعيّن إجلاؤهم. لقد وجدت البعثة أنه لم يصدر في أي وقت تحذير بوقوع هجوم وشيك، وترفض البعثة الادعاء القائل إن نيراناً وُجّهت إلى القوات المسلحة الإسرائيلية من داخل المستشفى، وهي تستند في ذلك إلى تحرياتها الخاصة.

40. بحثت البعثة أيضاً في الهجمات المدفعية المكثفة، بما في ذلك، مرة أخرى، استخدام ذخائر الفوسفور الأبيض، بقصف مستشفى الوفاء في شرقي مدينة غزة، وهي منشأة للمرضى الذين يتلقون رعاية طويلة الأجل ويعانون إصابات خطيرة بشكل خاص. لقد خلصت البعثة، بالاستناد إلى المعلومات التي جمعتها، إلى حدوث انتهاكات خطيرة لحرمة المستشفيات المدنية، بالرغم من الحظر المفروض. وتسلّط البعثة الضوء أيضاً على أن التحذيرات الصادرة بواسطة المنشورات والرسائل الهاتفية المسجّلة مسبقاً في حالة مستشفى الوفاء تبرهن على أن هذه الأنواع من التحذيرات الروتينية والعامة عديمة الفعالية كلياً.

6. الهجمات العشوائية التي شنتها القوات الإسرائيلية والتي أسفرت عن فقدان أرواح وإيقاع إصابات في صفوف المدنيين

41. بحثت البعثة في ما حدث من قصف بقذائف الهاون على مفترق طريق الفاخورة في منطقة جباليا بالقرب من مدرسة تابعة للأونروا، كانت تأوي في ذلك الوقت أكثر من 1,300 شخص (الفصل العاشر). أطلقت القوات المسلحة الإسرائيلية أربع قذائف هاون على الأقل. وسقطت إحداها في فناء منزل إحدى الأسر فقُتل 11 شخص كانوا مجتمعين هناك. وسقطت

ثلاث قذائف أخرى في شارع الفاخورة، فقتلت ما لا يقل عن 24 شخصاً آخرين وأصابت عدداً كبيراً يصل إلى 40 شخصاً. لقد تفحصت البعثة بالتفصيل البيانات الصادرة عن ممثلي الحكومة الإسرائيلية التي تدّعي أن الهجوم شُنّ رداً على هجوم بقذائف الهاون من مجموعة فلسطينية مسلحة. لا تستبعد البعثة احتمال أن يكون ذلك قد حدث فعلاً، إلا أنها ترى أن مصداقية الموقف الإسرائيلي ضعفت بفعل سلسلة من التناقضات وانعدام الانسجام والدقة الواقعية في البيانات التي تبرر الهجوم.

42. تعترف البعثة، وهي تضع استنتاجاتها القانونية بشأن الهجوم الذي شُنّ على مفترق طريق الفاخورة، إن القرارات المتعلقة بالتناسب والتي توازن بين الفائدة العسكرية التي يُنتظَر تحقيقها والخطر المتمثّل في قتل مدنيين هي قرارات تطرح على جميع الجيوش مُعضلات حقيقية فعلاً في حالات معينة. ولا ترى البعثة أن ذلك كان هو الحال هنا. فإطلاق أربعة قذائف هاون على الأقل لمحاولة قتل عدد صغير من الأفراد المحدّدين في مكان تقوم فيه أعداد كبيرة من المدنيين بتصريف شؤون حياتهم اليومية، ويلجأ إلى مأوىً قريب منه 1,368 شخصاً هو أمر لا يمكن أن يستوفي الشرط الذي يمكن أن يكون قد وضعه قائد عاقل لما هو خسارة معقولة في أرواح المدنيين مقابل الفائدة العسكرية المنشودة. هكذا ترى البعثة أن هذا الهجوم كان عشوائياً، مما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي، وأنه انتهك حق الحياة للمدنيين الفلسطينيين الذين قُتلوا في هذه الأحداث.

7. الهجمات المتعمّدة على السكان المدنيين

43. حققت البعثة في 11 حدثاً شنّت فيها القوات المسلحة الإسرائيلية هجمات مباشرة على المدنيين أسفرت عن وقوع إصابات قاتلة (الفصل الحادي عشر)، وتشير الوقائع في جميع الأحداث، ما عدا واحداً، إلى عدم وجود هدف عسكري يبرر الهجوم. الحادثتان الأوليان تتعلقان بهجمات شُنّت على منازل في منطقة السفُوني جنوب مدينة غزة، تضمنت قصف منزل أجبرت القوات المسلحة الإسرائيلية مدنيين فلسطينيين على التجمع فيه، وتتعلق المجموعة التالية المؤلفة من سبعة حوادث إطلاق النار على المدنيين في خلال محاولتهم مغادرة منازلهم نحو أمكنة أكثر أمناً، وهم يلوّحون برايات بيضاء بل وهم يتبعون، في بعض الحالات، أمراً صادراً من القوات الإسرائيلية بالقيام بذلك، وتشير الحقائق التي جمعتها البعثة إلى أن جميع الهجمات وقعت في ظل ظروف كانت تسيطر فيها القوات المسلحة الإسرائيلية على المنطقة المعنية، وكانت قد دخلت من قبل في اتصال مع الأشخاص الذين هاجمتهم لاحقاً أو كانت تراقبهم على الأقل، بمعنى إنها كانت ولا بد تعلم بوضعهم كمدنيين، وما فاقم من النتائج المترتبة على

الهجمات الإسرائيلية ضد المدنيين، هو رفض القوات الإسرائيلية، في أغلبية هذه الحوادث، السماح بإخلاء الجرحى أو إتاحة وصول سيارات الإسعاف إليهم.

44. تشير هذه الحوادث إلى أن التعليمات الصادرة إلى القوات المسلحة الإسرائيلية المتوغلة في غزة كانت تنص على شروط منخفضة المستوى لاستعمال النيران الفتاكة ضد السكان المدنيين. لقد وجدت البعثة في الشهادات المقدمة من الجنود الإسرائيليين، والمجمّعة في منشورين تلقتهما، براهين قوية تُثبت هذا الاتجاه.

45. لقد بحثت البعثة كذلك في حادث استُهدِف فيه أحد المساجد بقذيفة في خلال صلاة المغرب، ما أسفر عن مقتل 15 شخصاً، كما بحثت في هجوم استُخدمت فيه ذخائر انشطارية ضد حشد عائلي ومعهم جيران في خيمة عزاء، وأدى إلى مقتل خمسة أشخاص. وترى البعثة أن كلا الهجومين يشكلان اعتداءات متعمّدة على سكان مدنيين وأهداف مدنية.

46. تخلص البعثة، استناداً إلى الوقائع المتحقَّق منها في جميع هذه الحالات المذكورة أعلاه، إلى أن سلوك القوات المسلحة الإسرائيلية يشكل خرقاً خطيراً لاتفاقية جنيف الرابعة من حيث القتل المتعمّد والتسبب عمداً في إحداث معاناة كبيرة للأشخاص المحميين، وبناءً على ذلك فإنه يُنشئ المسؤولية الجنائية الفردية. وتخلص أيضاً إلى أن الاستهداف المباشر والقتل التعسفي للمدنيين الفلسطينيين يشكل انتهاكاً للحق في الحياة.

47. يتعلق الحادث الأخير بقصف منزل أسفر عن مقتل 22 فرداً من أفراد إحدى الأسر. كان موقف إسرائيل في هذه الحالة هو أنه حدث خطأ عملياتي وأن الهدف المقصود كان منزلاً مجاوراً تُخزَّن فيه أسلحة. تعرب اللجنة، بالاستناد إلى التحقيق الذي أجرته، عن شكوكها الجدية بشأن رواية السلطات الإسرائيلية للحدث، وتخلص البعثة إلى أنه إذا كان قد حدث حقاً خطأ في هذا الصدد، فلا يمكن القول بوجود حالة قتل متعمد. ولكن، تبقى هناك مسؤولية واقعة على إسرائيل لارتكابها فعلاً غير مشروع دولياً.

8. استعمال أسلحة معينة

48. استناداً إلى التحقيق الذي أجرته البعثة في الحوادث التي تستعمل فيها إسرائيل أسلحة معينة مثل الفوسفور الأبيض والقذائف الانشطارية، فإنها تخلص – مع أنها توافق على أن الفوسفور الأبيض ليس محظوراً بموجب القانون الدولي في هذه المرحلة – إلى أن القوات المسلحة الإسرائيلية اتسمت بالاستهتار على نحو منهجي في تعمّد استخدامه في مناطق سكنية. علاوة على ذلك، إن الأطباء الذين عالجوا مرضى مصابين بجروح ناتجة عن استخدام

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفوسفور الأبيض تحدثوا عن شدة الحروق الناجمة عن هذه المادة، بل وأحياناً عن طبيعتها غير القابلة للعلاج. تعتقد البعثة أنه ينبغي النظر بجديّة في حظر استخدام الفوسفور الأبيض في المناطق السكنية. أما في ما يتعلق بالقذائف الانشطارية، فتلاحظ البعثة أنها سلاح مناطقي لا يملك القدرة على التمييز بين الأهداف بعد التفجير. لذلك فإن هذه المقذوفات غير ملائمة للاستعمال في المواقع المدينية حيث يوجد ما يدعو إلى الاعتقاد باحتمال وجود مدنيين.

49. في حين أن البعثة ليست في وضع يمكّنها من الإعلان على نحو مؤكد أن القوات المسلحة الإسرائيلية استعملت ذخائر متفجرة معدنية خاملة كثيفة (DIME)، فإنها لم تتلقَّ تقارير من الأطباء الفلسطينيين والأجانب، ممن عملوا في غزة في خلال العمليات العسكرية، تفيد بوجود نسبة مئوية مرتفعة من المرضى ذوي الإصابات التي تتطابق مع تأثير هذه الذخائر. الأسلحة التي تستخدم هذه الذخائر والأسلحة المزودة بمعادن ثقيلة غير محظورة بموجب القانون الدولي الحالي، لكنها تثير أوجه قلق صحية محددة. أخيراً، تلقت البعثة ادعاءات مفادها أن القوات المسلحة الإسرائيلية استخدمت يورانيوم منضّب ويورانيوم غير منضّب في غزة. ولم تقم البعثة بمزيد من التحقيق في هذه الادعاءات.

9. الهجمات التي شُنّت على أسس الحياة المدنية في غزة: تدمير البنى التحتية الصناعية وإنتاج الغذاء ومنشآت المياه ووحدات معالجة الصرف الصحي والمساكن

50. قامت البعثة بالتحقيق في عدة حوادث تتعلق بتدمير البنى التحتية الصناعية، ومصانع لإنتاج المواد الغذائية، ومنشآت مائية، ووحدات لمعالجة الصرف الصحي، ومساكن (الفصل الثالث عشر). في بداية العمليات العسكرية، كانت مطحنة البدر هي مطحنة الدقيق الوحيدة التي كانت لا تزال تعمل في قطاع غزة. وقد استهدفت هذه المطحنة بسلسلة من الهجمات الجوية في 9 كانون الثاني 2009 بعد إصدار عدة تحذيرات زائفة في الأيام السابقة. تخلص البعثة إلى أن تدمير هذه المطحنة لم يكن له أي مبرر عسكري، ذلك أن طبيعة الضربات، وبخاصة الاستهداف الدقيق للآلات الشديدة الأهمية، توحي أن القصد المتوخى هو تعطيل القدرة الإنتاجية للمصنع. وتخلص البعثة، من الوقائع التي تحققت منها، إلى أنه حدث انتهاك لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة في ما يتعلق بارتكاب الخروق الخطيرة. فهذا التدمير غير المشروع والمفرط الذي لا تبرره ضرورة عسكرية هو بمثابة جريمة حرب. وتخلص البعثة أيضاً إلى أن تدمير هذه المطحنة نُفّذ بهدف حرمان السكان المدنيين من قوتهم، وهو ما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي العرفي ويمكن أن يشكل جريمة حرب. فضلاً عن ذلك، يشكل هذا الهجوم على مطحنة الدقيق انتهاكاً للحق في الحصول على ما يكفي من الغذاء وأسباب العيش.

51. أفادت التقارير أن مزارع دواجن السيد سامح الصوافري في حي الزيتون جنوبي مدينة غزة كانت تورد أكثر من 10 بالمائة من احتياجات سوق البيض في غزة. وقد قامت البلدوزرات المدرعة التابعة للقوات المسلحة الإسرائيلية بتسوية حظائر الدجاج بالأرض على نحو منهجي، مما أدى إلى نفوق كل الدواجن بداخلها وقدرها 31,000 دجاجة، ودمّرت المعمل والمواد اللازمة لمزاولة العمل. تخلص البعثة إلى أن ذلك كان فعلاً متعمداً من أفعال التدمير المفرط الذي لا تبرره أي ضرورة عسكرية، وتخلص بشأنه إلى نفس الاستنتاجات القانونية التي خلصت إليها في حالة تدمير مطحنة الدقيق.

52. قامت القوات المسلحة الإسرائيلية أيضاً بتوجيه ضربة إلى جدار إحدى برك الصرف الصحي غير المعالج التابعة لمصنع معالجة المياه الآسنة بغزة، مما تسبب في تدفق أكثر من 200,000 متر مكعب من الصرف الصحي غير المعالج في الأراضي الزراعية المجاورة. وتوحي ملابسات توجيه هذه الضربة أنها ارتُكِبت عمداً ومع سبق الإصرار، وكان مجمّع آبار نمر في جباليا يتألف من بئري مياه، وآلات للضخ، ومولد كهرباء، ومستودع وقود، ووحدة كلْوَرة احتياطية، ومبان، ومعدات ذات صلة بالنشاط. لقد دُمّرت هذه المرافق جميعاً بفعل الضربات الجوية المتعددة في اليوم الأول من الهجوم الجوي الإسرائيلي. وترى البعثة أنه من غير المحتمل أن يكون هدفاً بحجم آبار نمر قد ضُرب بهجمات عديدة على سبيل الخطأ. ولم تعثر البعثة على أي أسباب توحي بوجود أي فائدة عسكرية يمكن كسبها بضرب الآبار، وقد لاحظت عدم وجود أي إشارة إلى أن الجماعات المسلحة الفلسطينية استخدمت الآبار لأي غرض من الأغراض. تعتبر البعثة الحق في الحصول على مياه الشرب جزءاً من الحق في الحصول على غذاء كافٍ وبالتالي فإنها تخلص هنا إلى نفس الاستنتاجات القانونية التي توصّلت إليها في حالة مطحنة دقيق البدر.

53. شاهدت البعثة، في خلال زيارتيها لقطاع غزة، مدى التدمير الذي لحق بالمباني السكنية الذي تسببت فيه الهجمات الجوية، والقصف بمدافع الهاون، والهجمات الصاروخية، وعمل البلدوزرات، والشحنات التفجيرية المستخدمة للهدم. في بعض الحالات، تعرّضت بعض الأحياء السكنية للقصف بالقنابل من الجو وللقصف المكثف بالقذائف تسهيلاً لتقدم القوات البرية الإسرائيلية. في حالات أخرى، توحي الوقائع التي جمعتها البعثة إيحاءً قوياً أن تدمير المساكن نُفّذ من دون أن تكون له أي صلة بالاشتباكات العسكرية مع جماعات مسلحة فلسطينية أو من دون أن تكون له أي صلة بأي إسهام فعال آخر في الأعمال العسكرية.

بتجميع النتائج المستخلَصة من جهود تحري الحقائق التي قامت بها البعثة على أرض الواقع،

وصور الأقمار الاصطناعية الملتقطة عن طريق «برنامج تطبيق الأقمار الاصطناعية التشغيلي» التابع لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، والشهادات المنشورة للجنود الإسرائيليين، تخلص البعثة إلى أنه بالإضافة إلى التدمير الواسع النطاق للمساكن من أجل ما يُسمّى بدواعي الضرورة العملياتية في خلال تقدم القوات المسلحة الإسرائيلية، فقد انخرطت هذه القوات في موجة أخرى من التدمير المنهجي للمباني المدنية في خلال الأيام الثلاثة الأخيرة من وجودها في غزة، بالرغم من علمها بانسحابها الوشيك. إن سلوك القوات المسلحة الإسرائيلية في هذا الخصوص ينتهك مبدأ التمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية يكاد أن يُعتبر «تدميراً واسع النطاق... للممتلكات، نُفّذ بصورة غير مشروعة ومستهترة وغير مبررة بالضرورة العسكرية». كما انتهكت القوات المسلحة الإسرائيلية حق الأسر المعنية في العيش في سكن لائق.

54. إن الهجمات التي شُنّت على المنشآت الصناعية وعلى البنية التحتية في مجال إنتاج الغذاء والإمداد بالمياه، وهي الهجمات التي حققت فيها البعثة، تشكل جزءاً من نمط أوسع نطاقاً للتدمير، تضمّن تدمير مصنع تعبئة الإسمنت الوحيد في غزة (مصنع عطا أبو جُبه) ومصانع أبو عيده للإسمنت المخلوط والجاهز، ومزارع دجاج أخرى، ومصانع الأغذية والمشروبات التابعة لمجموعة الوادية، وتشير الوقائع التي تحققت منها البعثة إلى وجود سياسة متعمّدة ومنهجية من جانب القوات العسكرية الإسرائيلية لاستهداف المواقع الصناعية ومنشآت المياه.

10. استخدام المدنيين الفلسطينيين كدروع بشرية

55. حققت البعثة في أربعة حوادث أجبرت فيها القوات المسلحة الإسرائيلية رجالاً مدنيين فلسطينيين تحت تهديد السلاح على الاشتراك في عمليات تفتيش لمنازل في خلال العمليات العسكرية (الفصل الرابع عشر). كان هؤلاء الرجال، في خلال إجبارهم على دخول المنازل من قبل الجنود الإسرائيليين، معصوبي الأعين ومصفّدي الأيدي. وفي أحد هذه الحوادث، قام الجنود الإسرائيليون بإجبار رجل على نحو متكرر بدخول منزل كان يختبئ فيه مقاتلون فلسطينيون. تؤكد الشهادات المنشورة لجنود إسرائيليين اشتركوا في العمليات العسكرية مواصلة هذه الممارسة، بالرغم من الأوامر الواضحة الصادرة عن المحكمة العليا الإسرائيلية إلى القوات المسلحة بوضع حدّ لها وبالرغم من الضمانات العامة المتكررة الصادرة عن القوات المسلحة والتي تفيد أن هذه الممارسة قد أوقفت. تخلص البعثة إلى أن هذه الممارسة تُعتبر بمثابة استخدام للمدنيين الفلسطينيين كدروع بشرية ولذلك فإنها محرّمة بموجب القانون الإنساني الدولي. وتُعرّض هذه الممارسة حق المدنيين في الحياة للخطر بطريقة تعسفية وغير مشروعة كما أنها تشكل معاملة قاسية ولا إنسانية. إن استخدام الأشخاص كدروع بشرية يشكل

أيضاً جريمة حرب. وقد استجوب الرجال الفلسطينيون الذين استخدموا كدروع بشرية في ظل التهديد بالقتل أو الإصابة بغية انتزاع معلومات حول حماس والمقاتلين الفلسطينيين والأنفاق. وهذا يشكل انتهاكاً آخر للقانون الإنساني الدولي.

11. الحرمان من الحرية: الغزيون المحتجزون في خلال العمليات العسكرية الإسرائيلية الممتدة من 27 كانون الأول 2008 إلى 18 كانون الثاني 2009

56. في خلال العمليات العسكرية، قامت القوات الإسرائيلية باعتقال أعداد كبيرة من المدنيين واحتجازهم في منازل وأماكن مفتوحة في غزة وقامت أيضاً، في حالة كثير من الرجال الفلسطينيين، باقتيادهم إلى منشآت اعتقال في إسرائيل. في الحالات التي حققت فيها البعثة، تشير المعلومات المجمعة إلى أنه لم يكن أي من هؤلاء المدنيين مسلحاً أو يشكل تهديداً ظاهراً للجنود الإسرائيليين. يرتكز الفصل الخامس عشر من التقرير على المقابلات التي أجرتها البعثة مع رجال فلسطينيين احتجزوا كما يرتكز على استعراض البعثة لمواد أخرى ذات صلة بالموضوع، بما في ذلك مقابلات أجريت مع الأقارب وأقوال صادرة عن ضحايا آخرين قُدمت إليها.

57. تخلص البعثة، من الحقائق المجمعة، إلى ارتكاب انتهاكات عديدة للقانون الإنساني الدولي ولقانون حقوق الإنسان في سياق عمليات الاحتجاز هذه. فقد احتجز أشخاص مدنيون، من بينهم نساء وأطفال، في أوضاع مزرية، حرموا فيها من الطعام والمياه واستخدام المرافق الصحية وتعرضوا للعوامل الجوية في كانون الثاني من دون وجود أي مأوى. كان الرجال معصوبي الأعين ومصفدي الأيدي، وأجبروا مراراً على نزع ملابسهم، وأحياناً على التعري، في مراحل مختلفة من احتجازهم.

58. في منطقة العطاطرة، في شمال غربي غزة، حفرت القوات الإسرائيلية خفراً رملية احتجز فيها رجالاً ونساء وأطفالاً فلسطينيين. وكانت مواقع الدبابات والمدفعية الإسرائيلية موجودة داخل هذه الحفر الرملية وحولها وكانت تُطلق نيرانها وهي بجانب المحتجزين.

59. اقتيد الرجال الفلسطينيون إلى منشآت اعتقال في إسرائيل حيث خضعوا لأوضاع اعتقال مزرية، واستجوابات قاسية، وضرب وأشكال أخرى من إساءة المعاملة البدنية والذهنية. وقد اتُهم بعضهم أنهم مقاتلون غير شرعيين، وكان أولئك الذين أجرت البعثة معهم مقابلات قد أطلق سراحهم بعد وقف النظر في الدعاوى المرفوعة ضدهم.

60. بالإضافة إلى الحرمان التعسفي من الحرية وانتهاك الحقوق المتعلقة باتباع الأصول

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

القانونية الواجبة التطبيق، فإن حالات بعض المدنيين الفلسطينيين المعتقلين تسلّط الضوء على خيط مشترك من التفاعل بين الجنود الإسرائيليين والمدنيين الفلسطينيين ظهر أيضاً بشكل جلي في كثير من الحالات التي نوقشت في أماكن أخرى من هذا التقرير: إساءة المعاملة بصورة مستمرة ومنهجية، والاعتداءات على الكرامة الشخصية، والمعاملة المذلة والمهينة التي تتناقض مع المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي ولقانون حقوق الإنسان. تخلص البعثة إلى أن هذه المعاملة تُعدُّ إنزالاً لعقوبة جماعية بحق هؤلاء المدنيين وهي بمثابة تدابير لترهيبهم وبث الرعب في نفوسهم. وتُعتبَر هذه الأفعال خروقات خطيرة لاتفاقيات جنيف وهي تشكل جرائم حرب.

12. أهداف واستراتيجية العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة

61. استعرضت البعثة المعلومات المتوفرة بخصوص تخطيط العمليات العسكرية الإسرائيلية، والتكنولوجيا العسكرية المتقدمة المتاحة للقوات المسلحة الإسرائيلية، وتدريب هذه القوات في ما يتصل بالقانون الإنساني الدولي (الفصل السادس عشر). ووفقاً للمعلومات الحكومية الرسمية، يوجد لدى القوات المسلحة الإسرائيلية نظام تدريب قانوني مفصّل يهدف إلى ضمان المعرفة بالالتزامات القانونية ذات الصلة وتقديم المعلومات للقادة في ما يتعلق بالامتثال لهذه الالتزامات في الميدان. تمتلك القوات المسلحة الإسرائيلية معدات متقدمة جداً، كما أنها واحدة من أكثر الدول المنتجة لبعض أكثر منتجات التكنولوجيا العسكرية الموجودة تقدماً، بما في ذلك الطائرات الموجهة بلا طيار، وتوجد لديها قدرة كبيرة جداً على توجيه ضربات دقيقة باستخدام مجموعة متنوعة من الأساليب، بما في ذلك إطلاق المقذوفات المعنية من الجو والبر. وإذا أخذ في الحسبان القدرة على التخطيط ووسائل تنفيذ الخطط بأكثر أشكال التكنولوجيا المتاحة تطوراً بالإضافة إلى البيانات الصادرة عن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية والتي تفيد أنه لم تحدث أي أخطاء تقريباً، فإن البعثة ترى أن الأحداث وأنماط الأحداث التي بحثت في هذا التقرير جاءت نتيجة تخطيط متعمّد وقرارات مُتَّخَذة في إطار سياسات محددة.

62. تتطابق التكتيكات التي استخدمتها القوات المسلحة الإسرائيلية في الهجوم على غزة مع ممارسات سابقة، وقعت آخر نسخة منها في خلال حرب لبنان في العام 2006. فقد ظهر حينئذ مفهوم يُعرف باسم مبدأ الداهية والذي يتعلق باستخدام قوة غير متناسبة، وإحداث ضرر ودمار كبيرين للممتلكات المدنية والبنى التحتية، والتسبب بالمعاناة للسكان المدنيين. تخلص البعثة، بالاستناد إلى استعراض الوقائع على أرض الواقع، إلى أنها شهدت بنفسها أن ما كان يوصف على أنه الاستراتيجية المثلى قد طُبّق تطبيقاً دقيقاً، على ما يبدو.

63. بالنسبة إلى وضع الأهداف العسكرية الإسرائيلية في عمليات غزة، فإن مبدأ البنية التحتية

الداعمة لحماس يبعث على القلق بوجه خاص نظراً إلى أنه، كما يبدو، يُحوّل المدنيين والأهداف المدنية إلى أهداف مشروعة. وتشير البيانات الصادرة عن القادة السياسيين والعسكريين الإسرائيليين قبل العمليات العسكرية في غزة وخلالها إلى أن التصور العسكري الإسرائيلي لما هو ضروري في الحرب مع حماس ينظر إلى التدمير غير المتناسب وإلى إحداث أقصى قدر من الخلل في حياة كثير من الناس على أنه وسيلة مشروعة لتحقيق أهداف ليست عسكرية فقط بل وسياسية أيضاً.

64. إن البيانات الصادرة عن القادة الإسرائيليين والتي تفيد أن تدمير الأهداف المدنية يكون مبرراً كرد فعل على هجمات الصواريخ («دمّروا 100 منزل مقابل كل صاروخ يُطلَق») تشير إلى إمكانية اللجوء إلى الأعمال الانتقامية. ورأت البعثة أن الأعمال الانتقامية ضد المدنيين في سياق النزاعات المسلحة تتعارض مع القانون الإنساني الدولي.

13. تأثير العمليات العسكرية والحصار المفروض على شعب غزة وحقوق الإنسان الخاصة به

65. بحثت البعثة في التأثير المشترك، للحصار والعمليات العسكرية، على سكان غزة وعلى تمتعهم بحقوق الإنسان. كان الاقتصاد وفرص العمل وأسباب العيش الأسرية متأثرة سلفاً وعلى نحو شديد بالحصار المفروض، عندما بدأ الهجوم الإسرائيلي. كان لنقص الإمداد بالوقود لتوليد الكهرباء تأثير سلبي على النشاط الصناعي وعلى عمل المستشفيات وتوزيع المياه إلى المنازل وعلى معالجة الصرف الصحي. كما أن فرض القيود على الاستيراد والحظر المفروض على جميع الصادرات من غزة أثّرا على القطاع الصناعي وعلى الإنتاج الزراعي. وكانت نسبة البطالة ونسبة السكان الذين يعيشون في حالة فقر أو فقر مدقع آخذتين في الارتفاع.

66. في ظل هذا الوضع الحرج، دمّرت العمليات العسكرية جزءاً كبيراً من البنية التحتية الاقتصادية. وباستهداف جزء كبير من المصانع وتدميرها أو إلحاق الضرر بها، فقد ازداد الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي بصورة مأساوية. وبشكل مشابه، عانى القطاع الزراعي من تدمير الأراضي الزراعية وآبار المياه ومراكب الصيد في خلال العمليات العسكرية. كما أن استمرار الحصار يعرقل إعادة بناء البنية التحتية الاقتصادية المدمّرة.

67. نتيجة لتجريف الأراضي الزراعية وتدمير البيوت البلاستيكية الزراعية، يُتوقّع أن يتفاقم انعدام الأمن الغذائي بالرغم من زيادة كميات المواد الغذائية المسموح بدخولها إلى غزة منذ بدء العمليات العسكرية. وسيزداد الاعتماد على المساعدات الغذائية. كما أن مستويات التقزّم وتأخر النمو وانتشار فقر الدم ونحول الأطفال والحوامل كانت مثيرة للقلق حتى قبل بدء

العمليات العسكرية. إن المحنة الناجمة عن التدمير الواسع النطاق للمساكن (تحدّث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن تدمير 3,354 منزلاً تدميراً كاملاً وعن إصابة 11,112 منزلاً بأضرار جزئية) وما نتج عن ذلك من تشرُّد إنما تؤثر بصورة خاصة على الأطفال والنساء. كما أن تدمير البنية التحتية المتعلقة بقطاع المياه والصرف الصحي (مثل تدمير آبار نمر والهجوم على مصنع معالجة المياه، على النحو المشروح في الفصل الثالث عشر) أدى إلى تفاقم الوضع القائم مسبقاً. 80 بالمائة من المياه الموردة إلى غزة لا تفي بمعايير منظمة الصحة العالمية لمياه الشرب، حتى قبل العمليات العسكرية. بالإضافة إلى ذلك، إن صرف المياه المستعملة، غير المعالجة أو المعالجة جزئياً، في البحر يشكل خطراً صحياً آخر ازداد تفاقماً بفعل العمليات العسكرية.

68. أدت العمليات العسكرية والإصابات الناجمة عنها إلى تعرض القطاع الصحي في غزة المحاصَرة لعبء إضافي مرهق. فقد استهدفت الهجمات الإسرائيلية المستشفيات وسيارات الإسعاف. لم يكن بالمستطاع إيلاء المرضى ذوي الحالات الصحية المزمنة الأولوية في المستشفيات التي واجهت تدفقاً كبيراً للمرضى المصابين بإصابات خطرة تهدّد حياتهم. وكثيراً ما كان يجري إخراج المرضى بسرعة من أجل إخلاء الأسرّة. إن التأثير الصحي الطويل الأجل الناتج عن عمليات إخراج المرضى المبكرة هذه، والناتج كذلك عن استخدام الأسلحة التي تحتوي على مواد مثل التنغستين والفوسفور الأبيض، يبقى مصدر قلق حقيقي. في حين أن العدد الدقيق للأشخاص الذين سيعانون عجزاً دائماً لا يزال غير معلوم، فإن البعثة تدرك أن كثيراً من الأشخاص الذين أُصيبوا إصابات بالغة في خلال النزاع لا يزالون يواجهون خطر العجز الدائم بسبب المضاعفات وعدم كفاية المتابعة وإعادة التأهيل البدني معاً.

69. ولا بد أن يزداد أيضاً عدد الأشخاص الذين سيعانون من مشاكل تتعلق بالصحة العقلية. لقد حققت البعثة في عدد من الحوادث التي شهد فيها أشخاص بالغون وأطفال عملية قتل ذويهم. وقدّم أطباء البرنامج المجتمعي للصحة النفسية في غزة معلومات إلى البعثة عن علل بدنية ناجمة عن اضطرابات نفسية، وحالة واسعة الانتشار من الشعور بالانفصال لدى السكان، والخدر نتيجة للخسارة البالغة. وأبلغوا البعثة بأن هذه الحالات يُحتمَل أن تؤدي بدورها إلى زيادة الاستعداد لاعتماد العنف والتطرف. كما أبلغوا البعثة أن 20 بالمائة من الأطفال في قطاع غزة يعانون من «اضطرابات نفسية نتيجةً للإصابات».

70. تتفاقم صعوبات التعلُّم ذات المنشأ النفسي عند الأطفال بفعل آثار الحصار والعمليات العسكرية على البنية التحتية التعليمية. لقد دُمّر نحو 280 مدرسة ودار حضانة في ظل قيود مفروضة سلفاً على استيراد مواد البناء، الأمر الذي يعني أن كثيراً من المباني المدرسية كانت

في حاجة شديدة إلى الإصلاح مسبقاً.

71. ووُجّه انتباه البعثة أيضاً إلى الطريقة الخاصة التي تأثّرت بها النساء من العمليات العسكرية. فحالات النساء اللاتي أجرت البعثة مقابلات معهن في غزة توضح بشكل مأساوي المعاناة الناجمة عن الإحساس بالعجز عن توفير ما يحتاج إليه أطفالهن من رعاية وأمن. كما أن مسؤولية المرأة عن الأسرة والأطفال غالباً ما تُجبر النساء على إخفاء معاناتهن، ما يؤدي إلى بقاء المشاكل التي يواجهنها من دون علاج. وقد ازداد عدد النساء اللاتي يمثلن العائل الوحيد في عائلاتهم، لكن فرص العمل المتاحة لهن لا تزال أدنى من فرص عمل الرجال بكثير. لقد أدت العمليات العسكرية وزيادة الفقر إلى تزايد احتمالات حدوث منازعات في الأسرة وبين الأرامل وأسر أزواجهن.

72. تعترف البعثة أن السلع الإنسانية – وخصوصاً المواد الغذائية – التي تسمح إسرائيل بمرورها إلى غزة قد ازداد مؤقتاً في خلال العمليات العسكرية. بيد أن مستوى السلع المسموح بدخولها إلى غزة قبل العمليات العسكرية لم يكن كافياً لتلبية احتياجات السكان حتى قبل بدء العمليات القتالية، كما أنه تناقص مرة أخرى منذ نهاية العمليات العسكرية. تعتقد البعثة، بالاستناد إلى الوقائع التي تحققت منها، أن إسرائيل انتهكت التزامها بالسماح بحرية مرور جميع شحنات المواد الطبية ومواد المستشفيات والأغذية والملابس (المادة 23 من اتفاقية جنيف الرابعة). تخلص البعثة أيضاً إلى أن إسرائيل انتهكت التزامات محدّدة تقع على عاتقها بصفتها سلطة احتلال، والمنصوص عليها بوضوح في اتفاقية جنيف الرابعة، مثل واجب المحافظة على المنشآت والخدمات الطبية ومنشآت وخدمات المستشفيات والموافقة على خطط الإغاثة إذا كانت الأراضي المحتلة لا تتمتع بإمدادات جيدة.

73. تخلص البعثة أيضاً إلى أن تدمير القوات المسلحة الإسرائيلية للمساكن الخاصة، وآبار المياه، وصهاريج المياه، والأراضي الزراعية، والبيوت البلاستيكية الزراعية كان له هدف محدد يتمثل بحرمان سكان قطاع غزة من أسباب عيشهم. علاوة على ذلك، تبيّن للبعثة حدوث انتهاكات لتدابير محددة تتعلق بحقوق الإنسان مثل حماية الأطفال – وخصوصاً ضحايا النزاع المسلح منهم – والنساء والمعوّقين.

74. إن الأوضاع الحياتية في غزة – الناجمة عن الأعمال المتعمّدة من جانب القوات المسلحة الإسرائيلية والسياسات المُعلَنة لحكومة إسرائيل، كما عرضها ممثلوها المُعتمَدون والشرعيون – قبل العملية العسكرية وفي خلالها وبعدها، تشير على نحو تراكمي إلى وجود نية لإنزال العقوبة الجماعية على سكان قطاع غزة مما يشكل انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

75. أخيراً، نظرت البعثة فيما إذا كانت سلسلة الأفعال التي تحرم الفلسطينيين في قطاع غزة من أسباب عيشهم ومن فرص العمل والسكن والمياه، والتي تحرمهم من حرية التنقل ومن حقهم في مغادرة بلدهم ودخوله، والتي تحد من إمكانية لجوئهم إلى محاكم كما تحد من إمكانية حصولهم على علاجات فعالة، يمكن أن تصل إلى درجة اعتبارها اضطهاداً، أي جريمة ضد الإنسانية. من وجهة نظر البعثة، بالاستناد إلى الوقائع المتوفرة لديها، إن بعض أفعال حكومة إسرائيل قد تُبرر قيام محكمة مختصة بتقرير ما إذا كانت قد وقعت جرائم ضد الإنسانية.

14. استمرار احتجاز الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط

76. تلاحظ البعثة استمرار احتجاز جلعاد شاليط، وهو جندي في القوات المسلحة الإسرائيلية، أسرته مجموعة مسلحة فلسطينية في العام 2006. وأمرت الحكومة الإسرائيلية، كرد فعل على أسره، بشن عدد من الهجمات على البنية التحتية في قطاع غزة وعلى مكاتب السلطة الفلسطينية فضلاً عن إلقاء القبض على ثمانية وزراء في الحكومة الفلسطينية و26 عضواً في المجلس التشريعي الفلسطيني. لقد استمعت البعثة إلى شهادات تفيد أن الجنود الإسرائيليين قاموا – في خلال العمليات العسكرية التي وقعت في كانون الأول 2008 كانون الثاني 2009 – باستجواب أسرى فلسطينيين حول أماكن وجود جلعاد شاليط. وقد مَثُل أمام البعثة في جلسة الاستماع العلنية، التي عُقدت في جنيف في 6 تموز 2009، نُعام شاليط، والد جلعاد شاليط.

77. ترى البعثة أن جلعاد شاليط، بوصفه جندياً ينتمي إلى القوات المسلحة الإسرائيلية أسر خلال عملية توغل من جانب العدو في إسرائيل وبالتالي ينطبق عليه الوضع الخاص بأسرى الحرب بموجب اتفاقية جنيف الثالثة. وبصفته هذه، تنبغي حمايته ومعاملته معاملة إنسانية والسماح له بالاتصال الخارجي على النحو المناسب وفقاً لتلك الاتفاقية. وينبغي السماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارته من دون تأخير. كما ينبغي أن تُقدَّم إلى أسرته معلومات عاجلة عن حالته.

78. تشعر البعثة بالقلق إزاء التصريحات الصادرة عن مسؤولين إسرائيليين كثر أوضحوا عزمهم على الإبقاء على الحصار إلى حين إطلاق سراح جلعاد شاليط. وترى البعثة أن ذلك يشكل عقوبة جماعية للسكان المدنيين في قطاع غزة.

15. العنف الداخلي واستهداف التابعين لفتح من جانب قوات الأمن الخاضعة لسيطرة سلطات غزة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

79. حصلت البعثة على معلومات تتحدث عن أعمال عنف ارتكبتها قوات الأمن التابعة لسلطات غزة ضد معارضين سياسيين. وقد اشتملت هذه الأعمال على قتل عدد من سكان غزة في الفترة ما بين بداية العمليات العسكرية الإسرائيلية و27 شباط. وكان يوجد بين هؤلاء بعض المحتجزين في منشأة احتجاز السرايا في 28 كانون الأول، والذين لاذوا بالفرار عقب الهجوم الجوي الإسرائيلي. ولم يكن جميع الذين قُتلوا عقب الهروب من الاحتجاز من التابعين لفتح، المحتجزين لأسباب سياسية، أو من المتهمين بالتعاون مع العدو، إنما كان بعض الهاربين مُدانين بجرائم شتى، مثل الاتجار بالمخدرات أو القتل، ومحكوماً عليهم بالإعدام. وأبلغت البعثة أن حركة كثير من أعضاء فتح تعرّضت للتقييد خلال العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة وأن كثيراً منهم وُضعوا قيد الإقامة الجبرية. ووفقاً لسلطات غزة، فإن عمليات الاعتقال لم تتم إلا بعد العمليات العسكرية الإسرائيلية وفي ما يتصل فقط بالأفعال الجنائية وباستعادة النظام العام.

80. جمعت البعثة معلومات مباشرة عن خمس حالات لأشخاص تابعين لفتح قام أفراد قوات الأمن أو أفراد جماعات مسلحة في غزة باعتقالهم أو قتلهم أو إساءة معاملتهم جسدياً. وفي معظم الحالات، أفادت التقارير أن من اختُطفوا من منازلهم أو اعتُقلوا بأي طريقة أخرى لم يُتهموا بارتكاب جرائم تتعلق بحوادث مُحددة، وإنما استُهدفوا فقط بسبب انتمائهم السياسي. وعند توجيه الاتهامات، كانت هذه الاتهامات ترتبط دائماً بأنشطة سياسية مشتبه فيها. وتوجد أوجه تماثل قوية بين شهادات الشهود والتقارير المقدمة من منظمات دولية ومحلية تعمل في مجال حقوق الإنسان، وهي تشير إلى أن هذه الاعتداءات نُفّذت عشوائياً لكنها شكلت جزءاً من نمط من العنف المنظم الموجّه مباشرةً ضد التابعين لفتح وأنصار فتح. وتخلص البعثة إلى أن هذه الإجراءات تشكل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ولا تتفق مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو مع الدستور الفلسطيني.

الأرض الفلسطينية المحتلة: الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية

81. نظرت البعثة في التطورات الحادثة في غزة والضفة الغربية باعتبارها مترابطة على نحو وثيق، وحلّلت هذه التطورات في كلتا المنطقتين للتوصّل إلى فهم واضح للقضايا المتضمنة في تفويضها والإبلاغ عنها.

82. نتيجة لعدم تعاون إسرائيل مع البعثة، لم تتمكن البعثة من زيارة الضفة الغربية للتحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي هناك. لكن البعثة تلقت كثيراً من التقارير الشفوية والخطية ومواد أخرى ذات صلة من منظمات ومؤسسات فلسطينية وإسرائيلية ودولية تعمل

في مجال حقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، التقت البعثة بممثلين لمنظمات حقوق إنسان وأعضاء في السلطة التشريعية الفلسطينية وقادة من المجتمع. واستمعت إلى خبراء وشهود وضحايا في الجلسات العامة، وأجرت مقابلات مع أفراد مصابين وشهود، واستعرضت أشرطة فيديو وصوراً فوتوغرافية.

16. معاملة قوات الأمن الإسرائيلية للفلسطينيين في الضفة الغربية، بما في ذلك استخدام القوة المفرطة أو المميتة خلال المظاهرات

83. أبلغ شهود وخبراء متنوعون البعثة بحدوث ارتفاع حاد في استخدام القوة من جانب قوات الأمن الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية منذ بداية العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة (الفصل العشرون). لقد قتلت القوات الإسرائيلية عدداً من المحتجين في خلال مظاهرات فلسطينية، من بينها مظاهرات نُظّمت دعماً لسكان غزة الذين يتعرضون يومياً للهجوم، وأصيب العشرات بجروح. وظل مستوى العنف المستخدَم في الضفة الغربية في خلال العملية العسكرية في غزة مستمراً أيضاً بعد العملية.

84. ومما يُثير قلق البعثة بوجه خاص الادعاءات استعمال قوات الأمن الإسرائيلية لقوة فتاكة لا داعٍ لها، واستخدام الرصاص الحي، ووجود قواعد مختلفة، ضمن «لوائح إطلاق النار» الخاصة بالقوات المسلحة الإسرائيلية، للتعامل مع الاضطرابات التي يكون الفلسطينيون وحدهم موجودين فيها، بالمقارنة مع تلك التي يكون الإسرائيليون موجودين فيها. ويُثير ذلك قلقاً خطيراً في ما يتعلق بالسياسات التمييزية تجاه الفلسطينيين. وقد أبلغ شهود عيان أيضاً البعثة عن استخدام نيران قناصة في سياق السيطرة على الحشود. وتحدّث الشهود عن جو مختلف اختلافاً بيّناً شاهدوه في المواجهات مع الجنود وحرس الحدود في خلال مظاهرات أُزيلت منها جميع الضوابط – الإنسانية والقانونية – . وأبلغ شهود عديدون البعثة بأنه ساد في الضفة الغربية في خلال العملية العسكرية في غزة إحساس مفاده افعل ما شئت، حيث كان كل شيء مُباحاً.

85. ولا تقوم السلطات الإسرائيلية إلا بالقليل، أو لا تقوم بأي شيء مطلقاً، للتحقيق في العنف المرتكَب ضد الفلسطينيين، بما في ذلك أعمال القتل، من جانب المستوطنين وأفراد قوات الأمن، أو مقاضاتهم ومعاقبتهم، الأمر الذي أدى إلى وجود حالات إفلات من العقاب. وتخلص البعثة إلى أن إسرائيل لم تفِ بالتزاماتها بحماية الفلسطينيين من العنف الذي يرتكبه الأفراد الخواص، وهي الالتزامات المقررة بموجب قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي على حد سواء.

17. احتجاز الفلسطينيين في سجون إسرائيلية

86. يُقدّر أن قرابة 700,000 رجلٍ وامرأة وطفلٍ فلسطينيٍ احتجزوا من قبل إسرائيل منذ بداية الاحتلال. ووفقاً للتقديرات، في 1 حزيران 2009، كان هناك نحو 8,100 سجينٍ سياسيٍ فلسطينيٍ محتجزين في إسرائيل، من بينهم 60 امرأة و390 طفلاً. ومعظم هؤلاء المحتجزين هم أشخاص يُتّهمون ويُدانون من قبل نظام المحاكم العسكرية الإسرائيلية المخصص للفلسطينيين في الضفة الغربية، والذي يُقيّد في ظله حق الفلسطينيين بالحصول على محاكمات عادلة تقييداً شديداً. والكثير منهم يُحتجَزون احتجازاً إدارياً في حين يُحتجَز بعضهم بموجب قانون المقاتلين غير الشرعيين الإسرائيلي.

87. وركّزت البعثة على مسائل عدة تتعلق بالمحتجزين الفلسطينيين، وهي مرتبطة، في رأيها، بالعمليات العسكرية التي نفذتها إسرائيل في غزة في كانون الأول – كانون الثاني أو تأتي في سياقها.

88. لقد أسفرت التدابير القانونية المتخذة منذ انسحاب إسرائيل من غزة في العام 2005 عن معاملة المحتجزين الغزيين معاملة مختلفة. فقد صدر في العام 2006 قانون يغيّر ضمانات المحاكمة العادلة ولا ينطبق إلا على المشتبه بهم من الفلسطينيين، وأغلبيتهم الساحقة من غزة، وفقاً لمصادر الحكومة الإسرائيلية. وقد عُلّق في العام 2007 تطبيق برنامج الزيارات الأسرية التابع للجنة الدولية للصليب الأحمر في قطاع غزة، مما يمنع جميع وسائل الاتصال بين السجناء المنتمين إلى غزة والعالم الخارجي.

89. في خلال العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة، كان عدد الأطفال الذين تحتجزهم إسرائيل أعلى منه في الفترة ذاتها من العام 2008. وأفادت التقارير أن كثيراً من الأطفال أُلقي القبض عليهم في الشارع و/أو خلال مظاهرات في الضفة الغربية. واستمر عدد المحتجزين الأطفال مرتفعاً في الأشهر التالية لانتهاء العمليات، وهو ما كان مصحوباً بتقارير تتحدث عن تجاوزات قامت بها قوات الأمن الإسرائيلية.

90. إلقاء القبض على المنتمين لحماس هو أحد سمات سياسة الاحتجاز الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين منذ العام 2005. قبل بضعة أشهر من انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في العام 2005، ألقت إسرائيل القبض على الكثير من الأشخاص الذين شاركوا في السابق في انتخابات بلدية أو انتخابات المجلس التشريعي. وبعد أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط على يد جماعات مسلحة فلسطينية في حزيران من العام 2006، اعتقلت القوات المسلحة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الإسرائيلية 65 شخصاً من أعضاء المجلس التشريعي ورؤساء البلديات والوزراء، معظمهم أعضاء في حماس. واحتُجزوا جميعاً عامين على الأقل، في ظل أوضاع غير ملائمة بصورة عامة. كما جرت عمليات اعتقال أخرى لزعماء من حماس في خلال العمليات العسكرية في غزة. وكان احتجاز أعضاء المجلس التشريعي يعني أن المجلس لم يتمكن من العمل ومن ممارسة مهامه التشريعية والرقابية على السلطة التنفيذية الفلسطينية.

91. تخلص البعثة إلى أن هذه الممارسات أدت إلى ارتكاب انتهاكات لقانون حقوق الإنسان الدولي وللقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بحظر الاحتجاز التعسفي، والحق في الحماية المتساوية بموجب القانون وفي عدم التعرُّض للتمييز على أساس المعتقدات السياسية، والحماية الخاصة التي يتمتع بها الأطفال. وتخلص البعثة أيضاً إلى أن احتجاز أعضاء المجلس التشريعي يمكن أن يصل إلى حدّ اعتباره عقوبة جماعية، الأمر الذي يتعارض مع القانون الإنساني الدولي.

18. القيود المفروضة على حرية التنقل في الضفة الغربية

92. منذ فترة طويلة، تقوم إسرائيل بفرض نظام من القيود على التنقل في الضفة الغربية. ويقيِّد التنقل مزيج من العقبات المادية، مثل حواجز الطرق ونقاط التفتيش والجدار الفاصل؛ والتدابير الإدارية، كبطاقات الهوية الشخصية والتصاريح وتحديد الإقامة؛ والقوانين المتعلقة بإعادة جمع شمل الأسر؛ والسياسات المتعلقة بالحق في الدخول من الخارج وحق العودة للاجئين. كما يُرفَض السماح للفلسطينيين بالوصول إلى المناطق المصادَرة لوجود الجدار الفاصل والبنية التحتية المتعلقة به، أو لاستخدامها من قبل المستوطنات والمناطق العازلة والقواعد العسكرية ومناطق التدريب العسكري، ولمدّ الطرق التي تستحدث للربط بين هذه الأماكن. والكثير من هذه الطرق مخصصة «للإسرائيليين فقط» وممنوع استعمالها على الفلسطينيين. ويخضع عشرات الآلاف من الفلسطينيين اليوم لحظر السفر إلى الخارج. وهناك عدد من الشهود والخبراء الذين دعتهم البعثة للالتقاء بها في عمان والمشاركة في جلسات الاستماع في جنيف لم يستطيعوا مقابلة البعثة بسبب هذا الحظر على السفر.

93. تلقت البعثة تقارير تفيد أن القيود المفروضة على التنقل في الضفة الغربية شُدّدت في خلال الهجوم الإسرائيلي على غزة. إذ فرضت إسرائيل إغلاقاً على الضفة الغربية لعدة أيام. وبالإضافة إلى ذلك، أُنشئ طيلة فترة العملية المزيد من نقاط التفتيش في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وكان يُطلَق على معظم هذه النقاط ما يسمى بنقاط التفتيش الطيارة. وفي كانون الثاني 2009، أعلنت عدة مناطق في الضفة الغربية، بين الجدار الفاصل والخط

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأخضر، مناطق عسكرية مغلقة.

94. في خلال العمليات في غزة وبعدها، شددت إسرائيل من قبضتها على الضفة الغربية عن طريق زيادة مصادرة الممتلكات، وهدم البيوت، وإصدار أوامر الهدم، ومنح مزيد من التراخيص لبناء منازل في المستوطنات، وتكثيف استغلال الموارد لطبيعية في الضفة الغربية. لقد قامت إسرائيل، عقب العمليات في غزة، بتعديل الأنظمة التي تُحدّد مدى إمكانية الأشخاص الذين يملكون بطاقة هوية صادرة من غزة على التحرك إلى الضفة الغربية أو بالعكس، لتتسع الهوة الفاصلة بين الشعب في الضفة الغربية وغزة.

95. تخطط وزارة الإسكان والتخطيط الإسرائيلية لبناء عدد إضافي من المنازل في المستوطنات في الضفة الغربية، وقدره 73,000 منزل. لقد ووفق فعلاً على بناء 15,000 منزل من هذه المنازل، وعلى هذا الأساس، سيتضاعف عدد المستوطنين – إذا ما أُنجزت جميع الخطط – في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

96. تعتقد البعثة أن القيود المفروضة على التنقل والحركة التي يخضع لها الفلسطينيون في الضفة الغربية، بصورة عامة، وتشديد القيود في خلال العمليات العسكرية في غزة وكذلك، إلى حدٍّ ما، بعد هذه العمليات هي بصورة خاصة أمور غير متناسبة مع أي هدف عسكري منشود. وبالإضافة إلى ذلك، يساور البعثة القلق من إضفاء الطابع الرسمي على الفصل بين غزة والضفة الغربية، أي بين جزأين من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

19. العنف الداخلي واستهداف أنصار حماس من جانب السلطة الفلسطينية، والقيود المفروضة على حرية التعبير والتجمّع

97. تلقت البعثة ادعاءات بحدوث انتهاكات، ذات صلة بتفويضها، ارتكبتها السلطة الفلسطينية في الفترة المشمولة بالتحقيق، وهذه تتضمن انتهاكات تتعلق بتعامل الأجهزة الأمنية مع المشتبه فيهم من التابعين لحماس، بما في ذلك إلقاء القبض عليهم واحتجازهم بصورة غير مشروعة، وأفادت عدة منظمات تعمل في مجال حقوق الإنسان أن الممارسات التي تستخدمها قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية تصل إلى حدّ ممارسة التعذيب وإنزال عقوبات لا إنسانية ومهينة. لقد حدث عدد من حالات الوفاة في خلال الاحتجاز يُشتبه بأن التعذيب وضروب إساءة المعاملة الأخرى قد أسهمت فيها أو ربما تسببت فيها. وقد جرى التحقيق في الشكاوى المتعلقة بهذه الممارسات.

98. وردت أيضاً ادعاءات تتعلق باستخدام القوة المفرطة وقمع المظاهرات من جانب أجهزة

الأمن الفلسطينية – وخاصة المظاهرات التي نُظّمت دعماً لسكان غزة في خلال العمليات العسكرية الإسرائيلية – . إذ يُدّعى أن أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية قامت في هذه المناسبات بإلقاء القبض على كثير من الأفراد، ومنعت وسائل الإعلام من تغطية هذه الأحداث. لقد تلقت البعثة أيضاً ادعاءات مفادها قيام أجهزة الأمن الفلسطينية بارتكاب مضايقات ضد الصحفيين الذين أعربوا عن آراء نقدية.

99. لقد أدّى تعطيل المجلس التشريعي الفلسطيني إثر قيام إسرائيل بإلقاء القبض على العديد من أعضائه واحتجازهم إلى التقليص الفعلي للرقابة البرلمانية على الفرع التنفيذي للسلطة الفلسطينية. حيث أصدرت السلطة التنفيذية مراسيم وأنظمة تمكّنها من مواصلة عملياتها اليومية.

100. تشمل الادعاءات الأخرى الإقفال التعسفي للهيئات الخيرية والجمعيات والجماعات الإسلامية الأخرى أو إلغاء وعدم تجديد التراخيص الصادرة لها، والقيام قسراً باستبدال أعضاء مجالس إدارة المدارس الإسلامية ومؤسسات أخرى، وفصل المدرسين المنتمين إلى حماس.

101. لا تزال السلطة الفلسطينية تسرّح عدداً كبيراً من الموظفين العاملين في هيئات مدنية وعسكرية، أو توقف صرف مرتباتهم بذريعة «عدم ولائهم للسلطة الشرعية» أو «عدم الحصول على موافقة أمنية» عند تعيينهم، وهو ما أصبح شرطاً مسبقاً للانخراط في الخدمة العامة. وفي الواقع، يهدف هذا التدبير إلى استبعاد أنصار حماس أو الأشخاص التابعين لها من العمل في القطاع الحكومي العام.

102. ترى البعثة أن التدابير المذكورة لا تتفق مع التزامات السلطة الفلسطينية المنبثقة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الأساسي الفلسطيني.

إسرائيل

20. تأثير الهجمات بالصواريخ وقذائف الهاون على المدنيين في الجنوب الإسرائيلي من جانب الجماعات المسلحة الفلسطينية

103. أطلقت الجماعات المسلحة الفلسطينية نحو 8,000 صاروخ وقذيفة هاون على جنوب إسرائيل منذ العام 2001 (الفصل الرابع والعشرون). وفي حين أن مستعمرات محلية مثل سديروت وكيبوتس نيرعام كانت تقع ضمن مدى هذه الصواريخ وقذائف الهاون منذ البداية، فقد ازداد مدى الصواريخ إلى نحو 40 كيلومتراً من حدود غزة، مما ضمّ إلى مداها مدناً تقع بعيداً في الشمال مثل أشدود، في أثناء العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

104. بين 18حزيران 2008 و18 كانون الثاني 2009، قتلت الصواريخ التي أطلقتها الجماعات المسلحة الفلسطينية في غزة ثلاثة مدنيين داخل إسرائيل ومدنيين اثنين في غزة عندما سقط صاروخ قبل الحدود في 26 كانون الأول 2008. لقد أفادت التقارير أن أكثر من 1,000 شخص من المدنيين داخل إسرائيل أصيبوا بجروح جسدية نتيجة للهجمات بالصواريخ وقذائف الهاون، 918 شخصاً منهم أصيبوا في خلال العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة.

105. لاحظت البعثة، بصفة خاصة، المستوى المرتفع للصدمة النفسية التي عاناها السكان المدنيون داخل إسرائيل. حيث تبيّن من البيانات التي جمعتها منظمة إسرائيلية في تشرين الأول 2007 أن 28.4 بالمائة من البالغين و94-72 بالمائة من الأطفال في سديروت عانوا من «اضطرابات نفسية لاحقة للإصابة». وأفادت التقارير أن 1,596 شخصاً عولجوا من حالات تتصل بالتوتر في خلال العمليات العسكرية في غزة بينما كان عدد من عولجوا بعد ذلك أكثر من 500 شخص.

106. لقد أدت الصواريخ وقذائف الهاون إلى إلحاق أضرار بالمنازل والمدارس والسيارات في جنوبي إسرائيل. وفي 5 آذار 2009، أصاب أحد الصواريخ كنيساً في نيتيفوت. لقد أثّرت عمليات إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون على حق الأطفال والبالغين المقيمين في جنوبي إسرائيل في التعليم. وجاء ذلك نتيجة إغلاق المدارس وانقطاع الدراسة بفعل حالات الإنذار والانتقال إلى الملاجئ، وكذلك نتيجة لتضاؤل القدرة على التعلّم وهو ما يُشاهَد لدى الأفراد الذين يعانون من أعراض الصدمات النفسية.

107. كان لعمليات إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون تأثير ضار على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية المتأثرة. ففي بلدات مثل أشدود ويافني وبئر السبع التي عانت من هجمات بالصواريخ لأول مرة في خلال العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة، حدث انقطاع قصير في أنشطتها الاقتصادية والثقافية بفعل الانتقال المؤقت لبعض المقيمين فيها. أما بالنسبة إلى البلدات الأقرب من حدود غزة، والتي بقيت ضمن مرمى نيران الصواريخ وقذائف الهاون منذ العام 2001، فقد أدى التصعيد الأخير إلى زيادة نزوح المقيمين فيها.

108. خلصت البعثة إلى أن الصواريخ، وبدرجة أقل قذائف الهاون، التي تطلقها الجماعات المسلحة الفلسطينية لا يمكن توجيهها لإصابة أهداف عسكرية محددة، وإنما أطلقت على مناطق يعيش فيها سكان مدنيون. وخلصت البعثة كذلك إلى أن هذه الهجمات تشكل هجمات عشوائية ضد السكان المدنيين في جنوبي إسرائيل وأنه في الحالات التي لا يوجد فيها هدف

عسكري مقصود وتُطلَق الصواريخ وقذائف الهاون على سكان مدنيين فإن الهجمات تشكل هجوماً متعمداً على سكان مدنيين. ويمكن أن تشكل هذه الأفعال جرائم حرب وقد تصل إلى حدّ اعتبارها جرائم بحق الإنسانية. ونظراً إلى عدم قدرة الجماعات المسلحة الفلسطينية على توجيه الصواريخ وقذائف الهاون إلى أهداف محددة، كما هو واضح، ونظراً إلى أن الهجمات لم تتسبب إلا في إحداث أضرار ضئيلة جداً بالمقدرات العسكرية الإسرائيلية، فإن البعثة تخلص إلى أن ثمة دلائل هامة تشير إلى أن أحد الأغراض الرئيسة لهجمات الصواريخ وقذائف الهاون هو نشر الرعب بين السكان المدنيين الإسرائيليين، مما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي.

109. وإذ تلاحظ البعثة أن بعض الجماعات المسلحة الفلسطينية، ومن بينها حماس، أعربت علانية عن عزمها على استهداف المدنيين على سبيل الانتقام من إصابات المدنيين في غزة نتيجة للعمليات العسكرية الإسرائيلية، فإن من رأيها أن الأعمال الانتقامية ضد المدنيين – في خلال الأعمال العدائية المسلحة – تتعارض مع القانون الإنساني الدولي.

110. وتلاحظ البعثة أن الإصابات الضئيلة نسبياً التي عانى منها المدنيون داخل إسرائيل تعود بقدر كبير إلى الاحتياطات التي اتخذتها إسرائيل. وهذا يشمل نظاماً للإنذار المبكّر وتوفير ملاجئ عامة وتحصين المدارس والمباني العامة الأخرى بتكلفة مالية كبيرة على حكومة إسرائيل – تبلغ تقديراتها 460 مليون دولار أميركي بين العامين 2005 و2011. بيد أن البعثة تشعر بقلق بالغ إزاء عدم وجود نظام للإنذار المبكّر وملاجئ عامة وتحصينات لتجمعات الإسرائيليين من أصل فلسطيني الذين يعيشون في قرى غير مُعترَف بها وفي بعض القرى المعترَف بها التي تقع ضمن مدى الصواريخ وقذائف الهاون التي تُطلقها الجماعات المسلحة الفلسطينية في غزة.

21. قمع المخالفين في إسرائيل، والحق في الوصول إلى المعلومات، ومعاملة المدافعين عن حقوق الإنسان

111. تلقت البعثة تقارير تفيد أن الحكومة الإسرائيلية تقمع أو تحاول قمع الجماعات والأفراد، الذين يُنظَر إليهم على أنهم مصادر تدين العمليات العسكرية التي تقوم بها إسرائيل. فبالرغم من وجود مستوىً مرتفع من التأييد للعمليات العسكرية الإسرائيلية على غزة من جانب السكان اليهود الإسرائيليين، فقد كانت هنالك أيضاً احتجاجات واسعة الانتشار داخل إسرائيل ضد العمليات العسكرية، حيث احتج عليها مئات الآلاف من الأشخاص – لكنهم بصورة رئيسة، وإن ليست حصرية، من مواطني إسرائيل الفلسطينيين. وفي حين سُمح، بصورة عامة، بإجراء هذه الاحتجاجات، فقد كانت هنالك حالات، كما أفادت بعض التقارير، واجه فيها المحتجون

صعوبة في الحصول على تصاريح – وخاصة الإسرائيليون من أصل فلسطيني. لقد اعتقل في هذه الاحتجاجات 715 شخصاً في إسرائيل والقدس الشرقية المحتلة. ويظهر أنه لم تحدث أي عمليات اعتقال لمشاركين في احتجاجات مضادة، وأن 34 بالمائة من أولئك الذين أُلقي القبض عليهم كانت أعمارهم تقل عن 18 عاماً. تلاحظ البعثة أيضاً أن جزءاً صغيراً نسبياً من أولئك المتظاهرين تعرّض للاعتقال. وتحث البعثة حكومة إسرائيل على ضمان احترام قيادة الشرطة لحقوق جميع مواطنيها، من دون تمييز، بما في ذلك حرية التعبير والحق في التجمع السلمي، على النحو الذي يكفله العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

112. تلاحظ البعثة بقلق ما ذُكر في التقارير عن حالات ارتكاب عنف بدني من جانب أفراد من الشرطة ضد بعض المحتجين، بما في ذلك ضربهم واتباع سلوك غير ملائم آخر معهم مثل إخضاع المواطنين الإسرائيليين المتحدرين من أصل فلسطيني ممن أُلقي القبض عليهم لإساءات عنصرية ومَس أعراضهم بتعليقات وشتائم بذيئة. تفرض المادة 10 من العهد أن يُعامَل الأسرى معاملة تتسم بالإنسانية والاحترام للكرامة المتأصلة في أفراد البشر.

113. من بين المحتجين الذين غرضوا على المحاكم الإسرائيلية، كان الإسرائيليون المتحدرون من أصل فلسطيني يُستبقَون قيد الاحتجاز، بصورة غير عادلة، إلى حين إجراء المحاكمة. وعنصر التمييز واختلاف المعاملة بين المواطنين الفلسطينيين واليهود في إسرائيل، كما يُشار إلى ذلك في التقارير الواردة، هو أمر يبعث على قلق كبير.

114. استشهد بالمقابلات التي تجريها أجهزة الأمن العام الإسرائيلية مع النشطاء السياسيين على أنها الأفعال التي تسهم، بشكل أساسي، في إيجاد مناخ من القمع داخل إسرائيل. وتشعر البعثة بالقلق إزاء إرغام النشطاء على حضور مقابلات مع الشاباك، من دون وجود أي التزام قانوني عليهم يرغمهم على فعل ذلك، وبصورة عامة إزاء الاستجواب المزعوم للنشطاء السياسيين حول أنشطتهم السياسية.

115. تلقت البعثة تقارير حول التحقيق الذي تجريه حكومة إسرائيل مع منظمة نيو بروفايل بخصوص ادعاءات تتهمها بالتحريض على التهرب من التجنيد، وهي جريمة جنائية، وتقارير تفيد أن الحكومة كانت تسعى لإنهاء التمويل المقدم من حكومات أجنبية لمجموعة كسر جدار الصمت، إثر نشر المجموعة لشهادات جنود إسرائيليين تتعلق بسلوك القوات المسلحة الإسرائيلية في غزة بين كانون الأول 2008 وكانون الثاني 2009. تشعر البعثة بالقلق لكون تصرُّف حكومة إسرائيل مع هذه المنظمات يمكن أن يكون له أثر ترهيبي على منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية الأخرى. فإعلان الأمم المتحدة المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان يكفل

الحق «في التماس وتلقي واستخدام موارد يكون الغرض منها صراحة تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بالوسائل السلمية». وإذا كان الضغط على الحكومات الأجنبية لإنهاء التمويل مدفوعاً برد فعل على ممارسة المنظمة المعنية لحريتها في التعبير، فإن ذلك يتعارض مع روح الإعلان الأممي.

116. لقد فرضت الحكومة الإسرائيلية حظراً على وصول وسائل الإعلام إلى غزة بعد 5 تشرين الثاني 2008. وبالإضافة إلى ذلك، لم يُسمَح بوصول منظمات حقوق الإنسان إلى القطاع، ولا يزال هذا الحظر قائماً بالنسبة إلى بعض المنظمات الدولية والإسرائيلية. ولا ترى البعثة أي مبرر لذلك. فوجود الصحفيين والمراقبين الدوليين لحقوق الإنسان يُساعد في التحقيق وفي إبلاغ الجمهور الواسع بسلوك الأطراف في النزاع ويمكن أن يمنع سوء التصرف. وتلاحظ البعثة أن إسرائيل حاولت، من خلال الإجراءات التي اتخذتها ضد النشطاء السياسيين والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام، أن تحدّ من التدقيق العام في سلوكها في خلال عملياتها العسكرية في غزة وكذلك في الآثار التي تسببت بها هذه العمليات على سكان غزة، ربما محاولة منها لمنع التحقيق فيها والإبلاغ العلني عنها.

د. المحاسبة

22. إجراءات إسرائيل وردود فعلها بشأن الادعاءات القائلة بارتكاب قواتها المسلحة انتهاكات ضد الفلسطينيين (الفصل الخامس والعشرون)

117. من الضروري إجراء تحقيقات ومحاكمات أيضاً – عندما يكون ذلك ملائماً – للمشتبه في ارتكابهم انتهاكات خطيرة إذا كان يُراد ضمان احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني، وإذا كان يُراد منع نشوء جو قوامه الإفلات من العقاب. وبموجب القانون الدولي، يقع على الدول واجب التحقيق في أي ادعاءات بوجود انتهاكات.

118. لقد استعرضت البعثة معلومات عامة وتقارير مقدمة من الحكومة الإسرائيلية بشأن الإجراءات المتخذة للوفاء بالتزامها بالتحقيق في الانتهاكات المزعومة. وقد وجهت البعثة إلى إسرائيل عدداً من الأسئلة بشأن هذه المسألة لكنها لم تتلق أي رد.

119. ورداً على الادعاءات المتعلقة بارتكاب انتهاكات خطيرة لقانون حقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي، أمر المدعي العام العسكري بإجراء تحقيقات جنائية، أوقفت بعد ذلك بأسبوعين بناء على استنتاج أن هذه الادعاءات بُنيت على إشاعات. لقد أصدرت القوات المسلحة الإسرائيلية أيضاً نتائج خمسة تحقيقات خاصة أجراها ضباط عسكريون ذوو رتب

رفيعة، حيث خلصت إلى أن «قوات الدفاع الإسرائيلية عملت وفقاً للقانون الدولي طيلة فترة القتال في غزة»، رغم أن أن التحقيقات كشفت عن عدد صغير جداً من الأخطاء، بحسب بعد التقارير. وفي 30 تموز 2009، أفادت وسائل الإعلام أن المدعي العام العسكري أمر الشرطة العسكرية بفتح تحقيقات جنائية في 14 حالة من نحو 100 شكوى تتعلق بسلوك جنائي من جانب الجنود. ولم تُقدَّم أي تفاصيل.

120. لقد استعرضت البعثة النظام الداخلي الإسرائيلي للتحقيق، والمقاضاة وفقاً للتشريعات الإسرائيلية الوطنية، وفي ضوء الممارسة. ويشمل هذا النظام ما يلي: (أ) إجراءات تأديبية، (ب) استجوابات عملياتية (تُعرَف أيضاً باسم «تحقيقات عملياتية»)، (ج) تحقيقات خاصة يتولاها ضابط كبير بناء على طلب رئيس الأركان، (د) تحقيقات الشرطة العسكرية التي تجريها شعبة التحقيق الجنائي في الشرطة العسكرية. والاستجوابات العملياتية، كما تُسمّى، تقع في قلب هذا النظام. والاستجوابات هذه كناية عن إجراء مراجعات لحوادث وعمليات قام بها جنود من الوحدة ذاتها أو من الفرقة نفسها مع ضابط أعلى رتبة. والقصد من هذه الاستجوابات هو خدمة أهداف العمليات.

121. يتطلب قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي من الدول التحقيق، وعندما يكون ذلك ملائماً، المقاضاة بشأن الادعاءات المتعلقة بارتكاب الأفراد العسكريين لانتهاكات خطيرة. لقد حدد القانون الدولي أيضاً أن هذه التحقيقات ينبغي أن تتقيد بمعايير النزاهة والاستقلالية والاستعجال والفعالية. تؤكد البعثة أن نظام التحقيق الإسرائيلي لا يتقيد بجميع هذه المبادئ. ففي ما يتصل بالاستجواب العملياتي الذي تعتمده القوات المسلحة الإسرائيلية كأداة للتحقيق، ترى البعثة أن أداةً مصممة لمراجعة الأداء وتعلُّم الدروس لا يمكن أن تكون آلية تحقيق فعالة ونزيهة بحيث يمكن استخدامها بعد كل عملية عسكرية قُدّمت بشأنها ادعاءات بارتكاب انتهاكات خطيرة. فهي لا تتقيد بمبدأي النزاهة والاستعجال في التحقيقات المسلَّم بهما دولياً. ثمة عيب رئيس في نظام التحقيق الإسرائيلي يتمثل في أن التحقيقات الجنائية الحقيقية لا يمكن أن تبدأ إلا بعد انتهاء الاستجواب العملياتي.

122. تخلص البعثة إلى وجود شكوك جدية حول استعداد إسرائيل لإجراء تحقيقات حقيقية بطريقة نزيهة، ومستقلة، وعاجلة، وفعالة حسبما يتطلبه القانون الدولي. وتعتقد البعثة أيضاً أن النظام الإسرائيلي بشكل عام يتصف بسمات تمييزية متأصلة فيه تجعل الفلسطينيين وضحاياهم لا يأملون بالعدالة.

23. الإجراءات المتخذة من جانب السلطات الفلسطينية (الفصل السادس والعشرون)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(أ) الإجراءات المتصلة بأفعال حدثت في قطاع غزة

123. لم تجد البعثة أي دليل على قيام سلطات غزة بإحداث أي نظام للمراقبة العامة أو المحاسبة في ما يتصل بالانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي ولقانون حقوق الإنسان الدولي. ويساور البعثة القلق إزاء التجاهل المستمر للقانون الإنساني الدولي الذي تقوم في ظله الجماعات المسلحة في قطاع غزة بأنشطتها العسكرية، عن طريق عمليات إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون، الموجهة ضد إسرائيل. وبالرغم من بعض التقارير الإعلامية، فإن البعثة لا تزال غير مقتنعة أن السلطات اتخذت أي مبادرات حقيقية وفعالة لمعالجة القضايا الخطيرة المتعلقة بانتهاكات القانون الإنساني الدولي في إطار الأنشطة المسلحة من جانب الجماعات العسكرية في قطاع غزة.

124. وبالرغم من البيانات الصادرة عن سلطات غزة وأي إجراء ربما تكون قد اتخذته، ولا تعلم به البعثة، فإن البعثة ترى أيضاً أن الادعاءات المتعلقة بأعمال القتل والتعذيب وإساءة المعاملة في قطاع غزة قد مرّ معظمها من دون أن يخضع للتحقيق.

(ب) الإجراءات المتعلقة بأفعال حدثت في الضفة الغربية

125. بالنسبة إلى الانتهاكات التي خددت في الضفة الغربية، يبدو أن هناك درجة من التغاضي – مع استثناءات قليلة – إزاء انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد المعارضين السياسيين، ما أدى إلى عدم وجود محاسبة على هذه الأفعال. كما أن وزارة الداخلية تجاهلت قرارات المحكمة العليا بإطلاق سراح عدد من المحتجزين أو بإعادة فتح بعض الجمعيات التي أغلقتها السلطات.

126. في ظل هذه الظروف، لا تستطيع البعثة اعتبار التدابير التي اتخذتها السلطة الفلسطينية ذات معنى لغرض محاسبة مرتكبي الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي، وهي تعتقد أنه يتوجب عليها، وبقدر أكبر من الالتزام، الوفاء بمسؤوليتها عن حماية حقوق الأشخاص، وهي المسؤولية التي تدخل في صلب المهام التي تتولاها السلطة الفلسطينية.

24. السلطة القضائية العالمية

127. في ظل عدم استعداد إسرائيل لفتح تحقيقات جنائية تمتثل للمعايير الدولية، فإن البعثة تدعم الاعتماد على السلطة القضائية العالمية كسبيل متاح أمام الدول للتحقيق في انتهاكات أحكام اتفاقيات جنيف لعام 1949 والمتعلقة بارتكاب خروق خطيرة، ولمنع الإفلات من العقاب،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وللنهوض بالمسؤولية الدولية (الفصل الثامن والعشرون).

25. التعويضات

128. ينص القانون الدولي أيضاً أنه عند وقوع انتهاك لالتزام دولي، يبرز التزام بتقديم تعويضات. في رأي البعثة أن البنية الدستورية الحالية والتشريعات الموجودة في إسرائيل لا تتيحان مجالاً كبيراً، هذا إن كانتا تتيحان أي مجال أصلاً، أمام الفلسطينيين لالتماس التعويض. ويتعين على المجتمع الدولي أن يتيح آلية إضافية أو بديلة للتعويض عن الأضرار أو الخسائر التي تكبدها المدنيون الفلسطينيون في خلال العمليات العسكرية (الفصل التاسع والعشرون).

هـ. الاستنتاجات والتوصيات

129. تضع البعثة في الفصل الواحد والثلاثين، الذي يتضمن أيضاً موجزاً باستنتاجاتها القانونية، استنتاجات عامة بشأن التحقيقات التي أجرتها.

130. ثم تقدم البعثة توصيات إلى عدد من هيئات الأمم المتحدة وإلى إسرائيل والسلطات الفلسطينية المسؤولة والمجتمع الدولي بشأن ما يلي: (أ) محاسبة الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، (ب) التعويضات، (ج) الانتهاكات الخطيرة لقانون حقوق الإنسان، (د) الحصار والإعمار، (هـ) استعمال الأسلحة والإجراءات العسكرية، (و) حماية منظمات حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان، (ز) متابعة توصيات البعثة. وترد التوصيات بالتفصيل في الفصل الثلاثين.

1 العنوان الرسمي للوثيقة هو «حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى: تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة، وثيقة الجمعية العامة للأمم المتحدة: (A/HRC/12/48) في 25 أيلول 2009».

صورة: غزة 2006 قبل عملية الرصاص المصبوب الإسرائيلية في كانون الأول 2008 – كانون الثاني 2009.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

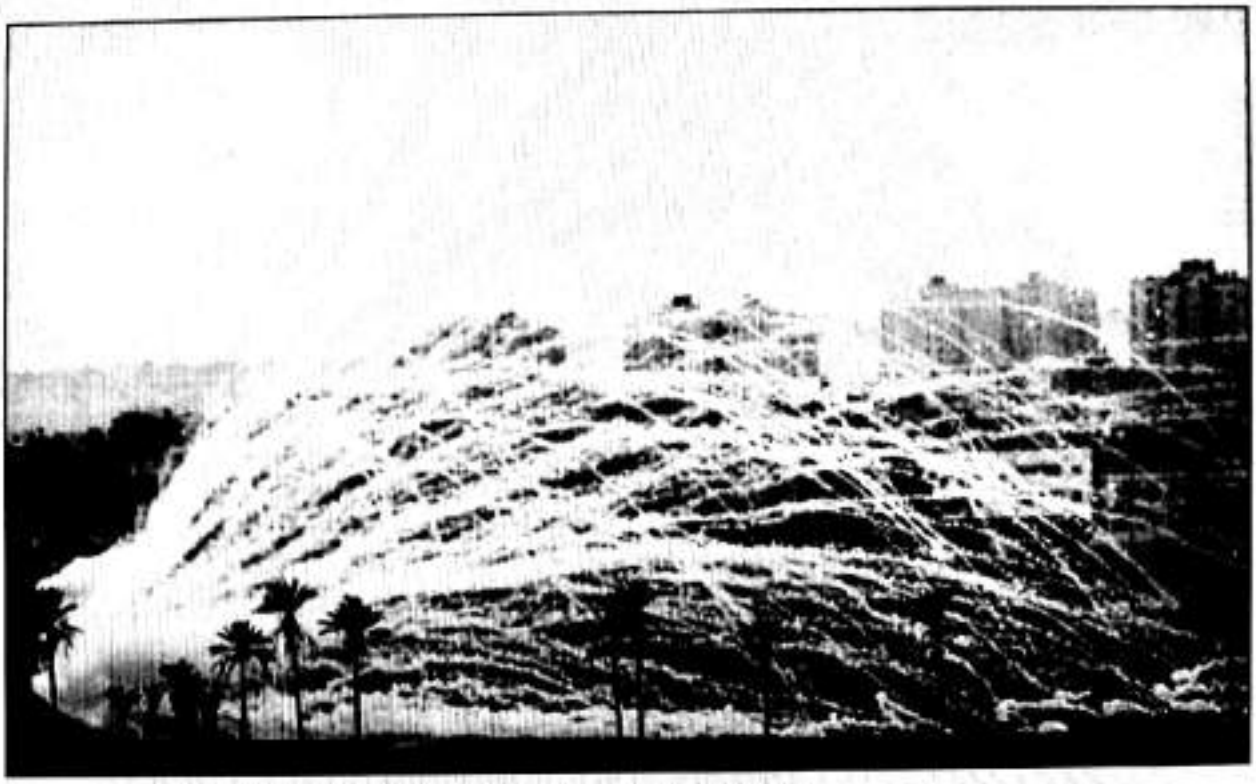

صورة: مبنى حكومة حماس.

صورة: قتلت القوات الإسرائيلية عمداً 63 طالباً في كلية الشرطة الفلسطينية خلال حضورهم احتفال تخريجهم.

صورة: البحث عن الجثث.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

صورة: رجال إطفاء الحرائق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

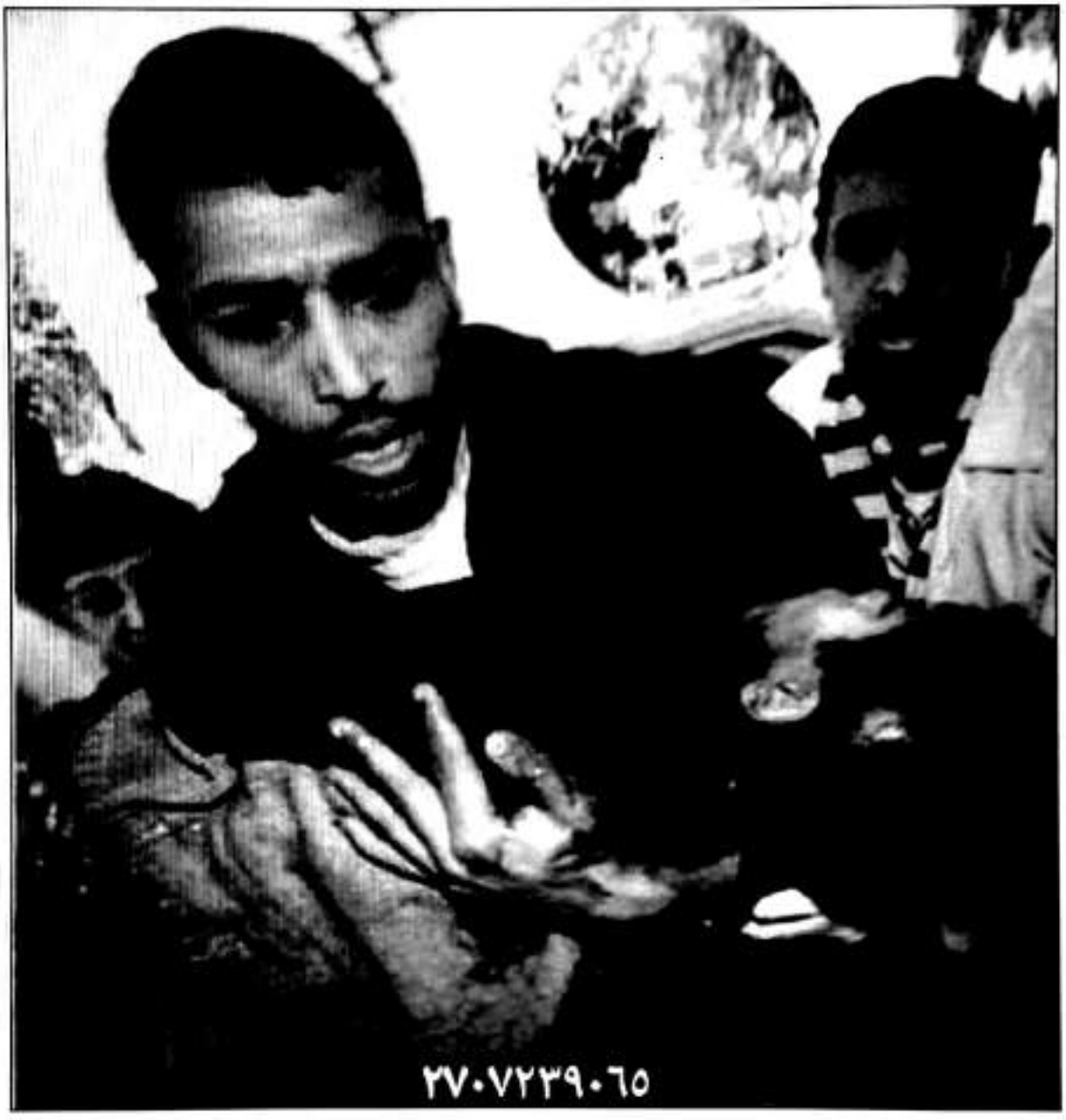
٢٧٠٧٢٣٩٠٦٥

صورة: مبنى البرلمان الفلسطيني.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢٧٠٧٢٣٩٠٦٥

صورة: جثث خارج مدرسة تابعة للأمم المتحدة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

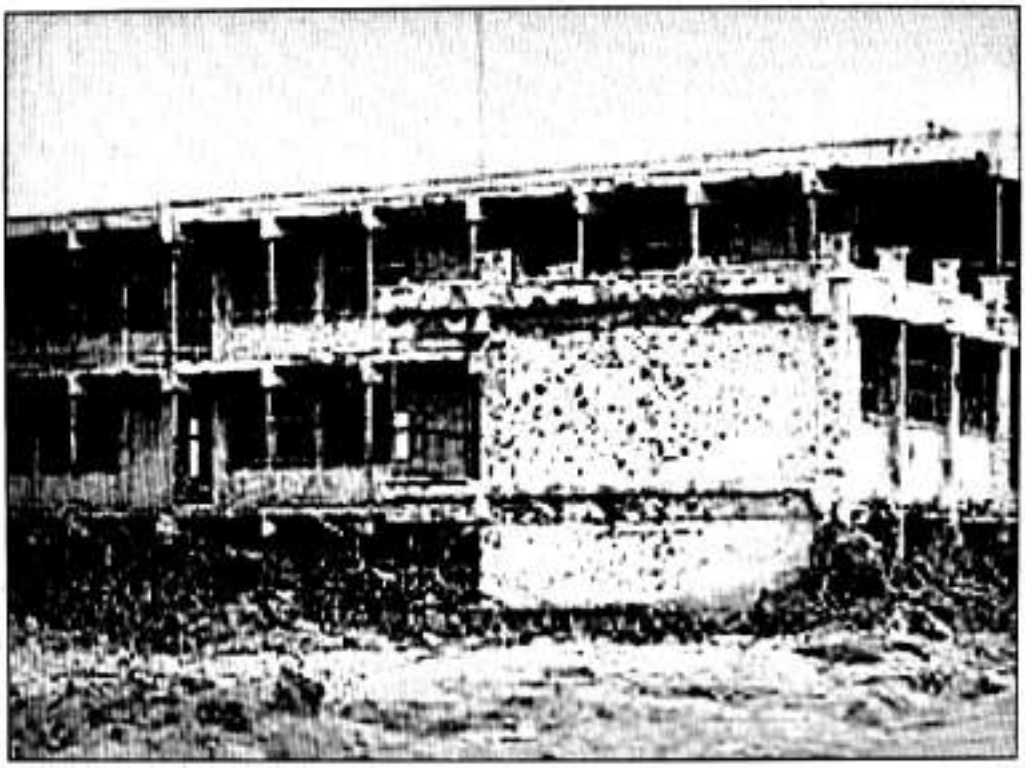

صورة: مدرسة الأمم المتحدة مليئة بثقوب الرصاص.

صورة: وزارة التعليم.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جاثية على الركبتين

النفوذ الصهيوني في السياسة الأميركية

«يريد أوباما أن يرى إيقاف بناء المستوطنات: لا بعض المستوطنات، لا مستوطنات نائية، لا استثناءات تتعلق بالنمو الطبيعي».

وزيرة الخارجية، هيلاري كلينتون، أيار 2009

«ما عرضه رئيس الوزراء [نتنياهو] بالتفصيل حول تقييد سياسة بناء المستوطنات... هو أمر غير مسبوق، ليس هناك شرط مسبق أبداً، لطالما كانت مسألة خاضعة للتفاوض».

هيلاري كلينتون، بي بي سي، 1 تشرين الثاني 2009

(تأكيد مني)

«إن الإدارة الأميركية تفهم ما نقوله دائماً... وهو أن العقبة الحقيقية أمام المفاوضات هم الفلسطينيون (الذين يطالبون بتجميد المستوطنات)».

دانييل هيرشكويتز

وزير العلم والتكنولوجيا الإسرائيلي 1 تشرين الثاني 2009 (إضافة من عندي)

«أميركا، توقفي عن تملُّق إسرائيل».

جدعون ليفي، صحفي إسرائيلي،

هآريتز، 1 تشرين الثاني 2009

«الصهاينة الأميركيون يستغلون أميركا على مدار الساعة».

مسؤول آثر عدم ذكر اسمه، واشنطن العاصمة

31 تشرين الأول 2009

مقدمة

تتمحور مناقشة منظومة السلطة الصهيونية «Zionist Power Configuration» (أو ZPC) في النظام السياسي الأميركي حول عدة قضايا جوهرية، من بينها:

1) ادعاءات منظومة السلطة الصهيونية أنها تمثل الرأي اليهودي والقيم اليهودية وأنها مخوّلة

CamScanner الممسوحة ضوئيا بـ

بالتحدث باسم مصالح الشعب الأميركي.

2) قياس نفوذ منظومة السلطة الصهيونية وتحديد تأثيرها على السياسة والتعيينات والمؤسسات السياسية.

3) مسألة ما إذا كانت منظومة السلطة الصهيونية جزءاً شرعياً من النظام السياسي الأميركي، أم مجرد لوبي آخر، أم شيئاً مختلفاً تماماً، وكيل غير مسجّل لقوة أجنبية (إسرائيل).

4) مدى وعمق تأثير منظومة السلطة الصهيونية في السياسة الأميركية، من دون التركيز على «ضغطها» في واشنطن باتجاه «قضية واحدة».

5) الأسلحة والتقنيات التنظيمية المستخدمة من قبل منظومة السلطة الصهيونية من أجل تعظيم تأثيرها وإنكار صوت وتأثير منتقديها ومنتقدي إسرائيل ولها.

6) كثرة التشابه بين الارتباطات التنظيمية للعلاقة الصهيونية – الإسرائيلية الأميركية مع تلك الخاصة بالأحزاب الشيوعية – الستالينية الروسية في الثلاثينيات.

مصادر: سجلات عامة، مصادر واقتباسات عرقية محايدة

تستند الحجج الموجهة ضد منظومة السلطة الصهيونية على السجل المفتوح للمنشورات والخطب والمقالات والمقابلات والمصادر المتاحة للناس العاديين (وأي قارئ مهتم). الكثير من الوقائع والبيانات مأخوذة من المصادر الصهيونية والإسرائيلية بالإضافة إلى المطبوعات الكبرى والمقالات المكتوبة من قبل نقاد صحفيين ومحللين1. ينبغي علينا ألا نستثني البيانات المقدمة من أشخاص يهود، سواء أكانوا منتقدين أم داعمين لدولة إسرائيل، كما يفعل معظم الكتاب ***التقدميين***. إن البحث عن الحقيقة ليس ***علماً عرقياً***، أو منهجاً تفوح منه رائحة النظريات العنصرية النازية والصهيونية. لا شيء يكشف النقاب عن النفوذ الصهيوني الهائل أو الهيمنة الثقافية على الجدل حول إسرائيل والصهيونية الأميركية كما يكشفه الاعتماد الدائم على، والإشارة إلى، والاستشهاد بالهوية ***اليهودية*** لكتّاب المقالات النقدية، حتى عندما تكون المقالات المكتوبة من قبل أشخاص غير يهود أفضل توثيقاً وأحكم حجة، وسابقة عليها في زمن النشر.

إن البطاقة (اليهودية) العرقية المرفقة مع الكتابات والأنشطة الثقافية والسياسية توضع ***بصورة اتقائية***. إنها توضع مع ***الإنجازات الإيجابية*** كجزء من حملة عامة تمجّد ***تفوق العرق***، وتُهمَل في الأنشطة ***والإنجازات السلبية*** (على سبيل المثال، الاحتيالات المالية، المجموعات الحاكمة الروسية، الجواسيس). في الواقع، يظهر هذا المعيار المزدوج» بوضوح في الهجمات

المتوحشة لمنظومة السلطة الصهيونية على أولئك الذين يذكرون – تبعاً لتقليد التصنيف العرقي – الخلفية اليهودية للأشخاص العاديين ومجرمي الحرب كما يذكرونها عند الحديث عن مناصري السلم والعدالة.

سنبدأ بمناقشة وتحدّي الحجم التمثيلي لمنظومة السلطة الصهيونية في الولايات المتحدة اليوم.

الصهاينة كممثلين للمجتمعات اليهودية في أميركا

Telegram:@mbooks90

يدّعي مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية الكبرى (PMAJO) بأنه يمثل **جميع** اليهود في الولايات المتحدة الأميركية2. في الحقيقة، لقد وجدت دراسة هامة في منطقة شمال بوسطن أن أقل من 25 بالمائة من اليهود يرتادون الكنُس، وأقل من 10 بالمائة يشاركون في الاتحادات اليهودية في أميركا الشمالية، وأكثر من 50 بالمائة لا يقبلون الفتاوى الحاخامية الصهيونية الرافضة للزواج بغير اليهود3. بحسب وكالة تيليغراف اليهودية (12/4/2009) انخفض عدد الكنُس المحافظة بنسبة تقارب 25 بالمائة، من 800 إلى 650 كنيساً في خلال العقد السابق. والأهم من ذلك هو أن الكثير من الأشخاص البارزين المتحدرين من أصول يهودية لا يعتبرون أنفسهم يهوداً بالرغم من الادعاءات الصهاينة المتكررة من أن إنجازات هؤلاء كانت ناتجة عن كونهم يهوداً. وأغلب الشبان المتحدرين من أصول يهودية لا يشعرون بوجود رابط قوي يربطهم باليهودية، وينتقدون أو لا يكترثون للدعوات الصهيونية لجمع التبرعات لإسرائيل، ولا يشتركون في أنشطة يهودية التنظيم4. وهناك مجموعة صغيرة، ولكن ذات صوت عالٍ، من اليهود المنظمين الذين ينتقدون على الدوام النظام الصهيوني برمته، حيث يرفضون فكرة إسرائيل كدولة دينية – عرقية حصرية ويدعمون قيام جمهورية ديمقراطية علمانية في فلسطين5. وعلاوة على ذلك، هناك طوائف يهودية أورثوذوكسية عدّة تنظر إلى ***دولة إسرائيل*** باعتبارها ضرباً من الكفر وتدعو لتدميرها6.

تُحرّف المنظمات والبالغ عددها 51 منظمة أعداد منتسبيها الحقيقية وتدّعي أنها تتحدث باسم ستة ملايين يهودي أميركي. في أحسن الأحوال، يمكن أن تمثّل أقل من نصف عدد اليهود الأميركيين، وحتى في هذه الحالة، فإن دعم هؤلاء يقوى ويضعف بحسب القضية، والتوقيت، والمكان، ويتفاوت في الشدة. إن نفوذ المنظمات الآنفة الذكر ليس ناتجاً عن حجمها التمثيلي للمجتمع اليهودي، وإنما عن موقع أتباعها في هيكلية السلطة وعن كثافة أنشطتها وحماستها التي تشبه الحماسة الدينية. تكمن قوتهم السياسية في قواهم الفردية الساعية لتحقيق مصالح دولة إسرائيل، وفي سيطرتهم ونفوذهم في وسائل الإعلام، وفي شبكاتهم المنتشرة في جميع

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أرجاء المعمورة، وفي ثروات المتبرعين وسلطتهم المالية. إن قدرتهم على ترهيب اليهود بغرض دفعهم لتقديم التبرعات والدعم تضيف قوة تنظيمية إلى قوتهم. كما أن استعدادهم لاستخدام القوة والمال والافتراءات الإعلامية يرهب جميع النقاد، بمن فيهم السياسيين ووسائل الإعلام والصحفيون والأساتذة الجامعيون المناوئون لهم7.

في الغالب، لا يوجد أكثر من 500,000 يهودي يدعمون بنشاط الجمعيات الواحدة والخمسين الآنفة الذكر، ولكن ماذا يشكّل نصف ميلون! استناداً إلى المستوى المنخفض للمشاركة السياسية للشعب الأميركي بصفة عامة، والأهمية الضئيلة نسبياً لقضايا الشرق الأوسط بالنسبة إلى معظم الأميركيين، والحملات الدعائية الجماهيرية المناصرة لإسرائيل والمضللة للشعب، فإن المتعصبين الصهاينة لا يحظون بمنافسة شديدة. إنهم يخترقون ويؤثرون بحرية في المؤسسات السياسية والاجتماعية والثقافية بما ينسجم والسياسات التي يمليها عليهم قادتهم المتأثرين بإسرائيل ضمن الـ «51».

وعليه، لا بد من الفصل بين مسألة الحجم التمثيلي الضئيل للمنظمة الصهيونية وبين ***ممارستها للسلطة*** فعلياً. فمن خلال دعم المنظمات المدنية والمؤسسات السياسية وصناديق التقاعد والنقابات المهنية غير الصهيونية وغير اليهودية، تضخّم «منظومة السلطة الصهيونية» نفوذها بحيث تصبح أعظم بكثير من أعدادها الفعلية8.

يُعوّض التمثيل المحدود للمنظمات الـ 51 من خلال صمت ولا مبالاة غالبية اليهود واليهود ***غير اليهوديين***، غير المستعدين لمواجهة مزاعم منظومة السلطة الصهيونية أو الغارقين في اهتماماتهم الخاصة أو أعمالهم أو سوى ذلك من الأمور المدنية الأخرى.

يوضع مئات الآلاف من الناشطين المنتمين للـ «51» على أساس ***استراتيجي***، ***وجغرافي*** أيضاً، في مؤسسات ذات قيادة مركزية قادرة على حشد الأموال والاهتمام الإعلامي والدعم السياسي في أي مجال، أكان سياسياً أم ثقافياً أم اجتماعياً9. ليست المنظمات الـ 51 مجرد ***لوبي*** بمعنى أنها تملك مسؤولين مأجورين يعملون على التأثير في عمليات التصويت في الكونغرس10. إنها تتضمن منظمات دينية، مدنية، خيرية، إيديولوجية، ثقافية، واجتماعية موحدة وملتزمة من دون أي قيد أو شرط باتباع التوجيهات السياسية الإسرائيلية المتذبذبة11. والبنية الفعلية تشبه ***منظومة سلطة*** تمتد من فروع صغيرة في مدن صغيرة إلى اتحادات ضمن نطاق الولايات بالإضافة إلى منظمات على مستوى الأمة ككل، كل واحدة منها تملك ميزانيتها الخاصة ولجنتها الرقابية الإيديولوجية ومستويات مناسبة من السلطة.

يتم حشد القوة لإسرائيل من خلال مسؤولين صهاينة منتخَبين ومعيّنين، خصوصاً أولئك الموجودين في مواقع لها علاقة بالمصالح الإسرائيلية. وهذه ***المصالح*** تتضمن التشجيع على تقديم مساعدات مباشرة لإسرائيل، وعلى فرض عقوبات وحروب على خصوم إسرائيل في الشرق الأوسط وآسيا، والتشجيع على استثمار صندوق التقاعد الأميركي في إسرائيل، وعلى مقاطعة الشركات التي تتعامل مع البلدان المناوئة لإسرائيل، والكثير من الاهتمامات الاستراتيجية الأخرى.

يكمن **جوهر** نفوذ منظومة السلطة الصهيونية في كونها ***منظمة جماهيرية*** تلقى دعماً مالياً من الكثير من أصحاب الملايين ومن أصحاب المليارات، ووسائل إعلام متواطئة. هذه الموارد السياسية تنتج قوة هائلة تفرض تأثيرها على الناخبين غير الصهاينة الأكثر عدداً بما لا يقاس، وعلى متابعي وسائل الإعلام الجماهيرية، وعلى السياسيين الطامحين.

تفسّر منظومة السلطة الصهيونية بوضوح كيف تصبح ***الأرقام*** المجردة عديمة الأهمية12، وخصوصاً في نظام انتخابي قابل للاختراق كالنظام الأميركي، حيث المال والتنظيم والانضباط والتعصب الديني – العرقي أمورٌ ترسم الحدود والقضايا والسياسات المقبولة.

منظومة السلطة الصهيونية/الكونغرس يرفضان تقرير جولدستون

إن القرار الأخير للكونغرس الأميركي (HR 867) القاضي برفض نتائج جرائم الحرب الإسرائيلية في ***التقرير النهائي الرسمي لبعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة في*** 2009 بتصويت 344 مقابل 36 عضواً ما هو إلا مقياس لمدى تأثير منظومة السلطة الصهيونية13. نُشر التقرير، المعروف أيضاً باسم ***تقرير جولدستون*** نسبةً لمعدّه الأساسي القاضي ريتشارد جولدستون، في 15 أيلول 2009، وسط حملة منظّمة بعناية بالغة بغية إثارة الشكوك حول مضمونه ومعدّيه. لكن الأهم من تصويت الكونغرس الأميركي بإدانة التقرير هو أن الحملة أُطلقت علناً من إسرائيل، وأُديرت بواسطة رؤساء الجمعيات الـ 51، ونُفّذت بطاعة وحماسة من قبل مئات ألوف الناشطين الصهاينة، على امتداد مساحة المعمورة. كان رؤساء الجمعيات الـ 51 وجماهير المتعصبين الصهاينة يدافعون بصراحة عن جرائم وإرهاب الدولة الإسرائيلية بحق الإنسانية. ولم تدفعهم حقيقة أنهم كانوا يدافعون عن جرائم حرب إلى التفكير مرة ثانية في ذلك، فما كان يهمهم هو قدرتهم على الضغط والتهديد والتملق والتعهد بدفع أموال في المستقبل لممثلي الكونغرس لضمان تصويتهم ضد تقرير القاضي جولدستون. الطاعة العمياء لأوامر إسرائيل كانت واضحة في اعتراف الكثيرين من أعضاء الكونغرس بفخر أنهم لم يقرأوا حتى ***تقرير جولدستون*** كما لم يتجرأ أحد منهم على مناقشة التلفيقات الشنيعة

التي لفّقها راعيا القرار HR 867، النائبان الصهيونيان المتمرّسان عن الحزب الديمقراطي في الكونغرس الأميركي، إيتش أل. بيرمان، نائب عن كاليفورنيا؛ وجيه. أل. أكرمان، نائب عن نيويورك14. في الواقع، لقد رفض الكونغرس الأميركي بالإجماع تقريباً طلب القاضي جولدستون بعرض ما اكتشفه شخصياً.

في الجمعية العمومية للأمم المتحدة، تمكّن الصهاينة أيضاً من دفع الولايات المتحدة للتصويت ضد ***تقرير جولدستون***، والتي ضمنت بدورها تصويت عدة دول أوروبية شرقية تابعة، وبعض الجزر الصغيرة التابعة، ***والدول الحليفة*** المتوقّعة في أوروبا الغربية. وبلغ عدد كل هذه الدول 18 صوتاً ضد 114 صوتاً صادقوا على توثيق التقرير الشامل لجرائم الحرب وإرهاب الدولة الإسرائيلية، مصادقة مثلت أكثر من 80 بالمائة من عدد سكان العالم15.

منظومة السلطة الصهيونية قوية لكنها ليست كلية القدرة. إنها تسيطر على الكونغرس والحكومة الأميركيين وتملك نفوذاً حاسماً في وسائل الإعلام، ولكن ثمة تشققات هامة في هذه البنية العملاقة، مثل الدعم الذي تلقاه ***تقرير جولدستون*** من قبل عدد من المنظمات والشخصيات اليهودية، التي أصيبت بالاشمئزاز من هول الجرائم الجماعية التي ارتكبتها إسرائيل في غزة ومن الدعم غير المشروط للقوة الصهيونية المنظمة لهذه الجرائم16. الأهم من ذلك هو أن أبرز الاتحادات النقابية العمالية في كندا وإيرلندا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا، إلى جانب عدد من منظمات حقوق الإنسان، تدعم حملة مقاطعة، وسحب استثمارات، عالمية ضد منتجات الإسرائيلية17. كما أن هنالك إجراءات قضائية تجري متابعتها في عدد من الدول الأوروبية بهدف اعتقال ومحاكمة كبار المسؤولين الإسرائيليين المتورطين في مذبحة غزة18.

لا تزال الولايات المتحدة – برعاية منظومة السلطة الصهيونية ZPC – مركز النفوذ الإسرائيلي والداعم الموثوق الوحيد للأهداف الحربية الإسرائيلية في الشرق الأوسط، وخاصة في ما يتعلق بإيران. إن تأثير إسرائيل على السياسة الأميركية المتعلقة بالشرق الأوسط ذو صلة مباشرة بالنفوذ الاستراتيجي لمنظومة السلطة الصهيونية. ويمثّل ***إنكار*** هذا النفوذ من قبل بعض الكتّاب والصحفيين ***التقدميين واليساريين*** ظاهرياً أحد العقبات الأساسية التي تضعف الجهود الرامية لمواجهة مساندة الحكومة الأميركية لجرائم الحرب الإسرائيلية، وتوسع المستوطنات الاستعمارية في الضفة الغربية وسياسات العقوبات العسكرية حيال إيران19.

التأثير الإسرائيلي على السياسة الأميركية المتعلقة بالشرق الأوسط: مركزية منظومة السلطة الصهيونية

إن مظاهر النفوذ الإسرائيلي في الولايات المتحدة علنية ومرئية ومشينة وغير مسبوقة في تاريخ العلاقات الخارجية الأميركية20. يُطبّق النفوذ الإسرائيلي بشكل مباشر بواسطة منظومة السلطة الصهيونية، وهي ذراعها السياسية التابعة، التي تسهّل بدورها التدخل ***المباشر*** لدولة إسرائيل في السياسات الداخلية للولايات المتحدة. دعونا نتفحص عدة مؤشرات حاسمة وواضحة للنفوذ الإسرائيلي في الولايات المتحدة.

في 9 تشرين الثاني 2009، خاطب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الاتحاد اليهودي للجمعية العامة لأميركا الشمالية وشكر الرئيس الأميركي أوباما والكونغرس الأميركي على رفضهما ***تقرير جولدستون***. طلب رئيس الحكومة الإسرائيلي في ذلك الخطاب إلى أتباعه الأميركيين أن يزيدوا جهودهم الضاغطة على السياسة الأميركية من أجل «منع طهران من تحقيق طموحاتها النووية»21. في اليوم السابق، كان السفير الإسرائيلي في أميركا، مايكل أورين، قد طلب إلى الاتحاد اليهودي نفسه أن «يضغط لفرض عقوبات على إيران وإدانة نتائج بعثة الأمم المتحدة بشأن غزة22. متحدثاً كزعيم قبَلي يملي أوامره على أتباعه المخلصين في وراء البحار، ذكر أورين: «إن قوتنا مستمدة من ثقتنا بأننا نملك حقاً في الاستقلال في أرضنا، أرض إسرائيل...»23 إسرائيل هي البلد الوحيد التي تستطيع التدخل في السياسات الداخلية للولايات المتحدة الأميركية، معتمدة على منظمة سياسية متنفذة، للتأثير على السياسة الأميركية بغية خدمة مصالحها الخاصة.

إن الأسطورة – غير الموثوقة الآن – القائلة إن الأسلاف القبليين لليهود الأميركيين تعود جذورهم إلى إسرائيل، وليس خازاريا في آسيا الوسطى، تعزز الفكرة التي تقول إن إسرائيل – وليس الولايات المتحدة – هي ***الوطن*** الحقيقي لليهود الأميركيين، وعلى هذا الأساس، فمن حقهم وواجبهم إطاعة أوامر الدولة الإسرائيلية24. في كل عام يزور عشرات المسؤولين الإسرائيليين الولايات المتحدة ويتدخلون بشكل مباشر في النقاشات السياسية الأميركية وجلسات الاستماع البرلمانية وصناعة السياسة التنفيذية – من دون حتى همسة احتجاج، أو إدانة من جانب وزارة الخارجية الأميركية. لو عمد مسؤولون آخرون من أي دولة أخرى إلى التدخل بوضوح في السياسات الأميركية لاعتُبروا على الفور أشخاصا غير مرحب بهم وطُردوا من البلد. بالمقابل، وبسبب قوة منظومة السلطة الصهيونية، فإن المدنيين والمسؤولين العسكريين الإسرائيليين ***يُدعون*** للتدخل في صناعة السياسة الأميركية، ووضع برنامج العمل للكثير من المسؤولين الصهاينة داخل وخارج المناصب العامة، وذلك لإرهاب أولئك الذين ينتقدون أو يعارضون الأوامر الإسرائيلية25. إن التصريحات العلنية المتكررة من قبل مسؤولين إسرائيليين حول أن الولاء الأساسي لليهود الأميركيين ينبغي أن يكون لإسرائيل وسياساتها –

بكلمات أخرى، ينبغي عليهم أن يتصرفوا كطابور خامس لصالح إسرائيل – وهذا ما يتناقض مع فكرة المواطنة كلياً، باستثناء هذه المجموعة الصغيرة في الولايات المتحدة26. بوسع المرء أن يتخيل رد الفعل القوي (والأعمال الانتقامية الوحشية) في ما لو طلب زعيم سياسي ما في أي بلد مسلم من أتباع دينه السعي لتحقيق مصالح دولته. وما يدعو للدهشة بالنسبة إلى منظومة السلطة الصهيونية هو أنها تنظم ***علناً*** و***بوضوح*** اجتماعات خاصة بها، وتتبع أوامر وتنفذ سياسات يمليها عليها مسؤولون حكوميون إسرائيليون، ومع ذلك فإنها لا تُدرَج ضمن لائحة ***العملاء الخارجيين***، دعك من محاكمتها بسبب العمل – باعترافها – لصالح سلطة أجنبية27.

منظومة السلطة الصهيونية: مجموعة ضغط أم مجموعة عملاء خارجيين؟

بالنظر إلى بنيتها التنظيمية وأغراضها السياسية، لا يمكن التقليل من أهمية المنظومة السياسية – الاجتماعية الموالية لإسرائيل واعتبارها ***لوبي*** عادي وحسب. تشبه البنية التنظيمية الجماهيرية الناشطة، التي ***تحتوي*** و***تخترق*** مؤسسات مدنية وسياسية وثقافية ومؤسسات إعلامية، سلطة منظمة تعمل ضمن وخارج واشنطن للتأثير على القرارات السياسية المتعلقة بإسرائيل28. وبنفس القدر من الأهمية، تلعب منظومة السلطة الصهيونية دوراً رئيساً في صياغة آراء وسلوك الرأي العام ومنظمات المجتمع المدني. ثانياً، بعكس مجموعات الضغط الأميركية، إنها تعمل على صياغة سياسة خارجية أميركية تتوافق مع ***مصالح*** قوة عسكرية خارجية، وذلك يتضمن قرارات تتعلق بترويج الحروب وفرض العقوبات بحق أعداء إسرائيل، الأمر الذي يلحق الضرر بحياة وأمن آلاف العاملين ودافعي الضرائب الأميركيين. ثالثاً، إن مصطلح مجموعة ضغط، أو ***لوبي***، لا يحيط عادةً بالأنشطة القمعية الخبيثة التي تنتهجها منظومة السلطة الصهيونية ضد الكتاب والمثقفين والأكاديميين وآخرين غيرهم في المجتمع الأميركي الذين يثيرون الشكوك حول السياسة الإسرائيلية. إن منظومة السلطة الصهيونية لا تتصرف اليوم كعميل خارجي لصالح إسرائيل وحسب، وإنما هي تقوم بذلك علناً منذ ما يزيد عن خمسين عاماً29. في الستينيات، على سبيل المثال، حاولت وزارة العدل تطبيق ***قانون تسجيل العملاء الخارجيين*** (FARA) الصادر في العام 1938 بحق المجلس الصهيوني الأميركي (AZC) الذي سبق وجوده لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية، لكنها مُنعت من قبل سياسيين مناصرين لإسرائيل.

لا تقدم منظومة السلطة الصهيونية دعماً علنياً غير مشروط للسياسة الإسرائيلية وحسب، وإنما تنخرط أيضاً في ***أعمال تجسسية*** لصالح إسرائيل، كما شهد بذلك عدة أعضاء بارزين فيها وفي الموساد. لقد جمع، جرانت سميث، أحد أبرز الخبراء الأميركيين بشأن ***اللوبي*** المناصر

لإسرائيل، أرشيفاً ضخماً من الوثائق الأميركية الرسمية السرية حول الأنشطة الإسرائيلية – الصهيونية في الولايات المتحدة. ويذكر سميث عدة حالات سرق فيها أعضاء من إيباك وثائق حكومية داخلية سرية بغرض مساعدة إسرائيل في الحصول على امتيازات تجارية في الثمانينيات30. في العام 1956، تورط أحد قادة المنظمة الصهيونية في أميركا في نقل يورانيوم أميركي بصورة غير شرعية إلى إسرائيل. وفي العام 2005، اعترف ستيف روزين وكيث وايزمان، وهما زعيمان في منظمة إيباك، بتلقي وثيقة سرية متعلقة بالسياسة الأميركية – الإيرانية ونقلها إلى موظف في السفارة الإسرائيلية31. ومن 1979 إلى 1985، قام بنعامي كاديش، وهو مهندس أسلحة بارز في الجيش الأميركي وصهيوني أميركي وعضو سابق في ميليشيا الهاغانا اليهودية المتطرفة في فلسطين في خلال الانتداب البريطاني، بتسليم وثائق سرية حساسة تتعلق بعدد كبير من أنظمة الأسلحة الأميركية إلى عملاء من السفارة الإسرائيلية32. ويُعتقَد أن هذه الوثائق نُقلت بعد ذلك إلى الاتحاد السوفياتي للتأثير على سياستها المتصلة بالهجرة إلى إسرائيل. وبسبب نفوذ وزارة العدل المليئة بالصهاينة، خرج كاديش بغرامة 50,000 دولار ومن دون تمضية يوم واحد في السجن – لتسليمه عدداً كبيراً من الوثائق العسكرية الأميركية الحساسة لإسرائيل.

كان زميل بنعامي كاديش في الجاسوسية، الصهيوني الأميركي جوناثان بولارد، يتعامل مع عميل الموساد نفسه في الثمانينيات. وبولارد هذا، الذي كان يعمل كمحلل لصالح استخبارات البحرية الأميركية، زوّد إسرائيل بحمولة صناديق من الوثائق الاستخباراتية والعسكرية السرية المليئة بمعلومات فائقة السرية حول السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، وأنظمة الأسلحة، والعملاء الأميركيين في الاتحاد السوفياتي، وجميع المواضيع الاستراتيجية التي تهم مدرّبه الإسرائيلي33.

في 29 تشرين الأول 2009، اتهمت وزارة العدل ستيوارت ديفيد نوزيت، وهو عالم في وزارة الدفاع، بمحاولة نقل معلومات سرية لعميل في الموساد الإسرائيلي. لكن سلوك نوزيت لم يكن نابعاً من دافع الولاء القَبَلي الصارم للدولة اليهودية، حيث أنه طلب – مثل بولارد – مالاً وجوز سفر إسرائيلي34. وفقاً لعميل الموساد السابق، فيكتور أوستروفسكي، تجنّد وكالة الجاسوسية آلاف *السايانيم* (المساعدين بالعبرية) الصهاينة الأجانب – يتوجب عليهم أن يكونوا «يهوداً 100 بالمائة» – للقيام بعمليات لصالح الموساد الإسرائيلي، عمليات يمكن أن تتضمن عمليات إرهابية35. في العام 2001، أبلغ المراسل المحقق لدى فوكس نيوز، كارل كاميرون، عن جمع وترحيل أعداد كبيرة من الجواسيس الإسرائيليين في وبعد 11/9، من بينهم خمسة عملاء للموساد كانوا يصوّرون بكاميرا فيديو تفجير مركز التجارة العالمي36.

إن التجسس الصناعي والسياسي ليس أمراً غير شائع بين الدول، حتى بين الدول المتحالفة. لكن المثير للدهشة هو أن تقوم مجموعة دينية – عرقية منظمة – المنظمات الصهيونية الأميركية الكبرى – بالإعراب عن تعاطفها وتضامنها مع جواسيس من أمثال بنعامي كاديش وجوناثان بولارد وآخرين، بل والدفاع عن سلوكهم الجاسوسي باعتباره مساهمة هامة في استمرار العلاقات الأميركية الإسرائيلية37. المعنى الضمني، أو بالأحرى، التفسير لهذا التفكير المنحرف هو أن التجسس لصالح إسرائيل، بالنسبة إلى المنظمات الصهيونية الأميركية الكبرى، جزء لا يتجزأ من ولائها الأساسي للدولة اليهودية. ولا يقتصر ولاء الصهاينة الأساسي لإسرائيل على المنظمات اليهودية الأميركية الكبرى.

في خلال محاكمة روزين – وايزمان، دافع عدد من اليساريين اليهود البارزين (بمن فيهم آمي جودمان من صحيفة ***ديموكراسي ناو***) علناً عن ***الحصول على وثائق سرية وتسليمها لحكومة أجنبية (إسرائيل)*** معتبرين ذلك مسألة «حرية تعبير» و«حرية صحافة»38. رفع روزين دعوى على إيباك بسبب طردها له (تضليلاً لمحققي الأف بي آي) وادّعى فيها أن تسليمه لوثائق حكومية أميركية سرية إلى مسؤولين إسرائيليين كان «تصرفاً اعتيادياً» بالنسبة إلى مسؤولي إيباك39.

لكبار القادة الصهاينة في إدارتي بوش وأوباما تاريخ طويل في العمل لصالح، ومع، إسرائيل، حتى أنهم قاموا أحياناً بأعمال تسبّبت بفقدان تراخيصهم الأمنية [التي تسمح لهم بالدخول إلى مرافق سرية أو الوصول إلى معلومات سرية تتعلق بالأمن القومي] و/أو خضوعهم للتحقيق40. اثنان من كبار مسؤولي البنتاغون في إدارة بوش، نائب وزير الدفاع السابق بول وولفويتز ومساعد وزير الدفاع دوغلاس فيث، مثالان بارزان على ذلك. وهناك رام إيمانويل، كبير موظفي البيت الأبيض في إدارة أوباما، الذي أمضى بعض الوقت في القوات المسلحة الإسرائيلية، والذي لطالما كان مشتبهاً بارتباطه مع الموساد41. كما أن ستيوارت ليفي، وهو مسؤول رفيع المستوى في وزارة المال الأميركية أسهم في فرض عقوبات على إيران، يفاخر بتعاونه الوثيق مع الموساد لمدة تقارب عقداً كاملاً42. في خلال رئاسة بوش الابن، اشتكى مسؤولون غير صهاينة في البنتاغون والسي آي آيه من تهميشهم من قبل بعض المسؤولين الصهاينة الرفيعي المستوى، الذين أنشأوا مكاتب معلوماتية خاصة بهم تُدار بواسطة زملاء لهم في صناعة القرار الصهيوني43. على سبيل المثال، أنشأ وولفويتز وفيث مكتب البنتاغون للخطط الخاصة الذي كان يُديره أبرام شولسكي. كما اشتكى الكولونيل كارين كوايتكوسكي، وهو مسؤول في البنتاغون في ذلك الحين، من تهميشه واستبداله من قبل مسؤولين إسرائيليين يملكون

قدرة غير مقيدة على الوصول إلى أعلى المسؤولين في البنتاغون44. وتعرّض تقرير ***«التقييم الاستخباراتي القومي» السنوي في الولايات المتحدة*** (NIE) حول البرنامج النووي الإيراني، الصادر في تشرين الثاني 2007، لنقد شديد القسوة من جميع المنظمات الأميركية اليهودية الكبرى، ومناصريها في الكونغرس والحكومة، وذلك لأن التقرير خلص إلى أن إيران علّقت تطوير أسلحتها النووية منذ العام 45 2003. كانت المنظمات الصهيونية الكبرى ومناصروها في الحكومة الأميركية تفضّل المعلومات الاستخبارية الإسرائيلية التي تدّعي وجود برنامج نشط لتطوير الأسلحة النووية يهدد الأمن الأميركي. باختصار، أهمل تقرير NIE، الذي أعدّته 16 وكالة استخباراتية حكومية أميركية، واتّبعت السياسة الأميركية الادّعاءات الإسرائيلية المدعومة من المنظمات الصهيونية والقائلة بوجود برنامج تسليح إيراني **سري** بالرغم من غياب أي أدلة مادية.

قوة نافذة

إن جوهر القدرة الصهيونية على التأثير في السياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط، وتجاه العلاقات العربية – الإسلامية، وتجاه ***أطراف ثالثة*** تؤثر على السياسة الإسرائيلية، يتمثّل في النفوذ ***الموحّد*** للصهاينة في المواقع التنفيذية (المالية، الخارجية، الأمن القومي، البنتاغون، إلخ) والكونغرس، وخصوصاً اللجان الرئيسة المتعلقة بالمصالح الإسرائيلية، بالإضافة إلى المنظمات الجماهيرية في المجتمع المدني (المنظمات اليهودية الأميركية الكبرى الـ 51) والسيطرة الصهيونية على وسائل الإعلام46. يمتد النفوذ والهيمنة الصهيونية في هذه المجالات الحساسة ليشمل التأثير على الأنشطة الأكاديمية، مثل قمع النقاد الإسرائيليين، ومراقبة المواد المنشورة، والتلاعب في جمعيات المهنيين الأخصائيين ونقابات العمال وصناديق التقاعد الحكومية والنقابية حيث غالبية أعضائها من غير اليهود أو الصهاينة.

النتيجة هي استمرار دعم منظومة السلطة الصهيونية الأوتوماتيكي وغير المشروط للجرائم والخيانة – بما فيها التجسس الصهيوني لصالح إسرائيل ضمن الولايات المتحدة – ولجرائم الحرب الإسرائيلية المدانة من العالم أجمع، من دون أي اعتراض أو مساءلة في وسائل الإعلام أو في الكونغرس وحتى في الصحف السياسية والأدبية الصغيرة المنتمية إلى ***اليسار***. هذا الدعم لمنظومة السلطة الصهيونية التي تقوم بأعمال التجسس من دون أي اعتراض، وذلك بواسطة منظمات عامة أمر لا سابق له في تاريخ الولايات المتحدة الأميركية. في الماضي، كانت المنظمات التي تعمل كوكيل لقوة أجنبية تُدان وتُنبذ وتُقمع وتُحاكَم وتتعرض لغضب شعبي عارم. ويُعزى ***الفضل*** لمنظومة السلطة الصهيونية في أن أياً من ذلك لا يحدث اليوم.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهذه هي المرة الأولى التي تتجنب فيها عملياً جميع الجرائد والمجلات الماركسية، الشهرية ونصف الشهرية وربع السنوية والسنوية، والمتبرعون الأساسيون فيها، تتجنب توجيه نقد جدي لمنظومة السلطة الصهيونية. بل على العكس من ذلك تماماً، إذ إن المقالات التي تدّعي الاهتمام بسياسات الشرق الأوسط تقوم بالتغطية على دور منظومة السلطة الصهيونية في صياغة السياسة الأميركية47.

في الواقع، حتى في أكثر المطبوعات راديكاليةً من حيث ***محتواها النقدي***، ثمة دلائل على أن المتعاطفين مع الماركسية، الذين يدّعون أنهم مؤمنون بالتعاون الدولي ومخلصون للطبقة العاملة، ليسوا مستعدين لمواجهة صنّاع حروب منظومة السلطة الصهيونية الذين يحثّون على شن حروب في الشرق الأوسط، تُموَّل من قبل ***دافعي الضرائب الأميركيين*** وتُخاض بواسطة ***أميركيين غير يهود وغير صهاينة*** بنسبة 99.9 بالمائة ينتمون ***للطبقة العاملة*** وإن كان يرتدون الزي العسكري.

الإدارة المترابطة: ترسيخ الهيمنة الصهيونية

حدد عدد من النقاد المحللين بعض القضايا والمؤسسات الأساسية الخاضعة للنفوذ الصهيوني48. بعضهم عزفوا إيباك على أنها لوبي متنفذ موالٍ لإسرائيل. ونوّه آخرون إلى انحياز وسائل الإعلام الجماهيرية لإسرائيل49. في حين أشارت قلة قليلة منهم إلى وجود هيمنة صهيونية على ملكية وسائل الإعلام50.

في خلال إدارة بوش، أشار آخرون إلى نفوذ بعض الشخصيات الصهيونية الرئيسة في البنتاغون، وبشكل خاص إلى دورهم في التشجيع على الغزو الأميركي للعراق51. لكن التركيز الضيق لمقالاتهم النقدية – القيّمة لولا ذلك – يغفل تقديم تفسير ***للاستمرار البنيوي*** زمانياً ومكانياً: أي الحضور واسع النطاق وطويل الأمد لفريق ***إسرائيل أولاً*** في مختلف الإدارات، وبصفة خاصة خلال العقدين السابقين. أكثر من ذلك، صحيح أن دراسة حالات التأثير الصهيوني في قضايا سياسية محددة – مثل رفض الكونغرس لتقرير جولدستون ودعم جرائم الحرب الإسرائيلية – مفيدة بلا أدنى شك، لكن الظاهرة الأوسع نظرياً وتجريبياً، وهي تزايد ***مجموعة القضايا*** المهمة لإسرائيل (وبالتالي لمنظومة السلطة الصهيونية) والمتعلقة بمجالات سياسية تزداد اتساعاً، تُغفل دراستها تماماً52. بعبارة موجزة، إن مشكلة نفوذ ***منظومة السلطة الصهيونية*** في الولايات المتحدة ليست محصورة بمجرد ***مجموعة ضغط مهتمة بقضية واحدة لا غير***. هذه المقاربة الضيقة تمارس التعمية على الدور الممنهج لمنظومة السلطة الصهيونية في حرمان الغالبية الساحقة من المواطنين الأميركيين ذوي الأجور والرواتب من حقوقهم (على حساب

معايير معيشتهم)، وزيادة ضرائب الحرب بالنسبة إلى الطبقة الوسطى، وحرمان الشركات الأميركية من فرص الاستثمار في البلدان المصنّفة (من قبل إسرائيل) في خانة «الخطرة أمنياً» (أي أعداء التوسع الاستعماري الإسرائيلي).

من النماذج المهنية لزعماء الصهاينة نموذج لأشخاص متنفذين ينتقلون من مجال الأعمال (وول ستريت، شركات قانونية) إلى الحكومة. وهناك نموذج آخر يتعلق بأكاديميين صهاينة ينتقلون إلى الحكومة ومن ثم إلى التجارة أو إلى مراكز البحوث الصهيونية. في حين يمتهن آخرون وظائف تجمع بين مواقع أكاديمية، دعائية، صحفية، واستشارية، وغالباً ما يظهرون في البرامج الحوارية السياسية التلفزيونية. ويلعب كبار مالكي وسائل الإعلام عدة أدوار في آن واحد: مدراء تنفيذيون، ودعائيون، ومناصرون لإسرائيل. هذا التشابك في المواقع الوظيفية المهنية ينتج شبكة من المبادئ المشتركة، يحددها مبدأ «ما هو الأفضل بالنسبة إلى إسرائيل؟ (***إسرائيل أولاً***). والنظرة المشتركة للعالم تنتج مجموعة مترابطة ترسم حدود الجدل المتعلق بالسياسات الأميركية. فسلوك الكونغرس، وصنّاع القرار التنفيذيين، والخطاب الثقافي، كل ذلك مقيد بهذه المعايير الموضوعة من قبل منظومة السلطة الصهيونية. بالنتيجة، رسخت هذه النماذج المهنية الموالية لإسرائيل نوعاً من الهيمنة الصهيونية – اليهودية على الحياة العامة الأميركية.

عزقنة الحقيقة

من أشد وأوضح مظاهر الهيمنة الصهيونية – اليهودية هما الخوف والهلع اللذان يستبدان بنقاد السياسة الإسرائيلية لدى مقاربتهم هذه القضية. يحاول معظمهم تهويد أي انتقاد، بدلاً من مناقشته وذكر الحقيقة أو الوقائع أو التحليلات. وهؤلاء يدعمون مقالاتهم بالاستشهاد بمصادر إسرائيلية وكتّاب ***يهود***، حتى لو سبق أولئك إلى إثارة نفس القضايا كتّاب ومحللون آخرون غير يهود وغير إسرائيليين وربما بأسلوب نقدي أفضل من حيث المنهجية والأهمية53. لكن هذا التكتيك، المتمثل بمحاولة الاستعانة بنقّاد ***يهود*** لتجنّب هجمات منظومة السلطة الصهيونية وإسرائيل، ***قابل للدحض*** – إن لم يكن يفضي إلى نتائج عكسية – ويساعد على تعزيز الخوف الواسع الانتشار من منظومة السلطة الصهيونية. يدافع مؤيدو هذه المقاربة – على فرض أنهم يعرفون نقاداً غير يهود – عنها بقولهم إنهم بذكرهم الخلفية اليهودية لمنتقدي إسرائيل، يجرّدون ***منظومة السلطة الصهيونية*** من سلاحها الأمضى، ألا وهو الاتهام بمعاداة السامية. بل إنهم يذهبون أبعد من ذلك إلى القول بأنهم، بوضعهم تأويلاً عرقياً – أو عزقنة (من العزق) النقد – يراعون حساسيات يهودية، وتزداد بذلك إمكانية استمالة آذان صاغية من بعض اليهود

والمتعاطفين معهم54.

هذه الحجج مفهومة ومنطقية ***ظاهرياً***، لكنها غير صحيحة جوهرياً. إن الصهاينة الملتزمين، أي جميع أعضاء منظومة السلطة الصهيونية، يرفضون النقاد اليهود وغير اليهود بنفس الشراسة – اليهود باعتبارهم «يهوداً يكرهون ذاتهم»، وغير اليهود باعتبارهم «معادين للسامية». والتضحية بالحقيقة والنقد المرتكزين على المبادئ من أجل حماية حساسيات يهودية تعني الإحجام عن مواجهة بقايا تعاطفهم القَبَلي مع نظرة صهيونية للعالم. إذا كانت المشكلة المركزية هي الهيمنة الصهيونية على الثقافة الأميركية وخصوصاً السياسة الخارجية في الشرق الأوسط (وفي أي مكان آخر تفرضه إسرائيل)، فمن الأفضل لنا أن نعمل على إرضاء ***حساسيات خاصة***، لا شكل محدداً لها، لقلة من المنشقين اليهود الذين يطالبون بانتقادات مبنية على أساس عرقي.

كشف حقيقة عقيدة عرقية

إن التحدي الكبير بالنسبة إلى معارضي الهيمنة الصهيونية –اليهودية يكمن في تبسيط قواعدها الإيديولوجية وجعلها أيسر للفهم. يعمد الصهاينة وأتباعهم في معسكر الإعلام دائماً إلى تسليط الضوء على ***يهودية*** وعدد الشخصيات العلمية والعامة الناجحة والمشهورة، الذين بهم يعرّف الصهاينة أنفسهم (حتى لو كان هؤلاء الأشخاص، أنفسهم، لا يملكون أدنى حس بالانتماء لأي شيء ***يهودي*** باستثناء انتسابهم لجدٍّ بعيد). في المقابل، فإن تسليط الضوء على «يهودية» (وإسرائيلية) المحتالين والجواسيس ومشعلي الحروب ورجال العصابات وتجار الأسلحة أو المخدرات يُصنّف ضمن خانة ***العداء للسامية***. هذه الهوية العرقية الانتقائية فائقة الأهمية بالنسبة إلى الحفاظ على دوم أسطورة ***التفوق*** اليهودي – ونتيجتها الطبيعية، أي السلطة والهيبة – المرتكزة على وجود ***صفات خاصة جديرة بالتقدير***. إن أسطورة التفوق الأخلاقي والفكري اليهودي العنصرية هذه – وليس السلاح والمال ودعم واشنطن والتموضع المركزي لمنظومة السلطة الصهيونية في قلب البنية الاجتماعية للنخبة الأميركية – هي واحدة من أهم عناصر الإيديولوجيا الصهيونية – اليهودية.

ثمة خياران أمام أولئك المهتمين بكشف حقيقة فكرة التفوق الصهيوني – اليهودي: إما إلغاء جميع التصنيفات العرقية، أو الإصرار على تطبيق التصنيف العرقي على جميع الأشخاص بمن فيهم الأشد فظاعة وشناعة وإحراجاً.

بالرغم من التشققات الموجودة في البنية الصهيونية وظهور منتقدين داخل وخارج المجتمع

اليهودي55، وخاصة بين اليهود الشبان، الذين يفضّلون الانصهار في غالبية علمانية – وإن كانت أنجلوأميركية – إلى جانب بقية مواطنيهم (الغالبية *السلبية*)، لا يزال نحو ثلث اليهود الأميركيين يدعمون بشدة منظومة السلطة الصهيونية ويدينون بالولاء السياسي لإسرائيل. في الواقع، ومع عدم تجاهل النِعَم *النفسية* التي تصاحب الاعتقاد بماضٍ توراتي أسطوري، ثمة ***منافع مادية حقيقة*** للانضمام إلى منظومة ***قوة إسرائيل أولاً***. صحيح إن الصهاينة ***يتبرعون*** بالمال والوقت لترويج الأجندة الإسرائيلية، ولكن ثمة منافع مادية أيضاً، وخصوصاً الفوائد الناتجة عن الانتماء والانتساب الحصريين إلى منظومة نخبوية مترابطة تمنح القوة لأعضائها وتموّل الحملات الانتخابية وتملك روابط قوية مع زعماء سياسيين ومتنفذين في قطاعات المال والعقارات والتأمين. إن النتائج بالنسبة إلى الناشطين الصهاينة الراغبين بالتطور يمكن أن تكون مربحة جداً ومحسّنة لأوضاعهم المهنية. ومن المحتمل أن يستفيد السياسيون الطامحون – الملائمون للشروط والراغبون في تلبية المطلوب منهم – من تمويل كبير وتغطية إعلامية داعمة. تعمل الشبكات الإعلامية الموالية لإسرائيل على تعزيز الجاذبية اليهودية – الصهيونية في خلال مشاركتها العاطفية والفرحة في *نشوة* انتصارات إسرائيل العسكرية الدموية وتوسيعها *لأرض الأجداد* – ما يدعون –بالقوة. لقد تقدّمت الحياة المهنية للكثير من الأشخاص من خلال العلاقات التي بُنيت في الاجتماعات الصهيونية المحلية والقومية. هذه الحالة تنطبق خصيصاً على الكثير من المرشحين السياسيين – العاديين في ظروف أخرى – الذين يواجهون انتخابات تنافسية. إن العضوية الفاعلة في تنظيم صهيوني قوي قد يحمي الحياة المهنية لأشخاص خاملين، أو حتى عديمي الكفاءة، في بعض المواقع الأكاديمية والمهنية حيث يمكن للتهديد برفع دعوى قضائية بتهمة معاداة السامية أن تضمن تجديد العقود لهم.

إن العقيدة العنصرية الصهيونية، بتشديدها الضمني والصريح على اليهود باعتبارهم ***شعباً مختاراً*** بالإضافة إلى انحياز وسائل الإعلام التي تقدم هوية عرقية – دينية إيجابية انتقائية، تمنح تكريماً رمزياً لليهود المنتمين للشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى، الذين يبيعون سندات لإسرائيل، ويكتبون رسائل للسياسيين، ويضايقون منتقدي الدولة اليهودية، ويسيرون تحت راية إسرائيل. من المرجح أن يلعبوا دوراً على مستوى القاعدة في إقناع أفراد الأسرة والجيران والزملاء بالانضمام إلى القضية أو الامتناع عن المجاهرة بانتقاد إسرائيل. مؤخراً، انتهت بضع ولائم يهودية إلى شجار بين أفراد الأسرة حول قضايا مثل مذبحة المدنيين الفلسطينيين في غزة وتقرير جولدستون وقصة تجسس بنعامي كاديش.

إن نجاح منظومة السلطة الصهيونية في إظهار القوة وصياغة السياسة الأميركية يعتمد، في جزء كبير منه، على النفوذ المالي لممولين من أصحاب الملايين، وعلى اختراق نظام

الدولة، وعلى ترابط إدارتها السياسية – الشركاتية. أضف إلى ذلك، وبنفس القدر من الأهمية، العمل المنظم لمئات الآلاف من الناشطين المنتمين للطبقة الوسطى والشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى. إن فعالية ممارسة السلطة من قبل النخب الصهيونية تعتمد على الروابط العمودية بين القادة والأتباع، وخصوصاً في تعبئة الحملات الإسرائيلية، التي تحتل ***الأولوية العليا***، لترويج قضايا مريبة – مثل الرفض الإسرائيلي للسياسات الأميركية المعتدلة في ما يتعلق بالتوسع الاستيطاني الاستعماري أو المطالبة ***بالمزيد من ضبط النفس*** بالنسبة إلى قتل المدنيين في فلسطين وأماكن أخرى. من غير المحتمل إلى حدٍّ بعيد إمكانية إحداث أي تغييرات بين النخبة الصهيونية، ولكن ثمة أسباب تدعو للاعتقاد بأن بالإمكان التأثير على بعض شرائح القاعدة من قبل اليهود المعادين للصهيونية ومن غير اليهود. وهذا يصح بصفة خاصة في زمن يتبنّى فيه القادة السياسيون الإسرائيليون وبشكل علني مواقف يمينية شديدة التطرف.

الهيمنة الصهيونية هشة

هنالك عدة تطورات تحث على الأمل بأن هذه الروابط العمودية يمكن أن تكون ضعيفة. فالكثير من المقالات والكتب والأفلام المنتقدة لإسرائيل تمكّنت من اختراق الرقابة الصهيونية في خلال السنوات الخمس الماضية. ولا يقل عن ذلك أهمية ظهور منظمات يهودية ناشطة جديدة معادية للصهيونية، وتزايد أعداد المنظمات الداعمة لحملة مقاطعة وسحب استثمارات ضد المنتجات الإسرائيلية، وكسر بعض الشركات والمؤسسات الثقافية هيمنةَ منظومة السلطة الصهيونية على الرأي العام56. لدى مواجهتها معارضة متنامية في المجتمع المدني، صعّدت منظومة السلطة الصهيونية ***جهودها القمعية*** لحظر منشورات الكتّاب المنتقدين وطرد الأكاديميين ومهاجمة الصحفيين والسياسيين بوحشية57. وفي الوقت نفسه، عملت المنظومة جاهدة على تشجيع ***كلابها العدائيين*** العقائديين في الأوساط الأكاديمية لقمع ***أي*** مناقشة نقدية للقضايا التي تشوّه صورة الدولة الإسرائيلية، وبالتحديد المذابح الإسرائيلية الأخيرة في غزة، والتوسع الوحشي للمستوطنات في الضفة الغربية، و***تقرير جولدستون*** حول جرائم الحرب الإسرائيلية وضغط إسرائيل المنظّم لشنّ حرب على إيران58.

مفكرون صهاينة: دفاعاً عن الإرهاب

لقد رسّخت منظومة السلطة الصهيونية هيمنة شبه مطلقة على نشر الوسائل الإعلامية الرئيسة للآراء وللتحليلات المتعلقة بقضايا الشرق الأوسط، وبصفة خاصة تلك التي توليها وزارة الخارجية الإسرائيلية الأولوية. نتيجة لذلك، يحتكر أكاديميو ومثقفو ***إسرائيل أولاً*** افتتاحيات وصفحات الرأي في صحف ***واشنطن بوست***، سلسلة مردوخ، ***وول ستريت جورنال***، ***نيويورك***

تايمز لوس أنجلوس تايمز شيكاغو تريبيون، نيوزويك، ومطبوعات أخرى غيرها59. إن انتشار التطرف الصهيوني واضح في مقالين رئيسين – نُشرا في صحيفة *نيوزويك* في 21 كانون الأول 2009 – يحتفيان بالفاشي الجديد مائير داغان، رئيس الشرطة السرية الإسرائيلية، الموساد، لنجاحه في قتل خصوم سياسيين ولعلاقته الوثيقة مع مسؤول الخزانة الأميركية والصهيوني المتطرف ستيورات ليفي، المسؤول عن ابتزاز شركاء تجاريين واستثماريين إيرانيين بهدف خنق الاقتصاد الإيراني وإفقار سبعين مليون إنسان في إيران. وكاتبا هذين المقالين هما صهيونيان يمينيان، أحدهما أميركي والآخر إسرائيلي.

هنالك محرّرون إخباريون صهاينة سينو السمعة، مثل تيد كوبيل وولف بليتزر، يجترّون سياسة منظومة السلطة الصهيونية وإسرائيل في وسائل الإعلام الكبرى (فوكس نيوز، سي بي أس، أن بي سي، آيه بي سي، سي أن أن، بي بي سي)، بالإضافة إلى وسائل الإعلام الثانوية (مثل إذاعة *بيليك* الوطنية)60. والنتيجة هي وفرة من الخبراء المدّعين ذوي الولاء المشكوك فيه نحو أميركا، ولكن ذوي الارتباطات الوثيقة بإسرائيل والمؤسسات الدعائية الصهيونية، التي تصدر مقالات رأي متكررة تدافع عما ترتكبه إسرائيل من جرائم حرب بشعة وقضم للأراضي61. هناك عدد كبير من الأساتذة في أكثر الجامعات شهرة يصدرون مقالات رأي تدافع عن عدوان إسرائيل على غزة، وتلفّق سوابق قضائية، وتمدح نظرية *الحرب العادلة*62.

عندما واجه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو دعماً شبه عالمي لتقرير جولدستون، أمر منظومة السلطة الصهيونية بتشويه سمعة القاضي جولدستون، ودحض أساس وقانونية التقرير، وتحريف محتواه. عندما يقوم عسكري متطرف، مثل نتنياهو، بتوجيه أمر للناطقين بلسان إسرائيل في أميركا الشمالية، فإنهم يطلقون العنان لجميع أفراد الطاقم التابع لمنظومة السلطة الصهيونية من الأكاديميين والصحفيين والدعائيين. هكذا نشرت وسائل الإعلام الكبرى أكثر من مائة مقال رأي تهاجم بقسوة التقرير، وتشوه سمعة القاضي جولدستون، وتدافع عن الهجمات الإرهابية الإسرائيلية، التي دمرت البنية الإنسانية بأكملها في غزة63. لم تكن كل الجرائم الإسرائيلية فظيعة بما يكفي لدفع أي أكاديمي صهيوني في جامعة يال أو برينستون أو جونز هوبكنز لإعادة التفكير في تبعيته العمياء للدولة اليهودية. لقد اكتفوا بتكرار منطق نتنياهو الذي يقول إن قتل أكثر من ألف مدني وإرهاب مئات الآلاف كان مجرد ممارسة *لحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها*.

تلك القلة من الأكاديميين اليهود وغير اليهود، الذين تجرأوا على انتقاد سياسة إسرائيل الإرهابية، استشهدت بالجزء الأضعف من تقرير جولدستون؛ جمعه ما بين القصف الإرهابي

الفظيع للأحياء والمدارس والمستشفيات والجوامع والمزارع الفلسطينية وبين صواريخ حماس الانتقامية العقيمة وغير الفعالة التي سقطت معظمها في أراضي إسرائيلية فارغة. ولم نجد أحداً يرفع صوته في وجه الذراع الدعائية ***المحلية*** لجرائم الحرب الإسرائيلية، أي رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية الكبرى الـ 51. بالطبع، لا حاجة بنا إلى القول إن منظمة السلطة الصهيونية، مع وجود القليل من النقاد المستعدين لمجرد ***تسمية*** خصومهم، ضمنت أكثر من 90 بالمائة من الكونغرس الأميركي دعماً لرفض إسرائيل لتقرير جولدستون، بالرغم من أنهم لم يقرأوه حتى64.

وما يلفت النظر في الغالبية الساحقة من المدافعين الأكاديميين الصهاينة عن الإرهاب هو تحليلهم الرديء وحججهم المغرضة وغير المنطقية والتشابه في ما بينهم من حيث الأجزاء المحذوفة من السياق. تستند ***قدرتهم على الإقناع*** على حقيقة أن ***نهجهم مدعوم*** من قبل وسائل الإعلام الجماهيرية و***مفروض*** من خلال الوحشية السياسية لمنظومة السلطة الصهيونية واغتيالها المعنوي للمنتقدين المحتملين. إن حضورهم المتكرر في وسائل الإعلام يضفي مظهراً شرعياً على دفاعهم عن انتهاكات القانون الدولي. ومواقعهم الرفيعة تمنحهم قناعاً خادعاً من الخبرة والمعرفة، مع أن دراستهم للمنطقة ترتكز على مقدمات غير صحيحة، من بينها أساطير دينية غير مثبتة وخرافات استعمارية65. ومع تزايد انخراط الأكاديميين الصهاينة في تبرير الادعاءات الصهيونية التوسعية والحروب والعقلية العسكرية الوحشية الإسرائيلية، نلاحظ تدهوراً مصاحباً في المعايير الفكرية. ومع الوقت، ستصبح المناصب الأكاديمية الرفيعة عادية في أنظار الناس. إن الشهادات الأكاديمية والجوائز ودرجات الاستحقاق تُقدَّم للكتابات المبتذلة والمقالات النقدية اللاذعة. ولا تزال دور النشر الكبرى تنشر أعمال بعض النقاد المشهورين، الذين يتجاهلون إرهاب إسرائيل وجرائم حروبها، بالرغم من نتاجاتهم الفكرية الرديئة. كما أن الترقيات والكراسي الأكاديمية مضمونة لمدافعين مميزين للغاية عن مبادئ أخلاقية مشبوهة. بيد أن دعمهم الأعمى، ودفاعهم عن ممارسات دولة إرهابية يكذبان ادعاءاتهم الالتزام بمعايير علمية وأخلاقية رفيعة.

إن النخبة الأكاديمية الصهيونية الأميركية تتطابق مع الشخصية المستبدة التي تحدث عنها أدورنو: على ***رقبة الكيان السياسي الأميركي وعند قدمي نخبة منظومة السلطة الصهيونية – الإسرائيلية***66. وضعيات متكبرة، وانتقادات غاضبة، وصراخ عاطفي كل ذلك يغطي افتقارهم للحجج المنطقية الجوهرية. وحيث يفشل الترويع، يظهر خطاب ملطّف يتحدث عن القيم والحوار والتعاون تصاحبه عين مُغمَضة عن الاستئصال الإسرائيلي العديم الرحمة للمقيمين العرب من القدس – الفلسطينية. يستشهد أكاديميون من برينستون بمنظّرين سياسيين

كلاسيكيين دفاعاً عن مستوطنين يهود مسلحين يروّعون رعاة، ويهددون فتيات مدارس، ويقتلعون بساتين زيتون فلسطينية عمرها قروناً.

عولمة النفوذ الصهيوني

من إسرائيل إلى المراكز العصبية للسلطة الصهيونية في الولايات المتحدة، وباستخدام خبرات، وبالاعتماد على دعم، منظومة السلطة الصهيونية، امتد النفوذ الموالي لإسرائيل إلى مؤسسات سياسية هامة في إنكلترا وكندا وفرنسا وهولندا وروسيا، ومؤخراً إلى أميركا الجنوبية. في إنكلترا، يقبل زعماء ونوّاب من كلا الحزبين، المحافظين والعمال، ملايين الدولارات من أصحاب مليارات صهاينة لدعم حملاتهم الانتخابية، ورحلات مدفوعة الأجر إلى إسرائيل، ومنافع أخرى مقابل دعم أبشع الممارسات العنفية التي ترتكبها إسرائيل في لبنان، وغزة، والضفة الغربية67. إن وجود مجموعات، مثل «أصدقاء (حَتَم) إسرائيل العماليون» و«أصدقاء (حَتَم) إسرائيل المحافظون»، تضمن قيام الحكومة والمعارضة بوضع المصالح التجارية والعسكرية الإسرائيلية في قلب السياسة البريطانية تجاه الشرق الأوسط68.

في كندا، وتحت نظام هاربر المحافظ، ضَمِن الصهاينة نفوذاً غير مسبوق ودعماً دبلوماسياً ومادياً للقضايا التي تحتل الأولوية بالنسبة إلى إسرائيل69. هذه القضايا تتضمن دعماً لضم معظم القدس الشرقية الفلسطينية؛ ورفض تقرير جولدستون؛ ودعم جرائم الحرب الإسرائيلية في خلال العدوان على غزة نهاية 2008 ومطلع 2009؛ وغزو إسرائيل للبنان وتشريعات وشيكة تجرّم انتقاد الصهيونية وتعتبره ***معاداة للسامية*** وغير ذلك من القوانين والمراسيم والامتيازات التجارية المحابية لإسرائيل. يتنافس الحزب الليبرالي والحزب الديمقراطي الجديد المعارضان مع المحافظين على استرضاء منظومات النفوذ الموالية لإسرائيل لضمان تمويل حملاتهم الانتخابية من قبل كبار المتنفذين في مجالات الإعلام والمال والعقارات، من أصحاب الملايين. في المقابل، تنظّم النقابات العمالية الرئيسة والمؤسسات الثقافية اليهودية المعادية للصهيونية ومنظمات المجتمع المدني حملات مقاطعة للبضائع الإسرائيلية والمؤسسات الأكاديمية التي تخدم الاحتلال الدموي. في فرنسا، يتبنّى وزير الخارجية برنارد كوشنير، موقف نتنياهو المتطرف في ما يتعلق بإجراء ***مفاوضات غير مشروطة*** مع الفلسطينيين تسمح باستمرار قضم إسرائيل لمساحات واسعة من الأراضي وبناء مجمّعات سكنية ***لليهود فقط*** على أراضٍ فلسطينية مصادَرة بصورة غير شرعية وسط مفاوضات **سلام** غير مجدية ولا نهاية لها70. وهذا الموقف لقي دعماً من الوزيرة الصهيونية المتميزة، وزيرة الخارجية الأميركية، هيلاري كلينتون.

في روسيا، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، حصل ثمانية من أكبر تسعة مليارديرات من النخبة الحاكمة الروسية على المواطنة الإسرائيلية المزدوجة. لقد استولوا بشكل غير شرعي على مئات مليارات الدولارات من مناجم ومصانع ومصارف حكومية سابقة، ثم حوّلوا جزءاً من ثرواتهم غير الشرعية إلى بنوك خارجية في إسرائيل والولايات المتحدة ولندن وجزر تبييض الأموال والبلدان ذات الضرائب المتدنية. وبلغ النفوذ الصهيوني أوجه في عهد يلتسين في التسعينيات، لكن بقايا النفوذ واضحة في نظام بوتين – ميدفيديف، وخاصة من خلال الاتفاقات الروسية – الأميركية على زيادة العقوبات على إيران، بالرغم من أن هذه السياسة تهدد استثمارات وعلاقات تجارية روسية بقيمة مليارات الدولارات مع إيران.

ترفض روسيا بحزم الضغط على إسرائيل بشأن توسعها الاستيطاني الاستعماري. وبطريقة مشابهة، تحتفظ إسرائيل بسيطرة قاطعة على سياسة هولندا وألمانيا بخصوص الشرق الأوسط، من خلال استغلال ذكرى المحرقة وإرث آن فرانك وضغط القطاعات الاقتصادية الموالية لإسرائيل.

المثال الأحدث على عولمة النفوذ الصهيوني والرغبة بإيجاد مناطق نفوذ إسرائيلية جديدة موجود في أميركا اللاتينية. تتبرّع منظمات صهيونية أميركية كبرى بمبالغ مالية سخية من أجل بناء ونصح وتوجيه نظيراتها في الأرجنتين والبرازيل والبيرو، على وجه الخصوص. وفي الوقت نفسه تقوم بجهود منظمة لاستمالة الولايات المتحدة عبر تشويه صورة الرئيس تشافيز بسبب دفاعه الصريح عن الحقوق الفلسطينية وإدانته لجرائم إسرائيل بحق الإنسانية في خلال عدوانها على غزة71. وبسبب هذه التصرفات الشجاعة، وصفت المنظمات اليهودية الأميركية الكبرى الـ 51 تشافيز بأنه معادٍ للسامية، لا بل ذهبت أبعد من ذلك إلى حدّ اتهامه بالتسبب **بهجوم** على أحد المراكز اليهودية في كاراكاس. لكن، عندما قُبض على مشعلي الحريق، تبيّن أنهم موظفون في المركز نفسه استخدموا من قبل شخصيات يهودية محلية بارزة72.

إن الأرجنتين والبرازيل مستهدفتان من قبل الصهيونية العالمية. لليهود الأرجنتينيين تاريخ من المشاعر غير الواضحة تجاه دولة إسرائيل والصهيونية. في أوائل القرن العشرين، أسس اليهود مزارع لتربية المواشي والزراعة – رعاة الأبقار «Gauchos» اليهود الأسطوريون – في حين نشط يهود الطبقة الوسطى والحرفيون المدينيون في المنظمات الاشتراكية والفوضوية والشيوعية واليهودية اليسارية. أما جيل منتصف القرن (1940-1960) من الأساتذة الجامعيين والأكاديميين والتجار والمصرفيين فقد انقسموا إلى يساريين صهاينة ويساريين معادين للصهيونية. لكن كلتا المجموعتين تعرّضتا لهجمات من القطاعات المؤيدة للفاشية من النظام

البيروني الشعبوي المسيطر. وشهد عقدا الستينيات والسبعينيات انقساماً جيلياً عميقاً – ميزة تنطبق على المجتمع الأرجنتيني بأكمله – وخصوصاً في عهد الأنظمة الديكتاتورية العسكرية التي حكمت البلد خلال (1966-1973) و(1976-1982). في تلك الفترة، انضمت مجموعة كبيرة من الطلاب والأساتذة الجامعيين والأطباء النفسيين والمهنيين الأخصائيين ذوي الأصول اليهودية إلى فصائل مسلحة مدينية وحركات شعبية راديكالية وقُتل منهم ***الكثير*** إما بالتعذيب أو ***بالإخفاء***. وفي خلال أسوأ سنوات الرعب، حافظت الحكومة الإسرائيلية على علاقاتها مع أشد الأنظمة العسكرية دموية (فيديلا، 1976)، متغاضية عن ميوله المعادية للسامية وذلك بغرض المتاجرة بالأسلحة والتقنيات العسكرية. لكنها في الوقت نفسه، كانت تحث اليهود على الهجرة إلى إسرائيل، مؤمّنةً عبور يهود صهاينة وغير صهاينة إليها.

أدى تدمير جيل الثوريين الأرجنتينيين غير الصهاينة من ذوي الأصول اليهودية، ونشوء أنظمة نيوليبرالية انتخابية لاحقة، إلى ظهور مجموعات جديدة من اليهود الصهاينة الأرجنتينيين الأثرياء الذين تطوروا تدريجياً إلى أن سيطروا على المنظمات اليهودية المحلية. عمل هؤلاء على تعميق العلاقات مع إسرائيل، ومؤخراً أسسوا روابط وثيقة مع منظومة السلطة الصهيونية في الولايات المتحدة. ولكن، في عهد كارلوس منعم (1980-1990)، فجّر إرهابيون معادون للسامية – مرة أخرى – مركزاً مدنياً يهودياً كبيراً في بوينس آيرس فقُتل وشوّه عشرات اليهود. أوقف نظام منعم، آنذاك، التحقيقات التي أشارت إلى تواطؤ الشرطة الأرجنتينية. وتغاضت إسرائيل عن إهمال منعم، لكنها استغلت، بدلاً من ذلك، خوف اليهود فعرضت شروطاً مشجّعة لأبعد الحدود من أجل هجرة اليهود إلى إسرائيل (تتضمن سفراً مدفوع الأجر، ودفع جزء من ثمن المنازل في الأراضي المحتلة، وتعليم، وظائف... إلخ)73. وترافقَ انخفاض النشاط اليساري في خلال الثمانينيات والتسعينيات مع انخفاض ثوروية الشبان اليهود العلمانيين، وخصوصاً في الطبقات المهنية المثقفة. ومع تقلص النشاط الصناعي، تحوّل اليهود – الذين كانوا يشكّلون العمود الفقري للبورجوزاية الوطنية التقدمية السابقة – إلى الهجرة، والمال، والعقارات، والصهيونية74. أدى الكساد الاقتصادي الشديد والانهيار المالي في عامي 2001-2002 إلى إفقار جماعي للشعب الأرجنتيني (وصلت مستويات الفقر إلى نسبة 50 بالمائة في كانون الأول 2001-2002) بمن فيهم يهود الطبقة الوسطى الذين كانوا ينعمون بحياة مرفهة75. فانضموا إلى المظاهرات الشعبية الحاشدة التي كانت تطالب بإعادة مدخراتهم، واستعادة وظائفهم، وإنهاء السياسة النيوليبرالية والسياسيين النيوليبراليين.

نتج عن التعافي الاقتصادي اللاحق وازدهار السلع (2003-2008) انخفاض حاد في الروح الثورية وارتقاء مجموعة من المصرفيين اليهود الصهاينة وحيتان الإعلام والعقارات

ليصبحوا قادة أساسيين في المجتمع الأرجنتيني. وقد أدى دورهم المؤثر في الحياة التجارية وفي نظام كيرشنر (المنتمي إلى يسار الوسط) إلى إحداث تحول باتجاه علاقات أكثر قوة مع منظومة السلطة الصهيونية – تشمل جهوداً متزايدة لإدخال إسرائيل إلى معاهدة التكامل الإقليمي MERCOSUR 76. أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فقد قامت منظومة السلطة الصهيونية – وخاصة ADL وإيباك، من خلال تابعتهم المطيعة وزيرة الخارجية كلينتون وزبائنهما في الكونغرس – باختلاق مؤامرة إرهابية إيرانية إسلامية في أميركا اللاتينية، وخاصة في المنطقة الحدودية الواقعة بين الأرجنتين والبرازيل والباراغواي. ففي 27 تشرين الأول 2009 افتتح عضو الكونغرس الصهيوني إليوت إنجل، رئيس لجنة شؤون نصف الكرة الغربي المتفرعة عن لجنة العلاقات الخارجية، جلسات استماع حول «النفوذ الإيراني المتوسع في أميركا اللاتينية». واصفاً العلاقات التجارية الجديدة بين إيران والبرازيل بأنها «تهديد للمنطقة ولأمن الولايات المتحدة»77.

في مواجهة أنظمة يسارية في فنزويلا وبوليفيا والإكوادور تعارض الحروب الاستعمارية الإسرائيلية والأميركية، بالإضافة إلى معارضة شعبية في البرازيل والأرجنتين لجرائم الحرب الإسرائيلية في غزة، أطلقت إسرائيل عملاءها في الولايات المتحدة وأميركا اللاتينية في هجمة إعلامية تستهدف التصدي للرفض الشعبي الساحق للسياسات الإسرائيلية. فبعد جولة فاشلة وكارثية لوزير الخارجية الفاشي – الصهيوني ليبرمان، قام شامير بجولة أخرى ظفر في نهايتها بامتيازات تجارية واستثمارية في البرازيل والأرجنتين78. لقد استفاد شامير من علاقات ونفوذ كبار التجار الصهاينة المحليين الأثرياء. مع ذلك، فليس للبرازيل – التي تملك علاقات تجارية واستثمارية كبيرة مع إيران وخصوصاً في قطاعي النفط والغاز – أي نية لاسترضاء إسرائيل79. أما في الأرجنتين، فإن العلاقة الصهيونية تستمر في إعاقة أي انفتاح هام أمام الاستثمارات العربية والإيرانية.

بصورة إجمالية، لقد أسفر الهجوم الصهيوني وتنامي قاعدة نفوذه المحلي عن نتائج متضاربة: خروج عدد كبير من الأنصار من فنزويلا وانخفاض النفوذ في بوليفيا والإكوادور. بالمقابل، عزز الصهاينة من نفوذهم في البرازيل والأرجنتين.

إن التنامي الهائل للقوة الصهيونية في أوروبا والولايات المتحدة والهجوم الصهيوني الجديد على أميركا اللاتينية جزء من ***عولمة*** الصهيونية. لكن هذه العملية ليست خطّية. فالمذابح الفظيعة المتكررة التي ترتكبها القوات العسكرية الإسرائيلية، والاقتلاع الوحشي للفلسطينيين من أراضيهم، والعدوانية العسكرية – المدفوعة من قبل منظومة السلطة الصهيونية

وإسرائيل – في الشرق الأوسط وجنوب آسيا، كل ذلك يجعل من عملية تسويق الصهيونية في الخارج أمراً صعباً للغاية. نتيجة لذلك، تتنامى روح العداء الشعبي للصهيونية في جميع أنحاء العالم – ثمة هوة فسيحة بين الـ 80 إلى 90 بالمائة من اليهود الإسرائيليين الذين يدافعون عن جرائم الحرب في غزة وعن الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وبين بقية العالم80. الدليل على هذا هو تصويت الجمعية العمومية للأمم المتحدة على تقرير جولدستون، الذي كانت نسبة المصادقة عليه عشرة إلى واحد. أكثر من ذلك، هناك تراجع كبير للنفوذ الصهيوني في حالة الأنظمة اليسارية في أميركا اللاتينية. كما أن هنالك تصدعات هامة في البنية الصهيونية بين اليهود والصهاينة السابقين المتعاطفين مع الشيوعية في أميركا الشمالية. فاستمرار ***الجبن والخيانة الفكرية*** 81 من قبل الأكاديميين اليساريين ***والصحفيين*** الماركسيين الأميركيين، حتى في مناقشة دور منظومة السلطة الصهيونية في صناعة السياسة الحربية، ساعد في اختراق بعض النقاد الصهاينة لبعض وسائل الإعلام الكبرى.

الهيمنة الثقافية – السياسية اليهودية – الصهيونية في الولايات المتحدة

ازدادت الهيمنة الصهيونية اليهودية على نقل وسرد الوقائع السياسية في الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة، بدليل الدعم، أو على الأغلب، النقد الفاتر الذي تجده في الصحف والمجلات السياسية والأدبية الكبرى تجاه إسرائيل82. في البداية، فرضت منظومة السلطة الصهيونية رؤيتها التي تقول إن الغزو الإسرائيلي لفلسطين والحروب الإسرائيلية ضد جيرانها المسلمين كانت حرب ***تحرير*** أو ***استقلال*** وطنيين. وتُوّج هذا الطور الأول بالنجاح الصهيوني – اليهودي في إقناع الرئيس جونسون بالتغاضي عن قصف إسرائيل للسفينة الأميركية يو أس أس ليبرتي في خلال حرب الأيام الستة83. ومن 1970 حتى التسعينيات، اتسعت الهيمنة اليهودية – الصهيونية من حصنها الأساسي في الإذاعة والتلفزيون والسينما لتشمل مجموعة كاملة من المطبوعات الأسبوعية والشهرية، المحافظة منها وتلك المنتمية إلى يسار الوسط سابقاً، فضلاً عن تأسيس مطبوعات جديدة من أقصى اليمين84. هكذا، أصبحت صحيفة ***نيو ريبابليك*** الليبرالية السابقة منبراً للهجمات القاسية على أي منتقد لإسرائيل85. وأصبحت المجلة الثقافية الليبرالية سابقاً، ***كومينتاري***، ناطقة بلسان المحافظين الجدد المدافعين عن الحروب الإسرائيلية وجرائم الحروب الإسرائيلية. وانتقلت مجلة ***ناشيونال ريفيو*** المحافظة بثبات إلى معسكر ***إسرائيل أولاً***، مع مؤيديها المطواعين في الولايات المتحدة كي تتصدى لأي معارض لسياسة إسرائيل. وعندما ترسخت الهيمنة الصهيونية على المطبوعات الفكرية والثقافية الشعبية ووسائل الإعلام، كسب الأعضاء الملتزمون في ***إسرائيل أولاً*** مواقع مؤثرة في وزارة الخارجية الأميركية وجهاز السياسة الخارجية86. وشق موظفو ***مراكز البحوث*** الصهيونية –

التي كانت تصدر تقارير تحليلية مؤيدة لإسرائيل – طريقهم إلى وسائل الإعلام بصفة *خبراء* وإلى مناصب استشارية في السياسة الخارجية تحت خدمة سياسيين وإداريين متنوعين87. وارتقوا إلى أعلى مستويات الحكومة في إدارة كلينتون، وتوسعوا أكثر من ذلك في خلال نظامي بوش وأوباما88. إن التسلل الصهيوني إلى المواقع الرئيسة في السلطة السياسية البنيوية يشبه تماماً زحفهم الطويل عبر المؤسسات الثقافية. لقد تعزز نفوذهم بفضل تبرعات الملياردیرات من الصهاينة – اليهود لمراكز البحوث الكبرى، مثل معهد بروكينغس، ولكلا الحزبين المتنافسين في الولايات المتحدة. وهذه التبرعات دعمت ترشيحات ودعمت مرشحين لمناصب تتراوح من رؤساء بلديات إلى رئاسة الولايات المتحدة الأميركية.

يُقدّر أن نحو 60 بالمائة من تبرعات الحزب الديمقراطي أتت من متبرعين من معسكر ***إسرائيل أولاً***، وهذا ما يضمن أن تكون نسبة التصويت في الكونغرس بشكل تلقائي 90 بالمائة حول أي قضية يطلب مكتب الخارجية الإسرائيلي من طابوره الخامس الأميركي أن يعتبرها أولوية إسرائيلية عليا89. ومع استثناءات نادرة جداً، لا يُقدِم الكتّاب والأكاديميون والمحررون والصحفيون، سواء أكانوا ليبراليين أم تقدميين أم راديكاليين أم ***ماركسيين***، على فتح مسألة الهيمنة الثقافية – السياسية الصهيونية – اليهودية، ولا أسسها البنيوية الاقتصادية90. اليسار نفسه مهيمَن عليه من قبل النفوذ الصهيوني – اليهودي، إلى درجة أن عدداً ليس قليلاً من الكتّاب اليساريين انضموا إلى الجوقة القذرة التي افترت على منتقدي منظومة السلطة الصهيونية ووصفتهم ***بالانقلاب إلى معاداة السامية*** 91...

حتى يومنا هذا، مع نهاية السنة الأولى من نظام أوباما، يتجاهل المنتقدون اليساريون والليبراليون لسياسة الشرق الأوسط الأميركية الوجود الصهيوني في مواقع استراتيجية في صناعة السياسة الخارجية الأميركية. القليل من النقاد، إن وُجدوا، يبحثون في العوامل المؤثرة ***البنوية*** في هذه السياسة. من الأرجح أن يجد المرء ***معلومات*** أكثر في الصحافة التجارية. على سبيل المثال، تبيّن مقالةٌ، تنتقد الموقف ***المتبدّل*** للرئيس أوباما ووزيرة الخارجية هيلاري كلينتون بشأن المستوطنات في الضفة الغربية، إن «المشاكل بخصوص رسالة الإدارات – بما فيها سياستها المتناقضة تجاه إسرائيل وفلسطين – يمكن إرجاعها إلى البيت الأبيض، حيث يمسك كبير موظفي البيت الأبيض رام إيمانويل (مواطن مزدوج، أميركي وإسرائيلي) بقبضة قوية على السياسة الخارجية. يقول بعض الدبلوماسيين السابقين إنهم لم يروا مثل هذه السلطة المركزية من قبل... حيث يُنظَر على نطاق واسع إلى مساعد السيدة كلينتون نفسها، جيم ستاينبيرغ، على أنه أحد منفّذي سياسة البيت الأبيض، فهو يراقب حتى البيانات السياسة ذات الأهمية الثانوية نسبياً، بحيث غالباً ما يجعل الناطق باسم وزارة الخارجية [حرفياً] يتفوّه

بكلام لا معنى له تقريباً»92. يقوم رام إيمانويل بدور فاعل في الجيش الإسرائيلي ويُشتبه بامتلاكه روابط مع وكالة التجسس التابعة له (الموساد). أما ستاينبيرغ، فهو عضو واسع النفوذ في ***إسرائيل أولاً*** – وإسرائيلي المولد أيضاً – يحول دون اهتمام وزارة الخارجية بأي سياسات بديلة عن إرضاء إسرائيل وطابورها الخامس الأميركي.

يستمر الليبراليون واليساريون الأميركيون المهيمَن عليهم في ***دعمهم*** لإسرائيل على قاعدة الرواية الخيالية التي تقول إن الإسرائيليين ***الأشرار*** هم قادة حزب الليكود المتعصبون في حين أن قادة حزبي العمل وكاديما والشعب الإسرائيلي يريدون السلام وتسوية عادلة. ولكن، من سوء حظ داعمي الصهيونية ***التقدمية*** هؤلاء أن وزير الدفاع إيهود باراك، الذي أدار المذبحة الدموية في غزة، هو زعيم حزب العمل والمؤيد (بمساندة حزبه) لجميع الممارسات الجديدة المتعلقة بالاستيلاء الوحشي على الأراضي وبناء المستوطنات الاستعمارية. كما أن حروب الإبادة الإسرائيلية والاستيطان العنفي يحظيان بدعم الغالبية الساحقة من الشعب اليهودي الإسرائيلي. تُظهر استطلاعات الرأي الشعبي التي نفذتها شبكة الأخبار الوطنية الإسرائيلية، والتي نُشرت في منتصف تشرين الثاني 2009، أن 53.2 بالمائة من الإسرائيليين يقولون إن حل الصراع مع الشعب الفلسطيني يكمن في التطهير العرقي وطرده من أرضه عنوةً – ترانسفير هي الكلمة الصهيونية الملطّفة التي تعبّر عن مثل هذه الجريمة ضد الإنسانية93. هكذا تحظى ***الحروب العادلة*** بدعم غير مشروط من رؤساء المنظمات الـ 51 للمنظمات اليهودية الأميركية الكبرى!

القصد مما سبق هو أن الهيمنة الصهيونية في الولايات لا تهتز، حتى عندما يتبنّى غالبية اليهود الإسرائيليين حلاً نهائياً استبدادياً كالحل المذكور، وذلك لأن تبنّي مواقف غير مناسبة، مثل الموافقة على الإبادة، لا يُعلَن في وسائل الإعلام الصهيونية. فما نستمر في سماعه هو ثرثرة أشخاص يتفوّهون بكليشيهات مبتذلة من قبيل ***حوار*** و***حل متفاوَض عليه*** بين مغتصِبين ومطرودين.

تتمحور قضية الهيمنة الثقافية والسياسية الصهيونية – إلى درجة أن اليهود وغير اليهود يعترفون بها – حول عدة مفاهيم غير صحيحة ومحرَّفة جزئياً. إحدى هذه الأفكار المتبنّاة من قبل المعادين للسامية والصهاينة على حدٍّ سواء، تفيد أن اليهود يمتلكون صفات خاصة (***الدم*** أو ***الجينات***). الكثيرون يستشهدون بأهمية أحد التقاليد التاريخية اليهودية – الذي يشدد على التعليم والتعلُّم – وكأن هذا التقليد غير موجود في ثقافات أخرى. في حين أن آخرين لا يزالون يدّعون بأن النجاح والسلطة يأتيان من المعرفة، والاستحقاق، والإنجازات. ثمة دراسات حديثة تفنّد فكرة فرادة وخصوصية ***الجينات*** اليهودية، لأن معظم يهود الأشكينازي المعاصرين

يرجعون في نسبهم إلى خازاريين من آسيا الوسطى تحوّلوا إلى اليهودية في القرن الثامن بعد الميلاد، وطردوا لاحقاً إلى أوروبا الشرقية من قبل المغول ومن جاء بعدهم94. فالإسرائيليون إذن لا يتحدرون من يهود إسرائيل القدماء، لأن الكثير من أولئك تحوّلوا إلى المسيحية ولاحقاً إلى الإسلام، ومن المؤكد أن أحفادهم هم فلسطينيو اليوم (كما اعترف بذلك بعض صنّاع الأسطورة الصهيونية أنفسهم من الصهاينة الأوائل، مثل بن غوريون).

ثانياً، منذ أكثر من ألف عام ***والأبحاث*** اليهودية تتمحور حول مناقشات وتفاسير عقيمة لتفاصيل التلمود وأجزاء رئيسة من شريعة ترتكز على أساطير دينية. ولهذا السبب، اعتبر فلاسفة نقديون مثل سبينوزا أنهم مرتدون. لقد تزامن نهوض البحث الأكاديمي والتفكير العلمي بين اليهود مع نمو حركة التنوير وتأسيس القوانين الليبرالية، التي فتحت أبواباً سمحت لباحثين وعلماء يهود واعدين بالخروج من حدود الجيتوات الفكرية الحاخامية. الكثير من المفكرين العظماء سُمّوا ***يهوداً*** بسبب نسَبهم، مثل سبينوزا وكارل ماركس وليون تروتسكي، مع أنهم لم يكونوا يمارسون الشعائر اليهودية أو حتى يعرّفون عن أنفسهم بأنهم ***يهود***. إن أسباب نجاح اليهود وتقديرهم هي الأنشطة التجارية والمالية بالإضافة إلى مهن معينة، مثل مدراء ماليين في الغرب ومسؤولين تابعين للوردات إقطاعيين في بولندا95. لم يُكتب تاريخ رسمي للشعب اليهودي بأيدي مؤرخين يهود حتى القرن التاسع عشر، وحتى هذا التاريخ تعامل مع خرافات توراتية على أنها حقائق96.

ليست خطأ الفكرة التي تفيد أن بروز الهيمنة اليهودية – الصهيونية هو نتاج ***استحقاق ونجاح***. لكن، ينبغي علينا هنا أن نميّز بين جماهير اليهود التي تشكّل الطبقة الوسطى والشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى في المجتمع وبين تلك الشخصيات القليلة التي قدّمت إسهامات كبيرة. علاوة على ذلك، من المهم ألا نخلط بين ارتقاء أشخاص معيّنين إلى السلطة الاقتصادية من خلال استغلال العمال والمضاربة وانتزاع الإيجار من المستأجرين، وبين الإنجازات التي تُعزى إلى ***الجدارة*** وإلى المَلَكات المستخدَمة من أجل تطوير المعرفة خدمةً للإنسانية جمعاء. إن أصحاب نظرية ***العرق المتفوق*** من الصهاينة يجمعون بين مضاربين ناجحين في وول ستريت وبين باحثين مبتكِرين كأمثلة عن ***التفوق اليهودي***، لتبرير أو ***تفسير*** الهيمنة. إن مجموعة النظريات العرقية الصهيونية، التي تدّعي أن الشعب ***اليهودي*** جنس واحد يربطهم تاريخ مشترك وعلاقات أفقية وعمودية، ليست أكثر من بيان إيديولوجي يتجاهل انقسامات طبقية وإيديولوجية عميقة (في الماضي على الأقل، ولعلها بدأت تظهر اليوم).

إن الهيمنة اليهودية – الصهيونية في الولايات المتحدة ناتجة عن أساطير قبل – تاريخية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أو ما وراء – تاريخية إلى جانب أسس دينية خرافية موجودة في العهد القديم. ويرتبط ظهور الصهيونية الأميركية بولاء ديني قَبَلي حصري عدواني لإسرائيل باعتبارها ***الدولة الأم***. والقوة الدافعة للصهيونية الأميركية تكمن في ***تبعية*** منظمات المجتمع المدني الأميركي واستخدام الموارد العسكرية والاقتصادية الأميركية في خدمة التوسع الاستعماري الإسرائيلي واستعراضات القوة في الشرق الأوسط.

ما يجب أن يكون مفهوماً هو أن الخضوع الحالي للسياسة الأميركية المتعلقة بالشرق الأوسط لمنظومة السلطة الصهيونية هو نتاج مراكمة هذه المنظومة للقوة وللظروف السياسية – الثقافية داخل الولايات المتحدة، التي أضعفت القدرة على الإفصاح عن قيم وسياسات بديلة وأضعفت القدرة على الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة الأميركية المتجسدة في سياسة خارجية ديمقراطية.

انحطاط الهوية الوطنية الأميركية والمعتقدات السياسية للطبقة العاملة

إن صعود الصهيونية، بصفتها شكلاً عنيفاً من الهوية القَبَلية – الدينية المرتبطة بدولة خارجية ونجاحها في فرض ***هيمنتها*** ضمن المجتمع الأميركي، كان مُيسّراً بفضل إهمال الطبقة الحاكمة الأميركية في ***ترسيخ*** هوية ***وطنية*** وعلاقات هذه الطبقة الاقتصادية ***المتشابكة*** مع سماسرة النفوذ الصهيوني في قطاعات اقتصادية استراتيجية.

لقد حوّلت ***عولمة*** الرأسمالية الأميركية – عملية بناء إمبراطورية تبسط نفوذها على العالم أجمع – تركيز الطبقة الحاكمة الأميركية نحو قضايا ***دولية*** معينة وجعلتها مركز اهتماماتها، مع أنها تتدخل في سياسات اقتصادية محلية لتأمين الحماية وتقديم الإعانات والإنقاذات المالية الحكومية، التي لا تتعدّى أي منها على الأولويات الصهيونية. لم يأتِ الاتجاه نحو ***العولمة*** وظهور ***الوعي العالمي*** في صالح تحدي المسعى الصهيوني لتنفيذ الأجندة الاستعمارية لدولة إسرائيل. لقد ملأت منظومة السلطة الصهيونية ***فراغ السلطة*** المتروك من قبل ***النخبة المعولمة*** وتمكنت من غرس وفرض ***مفهوم*** صهيوني ***للمصلحة الوطنية*** الأميركية، التي كانت نسبياً غير متنازَع عليها.

إن ارتقاء النخب التجارية الصهيونية إلى أعلى المستويات في الصيرفة الاستثمارية والمؤسسات المالية والعقارات والتأمين أدى إلى اختلاطها مع غير الصهاينة ضمن الطبقة الحاكمة، التي كان فيها أحد الطرفين يملك التزاماً سياسياً عميقاً وملزماً مع إسرائيل، في حين كان الطرف الآخر يمنح أولوية استثنائية لتجميع الثروة ووضع سياسة اقتصادية حكومية

تضمن قطاعاً محلياً مخففاً للقيود وأرباحاً، كما توفر إنقاذات مالية مصرفية، مما جعلها سياسات مشتركة بين النخب التجارية الصهيونية وشركائهم من غير الصهاينة. وبالنظر إلى ضعف بروز السياسة الإسرائيلية، لم يكن الأعضاء غير الصهاينة من الطبقة الحاكمة راغبين أو قادرين على الدخول في صراع مع شركائهم الماليين الصهاينة97.

مع ذلك، ثمة انقسامات حول الهيمنة الصهيونية، في الحكومة وضمن الهيئات الاستشارية أيضاً. كما ذكرنا سابقاً، أصدرت وكالات الاستخبارات الـ 16 الأساسية، في أواخر 2007، تقريراً حول برنامج إيران النووي كشف زيف الادعاءات الإسرائيلية – الصهيونية بوجود برنامج إيراني نشط لإنتاج الأسلحة النووية. وبشكل مشابه، وجدت دراسة حول مجلس العلاقات الخارجية، أجريت من قبل مؤسسة بو بين 2 تشرين الأول و16 تشرين الثاني 2009، بأن أكثر من ثلثي أعضائه (67 بالمائة) يعتقدون أن الولايات المتحدة تُحابي إسرائيل كثيراً، مع ذلك، ادّعت نفس النسبة أن أوباما «يقيم التوازن الصحيح» و«إيران تمثل تهديداً رئيساً للمصالح الأميركية»98. وما يلفت الانتباه بخصوص هذه الآراء ***المخالفة*** ضمن نخبة السياسة هو أنها لم تؤثر على خضوع أوباما لإسرائيل في جميع القضايا الكبرى التي كانت ترؤجها منظومة السلطة الصهيونية. فبغض النظر عما يعتقده حقاً مجلس العلاقات الخارجية، فإنه لم يؤثر ***فعلياً*** في قدرة منظومة السلطة الصهيونية على صياغة السياسة عبر عملائها في الكونغرس وأتباعها الفاعلين في وزارة الخارجية (كلينتون) والمالية (ستيوارت ليفي). بكلمات أخرى، إن النفوذ الصهيوني – في القمة – مطلق، ويملك حرية كاملة في استغلال المستويات الدنيا من النظام السياسي والبنية الطبقية السياسية لمصلحته الخاصة. وهذا يتضمن شراء بالجملة للأحزاب السياسية وشراء بالمفرّق لسياسيين أعضاء في لجان برلمانية أساسية تتعلق بالسياسة الخارجية. والذي يسهّل هذا العمل الأخير (أي شراء السياسيين بالمفرّق) هو نجاح لجان العمل السياسي (PACs) التابعة لإسرائيل أولاً، التي تحث على اختيار أعضاء صهاينة في الكونغرس لمناصب رئيسة في اللجان الهامة. أربعة من أبرز خمسة عشر عضواً في الكونغرس ممولين من وول ستريت هم صهاينة. وأحد عشر من أبرز خمسة عشر عضو كونغرس ديمقراطيين يتلقون 60 بالمائة من تبرعاتهم من أصحاب ملايين صهاينة في لوس أنجلوس ونيويورك وجنوب فلوريدا ومدن مركزية أخرى99.

إن ***الطبقة السياسية***، وخصوصاً الشريحة المهيمنة فيها – تحبذ بناء إمبراطورية مرتكزة على القوة العسكرية، الأمر الذي يهدم أي تعريف ديمقراطي شعبي ***للمصلحة الوطنية***. علاوة على ذلك، إن الطبيعة العسكرية لبناء الإمبراطورية ينسجم مع الإظهار الإسرائيلي – الصهيوني للقوة العسكرية الإقليمية والهيمنة الإسرائيلية – الصهيونية. إن الإمبريالية المرتكزة على

القوة العسكرية تضعف أي محاولة لتطوير مصالح وسياسات اقتصادية أميركية في الخارج، وخصوصاً في البلدان الإسلامية والدول النفطية في الشرق الأوسط، بغية مجابهة السياسات الإسرائيلية – الصهيونية المعدّة خصيصاً لدفع التوسع العسكري الإسرائيلي والمصالح الاستعمارية الإسرائيلية.

إذا كانت غالبية الطبقة الحاكمة الأميركية قد استسلمت للتعريفات الصهيونية للسياسة الأميركية المتعلقة بالشرق الأوسط، وسهّلت بروز الهيمنة الصهيونية، فإن انحطاط القيم الكامنة في تضامن الطبقة العاملة ودفاعها عن المزايا والمصالح الجمهورية فتح الباب أمام أقلية من الكوادر الصهيونية للتأثير في الثقافة الشعبية ومنظمات المجتمع المدني وتحويل صناديق التقاعد النقابية الأميركية إلى استثمارات إسرائيلية من دون أي معارضة. منذ عدة عقود والعاملات الأميركيات ذوات الأصول الأفريقية أو الإسبانية – بصورة رئيسة – في مصانع للألبسة والمنسوجات وضمن أنشطة متعلقة بذلك تنتمين لنقابات مهنية تُدار من قبل مسؤولين صهاينة حوّلوا مئات الملايين من صناديق تقاعدهن ومستحقاتهن لشراء سندات إسرائيلية، بدلاً من بناء مساكن تعاونية، كما حصل سابقاً عندما كان معظم العاملين في النقابة من اليهود. لقد جرى استيعاب الكثير من الرؤساء الحاليين للنقابات المهنية والمنظمات العرقية الأفرو – إسبانية من قبل منظومة السلطة الصهيونية من خلال رحلات مدفوعة الأجر إلى إسرائيل وحملات دعائية تروّج لمصالح إسرائيلية. في الجامعات والأنشطة البلدية والجمعيات المهنية، يعمل فريق ***إسرائيل أولاً*** على خنق أي نقاش، دع عنك أي نقد، لجرائم الحرب الإسرائيلية. إن الصهاينة في أميركا هم القوة الأكثر خبثاً التي تمنع النقاش حول خيارات السياسة الخارجية الديمقراطية الأميركية في الشرق الأوسط وتدعم الخضوع غير المشروط لإسرائيل. الملايين من الأشخاص، الذين يشتبهون ربما في خيار ***إسرائيل أولاً***، خائفون بل ومرهبون و/أو غير مستعدين لمواجهة هجوم من قبل متنفذين يهود – صهاينة متعصبين ومنظمين وقادرين حتماً على التأثير على مستخدِميهم وتعريض وظائفهم وترقياتهم للخطر.

خاتمة: بدائل للهيمنة الصهيونية

في بلدان أخرى، وخاصة حيث توجد نقابات عمالية مدركة للصراع الطبقي ومجموعات أكاديمية ومهنية ومستقلة ومنظمة ومعادية للصهيونية، يواجه النفوذ الصهيوني في المجتمع المدني منافسةً وتحدياً وتضعف قدرته على استبعاد المنتقدين. وحيث تكون الحركات المؤيدة للتعاون الدولي قوية، كما في مساندة المقاومة الفلسطينية للاستعمار الإسرائيلي، لا تتمكن منظومة السلطة الصهيونية من استخدام قوتها الاقتصادية وملكيتها لوسائل الإعلام كي تفرض

هيمنتها على المجتمع المدني. وهذا ينطبق بشكل خاص في تلك المناطق حيث تنشط حركة التضامن الدولية في تعبئة المجتمع.

بالرغم من وجود جيوب للتضامن الدولي بين بعض الجامعات والنقابات العمالية في الولايات المتحدة، وخصوصاً عمال المستودعات وحوض السفن في سان فرانسيسكو، إلا أن أهم قوة يمكن أن توازن مجموعة ***إسرائيل أولاً*** الصهيونية في الولايات المتحدة تكمن في إحياء ***وعي الطبقة العاملة الوطنية***. إن العلاقة الخاصة التي تربط الولايات المتحدة مع إسرائيل تسببت بكلفة هائلة على الطبقة العاملة، تصل إلى 1.5 تريليون دولار على شكل مساعدات خارجية وضمانات قروض، من دون أن نذكر الحروب نيابة عن إسرائيل والأرواح التي سقطت في خلال خوض حرب إسرائيل في العراق. هنالك إذن ***قاعدة مادية*** حقيقية لقيام ثورة عمالية وطنية جماهيرية ضد الطبقة السياسية برمتها الخاضعة لمنظومة السلطة الصهيونية ورعاتها في تل أبيب.

لكن عشرات الملايين من الأميركيين مستاؤون اليوم من مناشدات ***وطنية*** أخرى كان هدفها ترويج حروب إمبريالية (بما فيها حروب لصالح إسرائيل) على حساب معايير معيشتهم. يستخدم السياسيون اليمينيون المناصرون للرأسمالية خطاباً وطنياً لتحويل الانتباه عن الإخفاقات المحلية للرأسمالية والتحويلات المالية الضخمة إلى جولدمان ساشز ومضاربين آخرين في وول ستريت. إن انحطاط قيمة ***الوطنية*** واضح في الاستغلال المنحرف لعنصر ***القومية*** من قبل الجناح اليميني لإثارة عداء العمال المولودين في أميركا تجاه العمال المهاجرين، بدلاً من أن يكون ضد أجندة منظومة السلطة الصهيونية الموالية لإسرائيل والباهظة الكلفة. هذا بدوره يعيق نمو حركة شعبية وطنية ضد مضاربي وول ستريت في الوطن، والحروب لصالح إسرائيل والإمبراطورية في الخارج.

ما يلفت النظر بخصوص غياب التحركات الشعبية ضد وول ستريت هو حقيقة أن أقل من 5 بالمائة من السكان يتقون في القطاع المالي أساساً. على سبيل المثال، لقد أرجئت خطة أوباما الأولية لإنقاذ المصارف مؤقتاً بسبب سيل من الرسائل والاحتجاجات المستنكرة. إن الاستياء الشعبي غير المنظم مستمر ومشتعل بانتظار منظمة شعبية مؤثرة ورائدة.

إن الصهاينة الموجودين في الكونغرس والحكومة والبنتاغون والبيت الأبيض، الذين يحثون ويشجعون على سياسات حربية وعقوبات ذات دوافع عسكرية، هم في مقدمة من يسفك دماء الطبقة العاملة الأميركية، وخاصة في الوقت الحالي عندما يُرغم العمال الأميركيون العاطلون عن العمل، بمن فيهم الكثير من المنتمين إلى الأقليات، على البحث عن وظيفة في الجيش. في

حين أن عائلات وأقارب أعضاء منظومة السلطة الصهيونية، داخل وخارج الحكومة، الذين يشجعون الحروب الأميركية لصالح إسرائيل في الشرق الأوسط، نادراً ما تجدهم في القوات المسلحة، وبصورة أكثر ندرة في الخطوط الأمامية (أو في أي منطقة حربية) – إذا استثنينا اليهود غير الصهاينة (معظمهم مهاجرون من الكتلة الشرقية والاتحاد السوفياتي السابقين) – فإن الرقم سيكون واحد على ثلاثين من واحد بالمائة. إنها لمفارقة مؤلمة أن يكون العدد الأكبر من الصهاينة الأميركيين أشد توقاً للانضمام إلى الجيش الإسرائيلي من رغبتهم في ارتداء الزي العسكري الأميركي. من الممكن تنظيم حركة مناهضة للحروب مكونة من الجنود تحت شعار «على إسرائيل ألا تحدد من سيقاتل العمال الأميركيون»، إذا لم يكن اليساريون ودعاة السلام أسرى *حساسيات* يهودية. لقد رفض القادة المعارضون للحروب إثارة قضية التأثير الصهيوني – الإسرائيلي على ترويج السياسات الحربية الأميركية، بالرغم من أن احتمال اندلاع حرب مع إيران كان أوضح مثال على ذلك.

إن التضامن الوطني الحقيقي ضعيف على مستوى قمة الهرم وقاعدته معاً، وذلك بسبب عدم وجود أي دعوة لاستذكار هويتنا المناهضة للاستعمار والعبودية والإمبريالية والفاشية. وبالمقابل، تُحرّك *الطابور الخامس الصهيوني* هويةٌ عرقيةٌ قَبَليةٌ أسطوريةٌ قوية، تكون في بعض الأحيان دينية الدافع وفي أحيان أخرى راسخة في إحساس علماني عميق الجذور بالتفوق العرقي.

Telegram:@mbooks90

لم تتعرض الهيمنة الصهيونية، المتجذرة في عالم ثقافي مركزه جبل صهيون، للتحدي من قبل مفكرين أنجلو – أميركيين جبناء، يُغطّي جبنهم الفكري قناعٌ رقيق من العجز الكوزموبوليتاني، لقد صمتوا وتواطأوا *حماية حساسيات* زملائهم الصهاينة من أي نقد صريح للنفوذ الصهيوني في أميركا. لهذا السبب، وحدها حركة الطبقة العاملة، التي يجب أن تستعيد ذاكرتها التاريخية حول التضامن الطبقي وتلهم الخيال الشعبي بجمهورية أميركية مستقلة متحررة من الإملاءات الخارجية، ستكون قادرة على زعزعة الهيمنة الصهيونية واستباحة وول ستريت100.

تثير دراستنا عدة أسئلة جوهرية بحاجة إلى الإجابة عليها من قبل أميركيين مهتمين بالنفوذ والهيمنة الصهيونيين على الجدل العام في ما يتعلق بالحروب الأميركية في الشرق الأوسط نيابة عن إسرائيل.

هل يمكننا أن نعارض جرائم الحرب الإسرائيلية والتوسع الإسرائيلي ودعم الحكومة الأميركية لإسرائيل من خلال مواجهة منظومة السلطة الصهيونية؟

هل يمكننا أن نفتح نقاشاً حول السياسة الأميركية المتعلقة بالشرق الأوسط عبر محاربة الاستبداد الصهيوني، ومعاقبته لمخالفيه في المعتقدات، ولجرائمه المبنية على الحقد؟

هل يمكننا مناقشة واقتراح سياسة خارجية ديمقراطية، تعارض التدخل العسكري والعقوبات والحصارات الاقتصادية، من خلال مواجهة مناصري الهيمنة العسكرية من الأميركيين وعملاء إسرائيل الخارجيين؟

وإذا كان جوابنا نعم، فماذا بوسعنا أن نفعل؟

ما هي الإجراءات العملية التي يمكن اتباعها ودعمها؟

= أولاً وقبل كل شيء، بوسعنا أن ننظم ونطالب بحركة سلام يكون شعارها الأساسي، لا للحرب على إيران لصالح إسرائيل – حرب كادت أن تُشن من طرف واحد بضغط من إسرائيل ومن منظومة السلطة الصهيونية، ومن ورائهم عملاؤهم في الكونغرس101.

= بوسعنا أن نلفت نظر الشعب الأميركي إلى تحدُّث نظام أوباما عن السلم أمام الشعب الأميركي في حين أنه يدعم آلة الحرب الإسرائيلية؛ والتحدث عن سياسة عادلة في الشرق الأوسط في حين أنه يعيّن صهاينة متطرفين في مواقع عليا لها علاقة بصنع هذه السياسة.

= بوسعنا أن نطالب وزارة العدل أن تنفذ قانون تسجيل العملاء الخارجيين على «رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية الكبرى الـ 51» وخصوصاً إيباك.

= ينبغي علينا أن نعارض جميع تعيينات الأشخاص الذين يحملون جنسيات مزدوجة في مواقع صنع القرار.

= ينبغي علينا أن نطالب بالتحقيق مع مساعد وزير الخزانة وإسرائيل أولاً، ستيوارت ليفي، ومحاكمته بسبب استغلال منصبه، ورفضه التحقيق بخصوص عمليات تبييض أموال بقيمة مليار دولار من قبل صهاينة أميركيين في تمويل مستوطنات يهودية غير شرعية في الضفة الغربية، وبسبب تشجيعه على فرض عقوبات اقتصادية على التجارة مع إيران، والتي كلفت العمال الأميركيين فقدان آلاف الوظائف، وحرمت الاقتصاد الأميركي من مليارات الدولارات.

= ينبغي علينا أن نعارض المساعدات العسكرية والاقتصادية لإسرائيل، وخاصة عندما يكون معدل دخل الفرد في إسرائيل يفوق معدل دخل أربعين بالمائة من الأميركيين.

= ينبغي علينا أن نطالب بإنهاء الامتيازات التجارية الإسرائيلية في ضوء العجز التجاري

الأميركي مع إسرائيل (بما يعادل عدة مليارات من الدولارات)، الذي دمر عشرات آلاف الوظائف الأميركية في الصناعة والخدمات.

= ينبغي علينا أن نتصدى لحملات الحقد الصهيونية الواسعة الانتشار – المنظمة والمروّجة من قبل منظومة السلطة الصهيونية – ضد المسلمين الأميركيين والأميركيين ذوي الأصول العربية، ومبادئهم الثقافية ومؤسساتهم الخيرية.

= يجب علينا أن نكشف زيف الادعاءات الصهيونية التي تفيد أن إسرائيل هي وطن أجداد اليهود، بدلاً من شمال أفريقيا وآسيا الوسطى، وأنه ليس هناك أي أساس تاريخي لحق العودة.

= يجب علينا أن ندعم الكفاح الطبقي والشعبي ضد كبار المتنفذين في قطاعي المال والعقارات من أصحاب المليارات (وول ستريت) بسبب نهبهم للاقتصاد الأميركي واستغلالهم للعمال الأميركيين وإفسادهم للسياسيين الأميركيين خدمةً لمصالحهم وللأهداف الحربية الأميركية والإسرائيلية.

تدمير أميركا لصالح إسرائيل

اللوبي الصهيوني يعلن

إنهاء الولاءات المزدوجة

«لقد أهانت الحكومة الإسرائيلية نائب رئيس الولايات المتحدة، وبصقت في وجه الرئيس... لقد مسح البصقة عن وجهه وابتسم بتهذيب... كما يقول المثل: عندما تبصق في وجه شخص ضعيف، فإنه سيدّعي أنها تمطر».

أوري أفينري، صحفي يهودي إسرائيلي

13 آذار 2010

«نحن (إسرائيل) نملك عدة مئات من الرؤوس والصواريخ الذرية... معظم العواصم الأوروبية أهداف لسلاحنا الجوي... يجب ترحيل جميع الفلسطينيين. منذ سنتين، 7 أو 8 بالمائة فقط من الإسرائيليين كانوا يعتقدون بأن ذلك يمكن أن يكون الحل الأمثل، ومنذ شهرين، (كانون الثاني 2010)، أصبحت النسبة 33 بالمائة وهي الآن، بحسب استطلاع للرأي أجرته مؤسسة غالوب، 44 بالمائة».

مارتن فان كريفيلد، مستشار رفيع المستوى لدى القوات المسلحة الإسرائيلية

أستاذ جامعي إسرائيلي لمادة التاريخ العسكري، الجامعة العبرية آذار 2010

مقدمة

عندما أعلنت إسرائيل مشروع بناء 1600 مسكنٍ جديدٍ ***لليهود فقط*** في القدس الشرقية المحتلة في خلال زيارة نائب الرئيس جوزيف بايدن، فإنها لم تكن ***تبصق في وجه*** نائب الرئيس الزائر وحسب، بل إنها كانت تُظهر قدرتها على ***إذلال أميركا والأميركيين***. كان نتنياهو يبعث برسالة إلى العالم بأسره مشابهة للرسالة التي أرسلتها إسرائيل إلى العالم العربي منذ فترة قصيرة عبر الاغتيال الصريح وغير المُكذّب لمسؤول حماس في دبي على يد الموساد. والرسالة هي: إسرائيل، المدعومة من مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الكبرى (CPMAJO)، تقود الولايات المتحدة من أنفها. إن إسرائيل تفعل ما تشاء وليس هناك ما لا يمكن فعله. بوسع الدولة اليهودية أن تعقد اتفاقاً مع البيت الأبيض ذات يوم، قائلة إنها ستجمد الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة، ثم تلغيه (بعجرفتها المعتادة، من خلال الإعلان العلني و/أو عبر الفعل بكل

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بساطة) في اليوم التالي، وليذهب الرأي العام الأميركي إلى الجحيم.

بسرعة ردت إدارة أوباما على هذه الوقاحة العلنية عبر بايدن الذي قال سراً لرئيس الوزراء الإسرائيلي: ***«إن ما تقومون به هنا يضعف أمن جنودنا الذي يقاتلون في العراق وأفغانستان وباكستان. إنه يعرضنا للخطر ويهدد السلم الإقليمي»***. فما كان من نتنياهو إلا أن دعا بوقاحة «المجتمع اليهودي الأميركي (المنظمات الصهيونية الـ 51 الكبرى)1 كي يهب للدفاع عن إسرائيل وحقها في القدس كلها. وقد استجابوا بالفعل، فحوّلوا الضحية الفهانة (أميركا) إلى معتدٍ، وألقوا الملامة على الولايات المتحدة – وليس على الحكومة الإسرائيلية – بالنسبة إلى الأزمة ولإلغاء موافقة إسرائيل على عدم توسيع مستوطناتها الاستعمارية على الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكما سنصف لاحقاً، دافعت منظومة السلطة الصهيونية في الولايات المتحدة بأكملها (مع قلة من الاستثناءات البارزة) عن وقاحة إسرائيل، وأدانت أي محاولة من قبل الحكومة الأميركية لحل أي نزاع بصورة سلمية، الأمر الذي عرّض أرواح الأميركيين والمصالح الاقتصادية والهيبة الأميركية للخطر. وهذا ما ثبت الرأي العام العالمي الذي يرى الكونغرس الأميركي موافقاً على أن يُشترى ويُذلّ من قبل هذه الدولة غير الهامة اقتصادياً.

منظومة السلطة الصهيونية: كيف تجرؤون على مقاومة الإذلال!

هل ثمة ما يثير الاستغراب في وقوف الصهاينة الأميركيين إلى جانب إسرائيل وإدانتهم لأولئك الذي يحتجون دفاعاً عن الكرامة الأميركية عندما يُهان قادة أميركيون علناً من قبل النظام العنصري لرئيس الوزراء نتنياهو؟

تقدّم ***دايلي ألبرت***، النشرة الرئيسة لمؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية الكبرى، تجميعاً مفيداً للمقالات والافتتاحيات والوثائق الحكومية المدافعة عن إسرائيل في وجه جهود الإدارة الأميركية للبحث عن حلول دبلوماسية. من 15 إلى 19 آذار 2010، شنّت القوة الغاشمة لمنظومة السلطة الصهيونية – الإسرائيلية هجوماً دعائياً استثنائياً، مؤكدة على القوة الهائلة لمنظومة السلطة الصهيونية في الولايات المتحدة. فما أن وبّخ البيت الأبيض رئيس الوزراء نتنياهو لإهانته نائب الرئيس بايدن في خلال زيارته الرسمية إلى إسرائيل حتى هبّت منظومة السلطة الصهيونية – مدّعية التحدث باسم المجتمع اليهودي كله – للدفاع عن إسرائيل ومهاجمة الإدارة الأميركية. وهكذا، بين ليلة وضحاها، ظهر سيل متواصل من المقالات والافتتاحيات والمؤتمرات الصحفية، مع العرض الاعتيادي لأعضاء في الكونغرس يشبهون الأموات وهم يجترّون وجهة النظر الصهيونية ويضغطون على البيت الأبيض. ونجح هذا الهجوم الصهيوني المتعدد الفروع، بتوجيه من نتنياهو، في إقناع البيت الأبيض بالعودة إلى خضوعه

المعتاد، حيث تراجعت كلينتون وبايدن وبقية عصبتهما، مشددين على ***«دفاع الولايات المتحدة غير المشروط عن إسرائيل»*** ومعلنين عن ***«عدم وجود»*** أي أزمة، ومؤكدين على أن العلاقة الأميركية – الإسرائيلية ***«صلبة كالصخر»***.

تكشف تسلسل القيادة: تأمر دولة إسرائيل منظومة السلطة الصهيونية بالتحرك؛ تنشر وسائل الإعلام الخبر؛ يسير الكونغرس طائعاً مع الصهاينة، ثم يستسلم البيت الأبيض. ثم يعلن مسؤولو الحملات الصهاينة استطلاعاتهم الخاصة مدّعين أن الشعب الأميركي يدعم إسرائيل – شعب مشبّع بحملة دعائية معدّة في إسرائيل ومنفّذة بواسطة صهاينة أميركيون. ***من الواضح أن ما تقيّمه مثل هذه الاستطلاعات هو فعالية الحملات الإعلامية الجماهيرية الضخمة.***

تضمنت التكتيكات الدعائية المستخدمة في هذه الحملة الإعلامية الخاطفة إلقاء اللوم على الضحية المُهانة ومهاجمة «الإدارة لإشعالها فتيل أزمة واسعة النطاق» (***وول ستريت جورنال***، 14 آذار 2010). واتهمت مطبوعات أخرى الرئيس أوباما ***بتنفيذ رغبات*** المتطرفين العرب و***«النفخ في النار»*** (***فوكس نيوز*** و***كريسشن سيانس مونيتور*** 18 آذار 2010). إنه الرئيس الأميركي الذي كان ***«يعيق محادثات السلام»*** من خلال ***«تشجيع التعنّت الفلسطيني»***. وأصدرت هآرتس، الصحيفة الليبرالية الإسرائيلية التي نشرت مقالات تنتقد الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة من المقالات والافتتاحيات لخبراء واستراتيجيين عسكريين يتهمون الإدارة الأميركية ***بإدارة الأزمات*** (14 آذار 2010) وطالبوا الحكومة الإسرائيلية بعدم ***التذلل*** عبر الاعتذار من نائب الرئيس الأميركي (15 آذار). وأذعت محطة سي بي أس أن «أوباما كان يدفع الحلف الأميركي الإسرائيلي نحو الحافة» (15 آذار). وفي 17 آذار، اتهمت ***بوسطن جلوب*** أوباما ***«بتعظيم خطأ إسرائيل»***. وكانت إيباك تتصل بشكل منظّم بخدَمها الاعتياديين في الكونغرس كي ينتقدوا توبيخ البيت الأبيض للحكومة الإسرائيلية.

في 19 آذار، نشرت ***واشنطن بوست*** أكثر من عشرة مقالات لاذعة تطالب بقبول الولايات المتحدة للتوسع الاستيطاني الإسرائيلي. ولامت مراكز البحوث ومنظمات مشبوهة تحمل أسماء مخادعة – مثل مؤسسة للدفاع عن الديمقراطية – الفلسطينيين المطرودين لـ ***«تخريبهم عملية السلام»*** عبر الاحتجاج على بناء المستوطنات وعلى تسارع وتيرة مصادرة الأراضي من قبل إسرائيل (***سكريبس هاورد*** و***فوكس نيوز*** 18 آذار 2010). وكما هو متوقع، أبدت ***نيويورك تايمز*** مظهراً ليبرالياً مخادعاً من خلال الدعوة للمصالحة وإنهاء الأزمة، في حين أنها لم تأتِ أبداً على ذكر الإهانة الإسرائيلية لنائب الرئيس بايدن أو تدرس كيف يمكن لاغتصاب الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية من قبل إسرائيل مؤخراً أن يُعرّض أرواح الأميركيين والمصالح الأميركية

للخطر. تجاهلت التايمز شهادة الجنرال بيترايوس أمام الكونغرس وانتقاده الموجز للسياسة الإسرائيلية أمام رئيس هيئة الأركان المشتركة، في حين أنها أولت أهمية كبيرة لمحادثات سلام نتنياهو (18 آذار 2010).

مع ذلك، فقد ظهرت بضع تشققات في البنية الموالية لإسرائيل. فقد أدان ديفيد أكسلرود، كبير مستشاري أوباما، تحريض نتنياهو معتبراً ذلك إهانة؛ وشبّه توماس فريدمان، أبرز المعلّقين الصحفيين في *نيويورك تايمز* القادة الإسرائيليين «بسائقين مخمورين»؛ في حين طالب حاخام أميركي بارز بتجميد البناء في القدس. لكن هذه الحفنة من المنتقدين الصهاينة الليبراليين اكتسحت بواسطة تدخّل سيل من الموالين الذين اجترّوا **حجج** منظومة السلطة الصهيونية من أمثال برونر وسانجر في *نيويورك تايمز* والتر مييد في *أميركان إنتيريست*، وجولدبيرغ في *ذي نيويوركر* وآخرين غيرهم.

في الحقيقة، كان الاستسلام الذليل، بقيادة وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، حتمياً. في 16 آذار، صرّحت كلينتون قائلة: «لدينا التزام مطلق بأمن إسرائيل. إننا نملك رابطاً وثيقاً لا يهتز بين الولايات المتحدة وإسرائيل وبين الشعبين الأميركي والإسرائيلي». ولإثبات إخلاصها للمصالح الصهيونية والإسرائيلية، أصبحت كلينتون متحدثة مميزة في مؤتمر إيباك، من 21 إلى 26 آذار 2010، حيث تشاركت المنبر مع نتنياهو المنتصر.

القضية الأكبر: ما وراء قصة بايدن – نتنياهو

مهما كانت الإهانات والجرائم الحالية، فإن الصراع بين الولايات المتحدة وإسرائيل لا يتعلق بغطرسة نتنياهو أو بسلسلة جديدة من عمليات قضم الأراضي في القدس، أو حتى بالبصاق القذر على وجه نائب الرئيس بايدن. إنه يتعلق، في الجوهر، بالعلاقة بين الدول، أو بصورة مقلقة أكثر، بالعلاقة بين الشعوب حيث تفرض مجموعة ما (اليهود الإسرائيليون وطابورهم الخامس المتنفذ في الولايات المتحدة، الذي يشكل واحد بالمائة من عدد السكان) جزية وحروباً لمصالحها الخاصة على مجموعة أخرى (دافعي الضرائب والجنود والعمال والتجار الأميركيين). لقد امتلكت إسرائيل قوة غير متناسبة إلى حدّ بعيد داخل الولايات المتحدة، ليس البارحة أو اليوم، بل على امتداد الخمسين سنة الماضية.

في سياق تاريخي أوسع، تبدو الإهانة العلنية لنائب الرئيس بايدن في تل أبيب بسيطة جداً بالمقارنة مع الهجوم الإسرائيلي الغادر على السفينة يو أس أس ليبرتي في حزيران 1967، والذي أسفر عن قتل وجرح أكثر من 200 جندي أميركي. لقد أذلّت إسرائيل المتغطرسة والقاتلة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الولايات المتحدة عبر هذا الهجوم، لأنها كانت واثقة من أن الرئيس في ذلك الحين، ليندون جونسون، لن يحاول الانتقام، لا بل إنه سيسكت الناجين ويمنعهم من إخبار قصتهم للشعب الأميركي. عندما يدعو نتنياهو المجتمع اليهودي في الولايات المتحدة، فإنه لا يشير إلى غالبية اليهود الأميركيين، الذين بدأوا الآن يبتعدون عن إسرائيل إما بدافع الاشمئزاز أو اللامبالاة.2 إنه، في حقيقة الأمر، يخاطب منظومة السلطة الصهيونية التي ابتكرت ورؤجت، من خلال أعضائها المتموضعين في مواقع استراتيجية، لسياسة الحرب العراقية، التي تسببت بقتل وتشويه آلاف الجنود الأميركيين بالإضافة إلى ما يزيد عن مليون مدني عراقي؛ من دون مستقبل منظور. في جوهر الأمر، لقد فقد الجنود الأميركيون ***(الضحايا)*** أرواحهم وأعضاء من أجسادهم وسلامة عقولهم، ليس من أجل جلب الديمقراطية، أو من أجل إسقاط ديكتاتور، أو حتى من أجل النفط، بل من أجل تحقيق مصالح ***الوطن*** الصهيوني.

لا يتعلق الأمر بالحوادث الفردية: بأن يدافع الصهاينة الأميركيون على البناء غير الشرعي لحي آخر مخصص ***لليهود فقط*** في وسط القدس الشرقية الفلسطينية – وأن يُقصَد من الإعلان عن ذلك إهانة نائب الرئيس الأميركي الزائر؛ بأن الصهاينة الأميركيين دافعوا عن تخريب نتنياهو لمبادرة السلام الأميركية؛ أو بأن منظومة السلطة الصهيونية أيدت جرائم الحرب الإسرائيلية – في حين أن هذه الجرائم كانت تتعرض للاستنكار من قبل الأمم المتحدة وشعوب العالم، وأجبرت الكونغرس الأميركي على فعل الأمر نفسه. إن جوهر القضية يكمن في أن منظومة السلطة الصهيونية تحوّل بلدنا وشعبه إلى مدافعين (ومقلّدين، نعم!) عن جرائم إسرائيل القذرة، الأمر الذي يجعل الشعب الأميركي شريكاً ومساهماً في عملية تطهير عرقي، ويحط من قيمة مبادئنا الأخلاقية أمام العالم بأسره.

ظهور تصميم إسرائيل على القوة

كان بصق نتنياهو الرمزي في وجه بايدن تصرفاً مقصوداً ذا أهمية كبيرة. لقد دلّ على تصميم إسرائيل على استعمال القوة؛ استعدادها لإذلال قادة أميركيين بصورة علنية والتباهي بسطوتها على الولايات المتحدة أمام العالم أجمع. لقد فضحت إسرائيل عجز الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وسببه. ولهذه الحادثة عواقب تاريخية – عالمية لأي شخص ليس بأعمى. الولايات المتحدة قوة آخذة بالانحطاط، لأنها ***غير قادرة*** على أن تنتج بيئة آمنة لجنودها ومواطنيها وشركاتها في أي منطقة في الشرق الأوسط أو غيره من المناطق. ولا يمكن لأي دولة أوروبية أو آسيوية أو لاتينية أو إسلامية أن تنظر إلى الولايات المتحدة ومواطنيها من دون أن تفكّر في نفسها قائلة: «هذه دولة تقبع عند قدمي القادة الإسرائيليين وعلى عنق من تصنّفهم إسرائيل

بأنهم أعداؤها». أو بعبارة أخرى، إن الولايات المتحدة، كدولة وشعب، «فقدت هيبتها».

لإسرائيل تاريخ طويل وقذر في تخريب محادثات السلام من أجل اغتصاب المزيد من الأراضي. فمنذ تأسيسها وإسرائيل تقدم على تهديم جهود السلام من خلال القيام بعمليات عدوانية عسكرية من دون أي استفزاز من الجانب الآخر. لقد قامت إسرائيل، إلى جانب بريطانيا وفرنسا، بغزو مفاجئ وواسع النطاق على مصر لاحتلال قناة السويس، بعد أن وعدت بالتفكير في اقتراح التفاوض المقدم من قبل الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، وبعد سنوات طويلة، وحالما وافق عرفات على الاعتراف رسمياً بإسرائيل وتوقيع اتفاقية سلام، أغارت الطائرات النفاثة والدبابات الإسرائيلية على الضفة الغربية، مسقطة المئات من الضحايا، وحاصرت مقر عرفات لعدة أشهر. وفي الوقت عينه، زادت عدد المستوطنات، اليهودية الحصرية، في الضفة الغربية عشرة أضعاف، من أجل إسكان 500,000 مستوطن يهودي متعصب نصف عسكري. وعندما نفّذت حكومة حماس المنتخَبة وحافظت على وقف إطلاق نار أحادي الجانب، شنّت إسرائيل هجوماً عسكرياً واسعاً أدى في نهايته إلى تدمير غزة وقتل 1400 فلسطيني معظمهم غير مسلحين.

إن الممارسات الإسرائيلية، السابقة والحالية – التي تتضمن اغتصاب أراضٍ، واستحداث شوارع وبناء مستوطنات عنصرية مخصصة لليهود فقط، وشن هجمات عسكرية على المدن ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين – تدمر إمكانية الوصول إلى اتفاق سلام تفاوضي، اتفاق يهدد رؤية الصهاينة لإسرائيل كبرى مطهّرة عرقياً.

بالاستناد إلى هذا التاريخ، من غير المستغرب أن يدّعي المدافعون الحاليون عن إسرائيل أن الاغتصاب الحالي للأراضي لبناء المزيد من الأحياء السكنية اليهودية الحصرية في القدس أمراً «ليس جديداً»، وأنه «جزء من تاريخنا»، وأن اليهود «يحتاجون إلى مساحة عيش»، وأن «ثلاثة آلاف سنة من التاريخ التوراتي تخبرنا بأن كل هذه الأرض لنا» (مقتطفات من نشرة ***ديلي ألبرت***، 15-17 آذار 2010، الناطقة الرسمية باسم مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية الكبرى).

لم تكن إهانة بايدن هي المرة الأولى التي تعمد فيها إسرائيل إلى إحراج إدارة أوباما بصورة علنية. ففي لقائه الأول مع الرئيس أوباما، رفض رئيس الوزراء نتنياهو علناً أي تجميد لبناء مستوطنات جديدة. وهذا ما حصل بالفعل، فقد زادت إسرائيل من بناء مستوطناتها مباشرةً بعد خطاب القاهرة الذي خاطب أوباما من خلاله العالم العربي والإسلامي.

ما الذي يخفيه سلوك نتنياهو الشاذ وتغطرس مناصريه الأميركيين الزائد عن الحد؟ كيف

يمكن لوسائل الإعلام الأميركية ومئات الأعضاء في الكونغرس وجميع المنظمات اليهودية الأميركية الكبرى أن يدعموا نظاماً عنصرياً متطرفاً هاجم وأذل أميركا من دون أي عقاب؟ كيف يمكن للصهاينة الأميركيين أن يقفوا إلى جانب دولة أجنبية في قضايا تضر بالمصالح الأمنية الأميركية الأساسية – كما أصبح واضحاً من خلال الجنرال بترايوس نفسه – وألا يُنظر إليهم على أنهم خونة من قبل الأميركيين الآخرين؟

أولاً، يملك نتنياهو دعم 80 بالمائة من السكان اليهود الإسرائيليين عند تنفيذه سياسة طرد الفلسطينيين وتوسيع المستوطنات اليهودية على أراضٍ محتلة، بالرغم من مبادرات السلام التي يقدمها الرئيس الأميركي أوباما. وإهانة نائب الرئيس الأميركي الزائر في مهمة سلام من أوباما لم تزد نتنياهو إلا شعبيةً بين الإسرائيليين.

ثانياً، إن إظهار القوة الإسرائيلية بهذه الفظاظة أمام القوة العظمى الأميركية الشهيرة يروق للمستوطنين اليمينيين المتطرفين الذين يشكل زعماؤهم العمود الفقري للتحالف الحكومي الحالي (وخصوصاً حزب شاس).

ثالثاً، إن إهانة رئيس ونائب رئيس مسيحيين ستلقى ترحيباً بين صفوف مؤيدي رجل العصابة، وزير خارجية نتنياهو، أفي ليبرمان، وبين الشباب الحسيديين الأوروبيين الشرقيين القساة الذين يبصقون بصورة دائمة على رهبان وقساوسة مسيحيين مسنّين في الحيين القديمين اللاتيني والأرمني في القدس.

قد يبدو الأمر غريباً أن يمجّد الإسرائيليون – الذين يواجهون عزلاً متزايداً في مختلف أنحاء الشرق الأوسط ويُدانون في أوروبا بسبب جرائمهم الاستعمارية الوحشية – زعيمهم المجرم عندما يحتقر حليفتهم العسكرية وداعمتهم الاقتصادية الأكثر أهمية، ويهين قادتها المنتخبين وشعبها. إن الاستياء السياسي الإسرائيلي المتراكم من إدانة العالم بأسره لجرائم حروبها وجد متنفساً عبر التعاطف مع سلوك نتنياهو: وحشيته القصوى ضد فلسطين ***«الأدنى مرتبة»***، واستعداده لتحدي الإدارة الأميركية بصورة مباشرة، بالرغم من أن إسرائيل تنتزع 3 مليارات دولار سنوياً من الأميركيين، ما يعزز شعورهم بالتفوق. من الواضح أن سياسات نتنياهو الاستبدادية تستند إلى أساس شعبي واسع بين الإسرائيليين، كما أن تعجرفه وغطرسته يعكسان بإخلاص الروح الوطنية للإسرائيليين.

يعتقد نتنياهو ووزراؤه أنه مهما كانت قوة الضغط الذي يطبقونه على دافعي الضرائب الأميركيين، الواقعين في أزمة اقتصادية عميقة سلفاً، ومهما هدّد الإسرائيليون بإشعال حرب

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إقليمية أكثر اتساعاً وتسبب مزيداً من الإصابات بين الجنود الأميركيين، إن لم نذكر العدد الأكبر بما لا يقاس من الإصابات التي سيمنى بها السكان المدنيون للدول المستهدفة، فإن بوسعهم دائماً الاعتماد على الدعم غير المشروط لمنظومة السلطة الصهيونية في الولايات المتحدة لتقديم مصلحة إسرائيل على ما عداها من المصالح4. لقد هبّ الزعماء الصهاينة جميعهم للدفاع عن إهانة إسرائيل للولايات المتحدة ولتشويه سمعة منتقديها. والأسوأ من ذلك هو المديح الذي أسبغته جميع وسائل الإعلام الأميركية على الفهين العظيم لا بل ومهاجمتها للشخصيات العامة الأميركية القليلة لأنها دافعت (مؤقتاً على الأقل) عن الكرامة الأميركية في وجه الإهانات الإسرائيلية. طابور لا نهاية له من السياسيين وكتّاب الافتتاحيات وأصحاب الأعمدة والباحثين وصنّاع الرأي العام والمعلّقين التلفزيونيين الأميركيين أظهروا ولاءهم الخالص لإسرائيل ضد رئيس أميركي كان يسعى بخجل للوصول إلى سلام عن طريق التفاوض في الشرق الأوسط.

إن الصراع الحالي بين إسرائيل وأميركا حول السلام في الشرق الأوسط – الذي تسبّب به الاستفزاز الإسرائيلي الوقح – كشف النقاب عن قضايا أعمق بكثير: في مركز السلطة في أميركا، هنالك مجموعة متنفذة من المتنفذين السياسيين المستعدين لاستغلال وإذلال الشعب الأميركي خدمةً لقوة أجنبية. في الماضي، كان الوطنيون يطلقون لقب «خونة» على هذه المجموعة.

شجب استكبار نتنياهو

ردًا على *التعبير* الرسمي لغضب واشنطن، أصدر نتنياهو توضيحاً فاتراً: ***لم تكن المشكلة تتعلق بسياسة*** بناء مستوطنات جديدة – الأمر الذي ***ينتهك*** اتفاق الحكومة الإسرائيلية مع واشنطن – لكن المشكلة كانت تتعلق بتوقيت الإعلان. كان خطأ مؤسفاً من قبل موظف ثانوي في وزارة الداخلية الإسرائيلية أصدر بيانه مباشرةً بعد انتهاء نائب الرئيس الأميركي بايدن من الزحف عند قدمي نتنياهو، وبينما كان منهمكاً في الضغط على المتواطئين في السلطة الفلسطينية للانضمام إلى مهزلة السلام الذي ترعاه واشنطن. بحسب وسائل الإعلام الإسرائيلية والناطقين الأميركيين بلسانها، كانت مسألة انقطاع في العلاقات العامة، وليست مسألة ذات أهمية سياسية استراتيجية وعسكرية تؤثر على الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. بكلمات أخرى، مع خروج بايدن من إسرائيل وعودة عباس المتواطئ إلى الطاولة، سيكون أي ***إعلان*** ينتهك تجميد الاستيطان مجرد سياسة داخلية إسرائيلية واستمراراً للممارسات الماضية.

نتنياهو يزور واشنطن

إثر شعوره بالحيوية والانتعاش لبصقه على نائب الرئيس بايدن في تل أبيب، وجّه نتنياهو

سلسلة من الصفعات ***بقفا اليد*** على وجه الرئيس أوباما المبتسم، تحت أضواء وسائل الإعلام في العاصمة الأميركية.

خطب نتنياهو خطاباً تحريضياً أمام أكثر من 7,000 صهيوني مهلّل في المؤتمر السنوي الذي تعقده إيباك في واشنطن العاصمة. أكد نتنياهو على تصميم إسرائيل على بناء مساكن مخصصة ***لليهود فقط*** في مختلف أنحاء القدس الشرقية العربية المحتلة والضفة الغربية، مكرراً ادعاء إسرائيل غير القانوني أن القدس هي العاصمة غير المقسّمة للشعب اليهودي. وبعد ذلك طالب، وحصل على لقاء دام ساعتين مع أوباما، بالرغم من إهانته للإدارة الأميركية. ومن ثمّ وجّهت الحكومة الإسرائيلية المزيد من الإهانة للرئيس الأميركي الضعيف أساساً عبر إعلانها عن مشروع سكني آخر لليهود سيُبنى على أرض فلسطينية مصادرة في القدس الشرقية العربية. حمل هذا الإعلان، الذي صدر قبل ساعات فقط من لقاء نتنياهو – باراك المقرر مسبقاً، تهديداً إضافياً بأن يُؤجّل بحث اقتراح مفاوضات السلام المقدّم من قبل البيت الأبيض إذا احتج الأميركيون على هذه الجولة الجديدة من البناء. اتجه نتنياهو مباشرة إلى الكونغرس الأميركي المحتل من قبل الصهاينة – مُظهراً ازدراءه المطلق للبيت الأبيض والشعب الأميركي – وضَمِن «دعماً غير مشروط...» للتوسع الإسرائيلي من قبل زعيمة الأغلبية بيلوسي. وكأنها كانت تحتفل بنصرها وترسّخ تعريفها ***للسلام***، أقدم جيشها – الجيش الإسرائيلي – على اغتيال أربعة فلسطينيين عزّل، هم اثنين فقيرين يبحثان عن عمل ومتظاهرين مراهقين.

تبيّن الولاء للأسياد الإسرائيليين بجلاء عندما قفز آلاف المتعصبين الصهاينة على أقدامهم وهللوا لرفض نتنياهو الوقح للجهود الأميركية الساعية لحماية أرواح الجنود الأميركيين من خلال الترويج لمبادرة سلام. كما قوبلت دعوة هيلاري كلينتون لتسوية سلمية مستندة إلى دولتين لشعبين بصمت مطبق. لقد وقفت جميع وسائل الإعلام الخاضعة للنفوذ الصهيوني وجميع المنظمات اليهودية الكبرى خلف سلسلة غير مسبوقة من الإهانات الموجهة للإدارة الأميركية المنتخبة وللشعب الأميركي. إن العرض الديماغوجي الذي قدّمه نتنياهو للنفوذ الإسرائيلي على الكونغرس الأميركي ووسائل الإعلام الجماهيرية الأميركية واستعداده لإهانة قادة سياسيين أميركيين في عاصمة الأمة، كل ذلك يسخر من فكرة أن الشعب الأميركي يملك صوتاً في سياسات أمته، ويحطّ من أهمية القيادة العسكرية الأميركية في قضايا الحرب والسلم في الشرق الأوسط.

بالنسبة إلى بيلوسي والكونغرس، تُعتبر آلاف الشيكلات (من الشيكل؛ أي العملة الإسرائيلية) التي ستأتي من حشود إيباك لتمويل إعادة انتخابهم أشد أهمية بما لا يقاس بالنسبة إلى

مستقبلهم المهني من أرواح وأطراف آلاف الجنود الأميركيين، التي فُقدت في خلال تنفيذ خطة عمل إسرائيل وطابورها الخامس المحلي – أو من الانحطاط الحتمي الإضافي للجيش والاقتصاد الأميركيين، وما سيترتب على ذلك من آثار مدمرة على الحياة الأميركية في جميع أبعادها.

غطرسة إسرائيل تهدد المصالح الأميركية

لم ينجح قادة إسرائيل في رفع هيبة بلدهم عبر تقويض مبادرات السلام المقدمة من الإدارة الأميركية وحسب، بل نجحوا أيضاً في انتزاع مليارات الدولارات من دافعي الضرائب الأميركيين. لقد تسبّب الإذلال الذي تعرّض له نظام أوباما بعرقلة الجهود المبذولة من البنتاغون ووزارة الخارجية لاستعادة النفوذ والمصداقية لدى الأنظمة العربية المحافظة، والدول المسلمة غير العربية، ومئات ملايين المسلمين في شتى أنحاء العالم. بل إن هذا الإذلال للإدارة الأميركية من قبل نتنياهو المتغطرس يهدد عمل وأمن رجال الأعمال والمسؤولين الأميركيين العاملين في الشرق الأوسط وبقية أنحاء العالم، ويقوّض علاقاتهم مع شركائهم العرب والمسلمين.

ستكون هناك عقبات كبيرة أمام الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لكسب الدعم لحروبها في الشرق الأوسط وجنوب آسيا وأمام حملتها الدعائية الهادفة لمنع المسلمين الشبان من الانضمام إلى المقاومة ضد الأميركيين في العراق وأفغانستان والصومال. إن الصورة الرمزية لنائب الرئيس الأميركي وهو يمسح بصقة إسرائيلية في خلال زيارة رسمية ستشجع آلاف المسلمين الشبان على مقاومة الاحتلال الأميركي، الذي يعتبرونه خدمةً لمصالح إسرائيل. فإذا كانت الدولة الإسرائيلية التافهة اقتصادياً قادرة على تحدي القوة العظمى، فلماذا لا نقدر نحن؟ المنطق بسيط جداً: كلما ازداد اغتصاب إسرائيل للأراضي، كلما ازداد خضوع نظام أوباما، وكلما اتسع وتعمّق عداء الشعوب المسلمة للأميركيين، وكلما تجرّأت أكثر حركات المقاومة المسلحة، وكلما تعاظم عدد قتلى ومشوّهي الجنود الأميركيين العالقين في حروب روّج لها الصهاينة.

بالرغم من أن الجنود الأميركيين الذين يسقطون في الشرق الأوسط لا يؤثرون أبداً على خطوات تل أبيب السياسية، ولا على أنشطة طابورها الخامس في الولايات المتحدة، إلا أنهم يخلّفون أثراً عميقاً في ملايين الأسر الأميركية وفي أكثر من 200 مليون دافع ضرائب أميركي. لقد وصل الأمر إلى حدّ أن جنرالاً أميركياً وجد الشجاعة في نفسه كي يصرّح أن طرد إسرائيل للشعب الفلسطيني أطال أمد الحرب وقيّد مئات الآلاف من الجنود الأميركيين وقوّض قدرة القوات المسلحة الأميركية على العمل بنجاح على جبهات متعددة من أجل الدفاع عن مصالح إمبريالية أميركية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

واجه رئيس القيادة الوسطى الأميركية (CENTCOM) في جلسة استماع أمام رئيس هيئة الأركان المشتركة في 16 كانون الثاني 2010 وصف كبار ضباطه للتعنت الإسرائيلي بأنه «يهدد الموقف الأميركي وأرواح الجنود الأميركيين في المنطقة (الشرق الأوسط)». وتلقى رئيس هيئة الأركان المشتركة، الأدميرال مولينز، نفس الإدانة من مناصري ***إسرائيل أولاً***. وهذه لم تكن هي المرة الأولى التي تُدخل فيها اعتبارات عسكرية وأمنية أميركية ضمن أجندة إسرائيل. فقبل سنتين فقط، في العام 2007، انتقدت منظومة السلطة الصهيونية ونجحت في دفن تقرير التقييم الاستخباراتي القومي السنوي الذي أعدّته 16 وكالة استخبارات مدنية وعسكرية، والذي خلص إلى أن إيران لم تكن تطوّر أسلحة نووية ولم تكن تشكّل تهديداً للولايات المتحدة، كل ذلك لأن إسرائيل كانت تروّج معلومات مضللة تؤكد العكس. ولا حاجة بنا إلى القول مجدداً أن منظومة السلطة الصهيونية نفسها سخرت من نظام أوباما لأنه تجرأ على انتقاد نتنياهو.

ما يزيد عن 300 عضوٍ في الكونغرس الأميركي وقّعوا رسالة غير عادية يساندون فيها إسرائيل في وجه إدارتهم بالذات، متعهدين بالالتزام ***بالعلاقة الصلبة بين الولايات المتحدة ودولة إسرائيل***. كما انضم مئات من المسؤولين وأعضاء الكونغرس إلى ما يزيد عن 7,000 مشترك في مؤتمر إيباك، الذي غقد في آذار 2010، من أجل التهليل لنتنياهو ورؤية وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون وهي تحتفي بزعيم دولة الاستيطان الإسرائيلية الذي كان قد تعهّد «***بالاستمرار في البناء في جميع أنحاء القدس، تماماً كما تفعل في تل أبيب***».

أما الجنرال ديفيد بيترايوس، الذي عبّر كبار ضباطه عن قلقهم بشأن سياسات إسرائيل، التي تهدد المصالح العسكرية الأميركية، أمام رئيس هيئة الأركان المشتركة، الأدميرال مولينز، فلم يكن نداً لإيباك. اتصل قائد القيادة الأميركية الوسطى بنظيره الإسرائيلي، الجنرال غابي أشكينازي، كي يسحب انتقاده الشخصي للسياسات الإسرائيلية ويتعهّد بدعمه غير المشروط للدولة اليهودية، حتى لو كانت تعرّض الجنود الأميركيين للخطر.

في كانون الثاني، كان الجنرال بيترايوس قد وصف، محقاً، كيف أضرّ التعنّت الإسرائيلي بالمصالح والعمليات الأميركية في الشرق الأوسط، مما أثار غضب العرب وفي النهاية تسبّب بزيادة الهجمات على القوات الأميركية. لكن الجنرال الطامح سياسياً سارع في آذار كي يسحب تقريره أمام هيئة الأركان المشتركة. هناك بضع حالات أخرى أشد خيانة وجبناً في التاريخ العسكري الأميركي من حالة هذا الجنرال الأميركي الذي غطّت صدره النياشين وهو يركع أمام اللوبي الصهيوني.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لفترة وجيزة، نظر بضع يساريين معادين بشدة للصهيونية – من بينهم أنا – إلى الجنرال بيترايوس والأدميرال مولينز على أنهما ***حليفان*** محتملان (أو في حالتي أنا، آخر خط دفاع ضمن السلطة الأميركية) ضد الهيمنة الإسرائيلية – الصهيونية على السياسة الأميركية في الشرق الأوسط. لقد تجاهلوا أن هذين الشخصين هما قائدان مسؤولان عن الغزو الأميركي للعراق وأفغانستان، واحتلالهما، وأنهما كانا يستعدان لمواجهة إيران؛ اثنان من هذه الحروب كانتا بأمر من إسرائيل/منظومة السلطة الصهيونية. كان بيترايوس مختلفاً مع إسرائيل حول سياسات ***محددة***، لأنها كانت تقوّض العمليات العسكرية السلسة لآلة الحرب الأميركية في الشرق الأوسط، ومن المؤكد أن تراجعه العلني أمام الإسرائيليين شوّه صورته كجنرال أميركي ***وطني***.

إن الاعتقاد الأميركي القديم ***بالتفوق المدني*** يؤكد أن الجيش لن يواجه يوماً قضية السيطرة الصهيونية على الكونغرس والبيت الأبيض. سرعان ما سينسى تقرير بيترايوس، أما تراجعه اللاحق فيقدّم مثالاً ساطعاً على الطبيعة الانتهازية البشعة للقيادة العسكرية الأميركية العليا.

عندما يبيّن بعض القادة المدنيين كيف يهدّد القمع الإسرائيلي لخمسة ملايين فلسطيني الأرواح والمصالح الأميركية في الشرق الأوسط، تسارع منظومة السلطة الصهيونية لتحويل الانتباه عن إسرائيل وإلقاء اللوم على الولايات المتحدة (ومجتمعها ***المتسامح***) لتسببها بتنامي الحركة الإسلامية وعداء العرب وتهجمهم عليها. عندما يؤكد قادة عسكريون واستراتيجيون ومسؤولون استخباريون أميركيون أن سياسة إسرائيل تجاه الفلسطينيين سبب رئيس في الصراع الإقليمي، وذلك استناداً لخبرة ميدانية عمرها عقوداً، فإن الجنرالات الجالسين فوق كراسيهم الوثيرة بين الصهاينة يعيدون تفسير هذه العلاقة الواضحة بين السياسة الإسرائيلية والهجمات على المصالح والقوات الأميركية بقولهم إنها ***وجهة نظر أخرى***. وفي الوقت نفسه، تقوم منظومة السلطة الصهيونية بحشد ***أنصار إسرائيل أولاً*** في الكونغرس والبيت الأبيض من أجل ***التبرؤ*** من جيش بلدهم.

إن السياسة الاستعمارية الإسرائيلية من منظور ضيق، التي تعتمد على طرد أعداد كبيرة من الفلسطينيين واستيلائها على الأراضي من أجل بناء مستوطنات استعمارية مخصصة لليهود فقط، تضعف السلطة الأميركية في الشرق الأوسط بين حلفائها غير العرب وغير المسلمين على حدّ سواء. كما أن استعداد إسرائيل وقدرتها على انتقاد أوباما علناً يكذّب كلياً رأي بعض المدافعين الليبراليين عن الصهيونية مثل نعوم تشومسكي، والذي يقول إن واشنطن ***الإمبراطورية*** تقود السياسة الغربية في الشرق الأوسط وتعمل بشكل أوسع باسم مصالح أورو – أميركية.

في سياق أوسع، إن الفطرسة الإسرائيلية تهدم الجهود التي يبذلها مستثمرون أميركيون للتوسط لعقد صفقات نفطية لصالح شركات متعددة الجنسيات. من غير المحتمل أن تتعاون الدول النفطية العربية – التي ترى نفسها مهددة بواسطة قوة عسكرية إقليمية مثل إسرائيل، بطموحاتها الاستعمارية التوسعية وسعيها للهيمنة – مع الأميركيين، وخصوصاً عندما تكون القوة العظمى عاجزة عن كبح أسوأ تعديات إسرائيل.

طموحات استعمارية إسرائيلية ومصالح استراتيجية أميركية

بالنسبة إلى إسرائيل وطابورها الخامس، كل المصالح الاستراتيجية الأميركية لا تساوي أهمية غزوات إسرائيل الاستعمارية واستعراض قوتها على المستوى الإقليمي. ولا تُولى مصالح الشعب الأميركي أي اعتبار عندما تتضارب مع الأهداف الاستعمارية التوسعية لإسرائيل. لا تفكّر منظومة السلطة الصهيونية ولا حتى تناقش حقيقة أن الأميركيين عانوا ويعانون من خسائر كبرى نتيجة سعي إسرائيل المحموم لامتلاك قوة عسكرية في الشرق الأوسط.

إن غاية إسرائيل الأساسية المتمثلة في الاستيلاء على الأراضي وطرد الفلسطينيين تخالف أخلاقيات الشعب الأميركي الذي يشهد عداءً متزايداً في الخارج. والمستفيدون الوحيدون من التوسع الاستعماري الإسرائيلي هم المنظمات اليهودية الصهيونية الأميركية الـ 51 التي تتكامل وتتطابق مع الدولة الإسرائيلية.

إن تهديدات إسرائيل وعدوانها العسكري الأحادي الجانب ضد جيرانها، ومنها فلسطين وسوريا ولبنان وإيران، وعمليات الاغتيال التي تقوم بها خارج حدودها، وآخرها في دبي، تحتل أهمية عظيمة بالنسبة إلى المؤمنين بالعقيدة العسكرية من الإسرائيليين. إن احترام الذات بالنسبة إلى مواطني إسرائيل ***المتعسكرين*** مرتبط مباشرةً بسياسة العدوان والاغتيال التي تعتمدها دولتهم من دون أي اكتراث للسيادة الوطنية. من جهة أخرى، لقد قوضت استعراضات القوة الإسرائيلية جهود الولايات المتحدة لتوسيع منطقة نفوذها ***دبلوماسياً*** والتفاوض على صفقات مبيعات عسكرية واتفاقيات تجارية واستثمارية قيمتها مليارات الدولارات في الشرق الأوسط. إن تعرُّض ملايين الوظائف بالنسبة إلى العمال الأميركيين للخطر بسبب السياسات الإسرائيلية مسألة لا تحظى بأي أهمية بالنسبة إلى الدولة اليهودية ولفريق داعميها في الولايات المتحدة، فريق ***إسرائيل أولاً***.

لقد تسبّب المتواطئون مع إسرائيل داخل الحكومة الأميركية بضرر هائل للاقتصاد الأميركي، وربما سيتسببون بخسارة أكبر في الأرواح الأميركية بينما تسعى إسرائيل لتوجيه السياسة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأميركية نحو إيران. تحت التوجيه العنيف والعدواني لفريق إسرائيل أولاً ومساعد وزير المال المتنفذ لشؤون الإرهاب والاستخبارات المالية، ستيوارت ليفي، كل شركة نفط وغاز، ومصرف، وشركات تنقيب واستكشاف النفط، وعدد لا يحصى من الشركات التجارية الأميركية الأخرى، جميعها تخلّت عن صفقات تجارية واستثمارية بقيمة مئات مليارات الدولارات من أجل مصلحة إسرائيل، التي انتزعت أكثر من 60 مليار دولاراً من أموال وهبات ومساعدات دافعي الضرائب الأميركيين في خلال العقد الماضي. وعندما أهملت الحكومة تطبيق الحظر، الذي تحث عليه في سائر أنحاء العالم، ضد شركاتها الأميركية العاملة في إيران، كانت ***نيويورك تايمز*** حاضرة لضمان افتضاح سوء التصرف هذا5.

لقد قدّمت إيران، التي دعمت الغزو الأميركي الإمبريالي لأفغانستان والعراق، للجيش الأميركي مساعدة استراتيجية أكبر بكثير من جميع المستشارين والخبراء والمحققين المتعاقدين الإسرائيليين في بغداد وكردستان معاً. لكن، وبالرغم من الاعتراف الأميركي بالمساعدة الإيرانية في العراق وأفغانستان، فإن العملاء الإسرائيليين في الولايات المتحدة يصفون إيران ***بالعدوة*** لأن طهران تعارض التطهير العرقي الذي تمارسه إسرائيل بحق الفلسطينيين. ينشر الطابور الخامس الإسرائيلي شهرياً مئات المقالات التي تطالب بفرض عقوبات اقتصادية وحشية على إيران وبهجوم عسكري وقائي خاطف لتدمير الاقتصاد الإيراني والأمة الإيرانية التي يبلغ تعداد سكانها أكثر من سبعين مليوناً. جميع القادة العسكريين الأميركيين في الشرق الأوسط اعترفوا أن الهجوم على إيران سيوسّع الحرب، ويقطع الشحن الحيوي للنفط في الخليج – الأمر الذي سيدخل الاقتصاد العالمي في ركود – ويهدد أرواح عشرات الآلاف من الجنود الأميركيين.

خاتمة

كانت إسرائيل مضطرة لإهانة الولايات المتحدة من أجل إظهار قوتها للعالم. نظراً للسيطرة الاستراتيجية التي تمتلكها إسرائيل على النظام السياسي الأميركي وسيطرة منظومة السلطة الصهيونية على وسائل الإعلام الجماهيرية وثروتها الضخمة، إن إدارة مثل إدارة أوباما، المهيمَن عليها سلفاً من الصهيونية، ستضطر للإذعان. لقد أرغم الضغط الصهيوني – الأميركي القادة الأميركيين على الإساءة لصورتهم دولياً ولتقديرهم الذاتي محلياً، وعلى قبول التوسع غير المحدود للمستوطنات المخصصة لليهود فقط في الضفة الغربية والقدس الشرقية، حتى لو كان ذلك يمكن أن يضعف الموقف الأميركي في المنطقة ويعرض حياة الجنود الأميركيين للخطر. من خلال ***جلد*** إدارة أوباما علناً كي تمتثل للأوامر، هيّأت إسرائيل المسرح للبدء بتنفيذ أولويتها

العليا: مواجهة عسكرية أميركية مباشرة مع إيران من أجل مصالح إسرائيل الاستراتيجية. لا شك أن منظومة السلطة الصهيونية بأكملها ستقف إلى جانب إسرائيل بينما تقوم بترويج أجندتها العسكرية ضد إيران، بغض النظر عن العواقب بالنسبة إلى الولايات المتحدة.

لقد أثبتت الحوادث الأخيرة بالدليل القاطع أن لمنظومة السلطة الصهيونية الكلمة العليا في إدارة أوباما، بما يخالف، ربما، الميل الشخصي للرئيس، وحتماً، نصائح كبار المسؤولين العسكريين الأميركيين والمصالح الأساسية للشعب الأميركي. بلغة بسيطة، نحن الأميركيين شعب مُستعمَر ومُوجَّه من قبل ***حليف*** صغير ومتطرف وذو نزعة عسكرية يعمل من خلال وكلاء داخليين، مواطنين في بلدنا. ولو كان الظرف مختلفاً، لوُجِّهت تهمة الخيانة علناً لهؤلاء جميعاً.

هل يمكن إلحاق الهزيمة بمنظومة السلطة الصهيونية؟ إنها ***مجموعة الضغط الأكثر نفوذاً في واشنطن***، والتي يضطر الرؤساء ومسؤولو الإدارات والجنرلات وأعضاء الكونغرس للخضوع لها، أو المجازفة بتدمير حياتهم المهنية وطردهم من مناصبهم6. في الوقت نفسه، هناك جزء كبير من المجتمع الدولي يحتقر إسرائيل بوصفها دولة استعمارية عنصرية وحشية، منتهكة مزمنة لحقوق الإنسان والقانون الدولي، ومرتكبة لجرائم الحرب، وربما حتى لجرائم بحق الإنسانية. لقد أدانت الرباعية الدولية، المكونة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة، خطة إسرائيل لبناء 1,600 منزل آخر مخصص لإيواء مستوطنين يهود متطرفين في القدس الشرقية العربية. طالبت الرباعية ***بإقامة دولة فلسطينية بسرعة وإنهاء الممارسات الاستفزازية***. بيد أن ***الرباعية*** عاجزة عن إيقاف الخطط الإسرائيلية. فقد احتفل مؤتمر إيباك الضخم في واشنطن العاصمة في أواخر آذار بانتصار التوسعية الإسرائيلية المتحررة من أي قيد، في الوقت الذي يخبر فيه رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية الكبرى الـ 51 أتباعهم أن ***العداء الدولي للسامية*** هو الذي يحرّك الرباعية.

مع ذلك، فقد بدأ بعض الإسرائيليين الآن بالإعراب عن قلقهم. فبعد سعادة الإسرائيليين الأولية لتعنيف نتنياهو لبايدن ومواجهته لكلينتون، ثمة خوف متزايد الآن من أن ***يُفطَموا*** عن الخزانة الأميركية المستنزفة وأن يفقدوا حقهم بالحصول على أحدث التقنيات العسكرية الأميركية. كشف استطلاع للرأي نُشر في 19 آذار في يديعوت أحرونوت، واحدة من الصحف اليومية الكبرى في إسرائيل، أن 46 بالمائة من قرّائها يعتقدون أن على الحكومة أن تجمّد بناء المستوطنات في القدس الشرقية، الأمر الذي أغضب فريق ***إسرائيل أولاً*** في الولايات المتحدة، الذين – لو كانت الظروف مختلفة ربما – كانوا سيصنّفون هؤلاء اليهود الإسرائيليين ضمن خانة معادي السامية.

بدأت تظهر بعض التشققات في الجدار الصهيوني. وهذه التشققات ستتعمق عندما يدرك الشعب الأميركي أن طرد إسرائيل للفلسطينيين ليس من مصلحة إسرائيل بالذات. أي مستقبل سينتظر إسرائيل بعد معاملة الفلسطينيين بعنصرية أو تطهيرهم عرقياً أو قتلهم جماعياً، بالإضافة إلى تنامي الكره العالمي لها؟ ومع ظهور المزيد من القضايا، سوف يضطر الشعب الأميركي للاختيار بين اتباع منظومة السلطة الصهيونية في تعهدها بالولاء غير المشروط لإسرائيل وتحمُّل استفزازاتها وإهاناتها، أو الدفاع عن كرامة ومصالح ووحدة الولايات المتحدة. ستظهر المزيد من التشققات وستظهر حقيقة إيباك وبقية أعضاء منظومة السلطة الصهيونية على أنهم: ***مهيمنون متغطرسون يعملون لصالح قوة أجنبية. طابور خامس أميركي.***

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

For a list of the 51 organizations, see Chapter 11 in James Petras, 1
.Global Depression and Regional Wars, Clarity Press, Inc., Atlanta, 2009

For a more extensive analysis of the changing views of Jewish 2
Americans, see Norman Silverstein, This Time We Went Too Far, Or
.<Books, 2010. <http://www.orbooks.com

For an analysis of the primary role of US Zionists and Israeli interests 3
in instigating the war on Iraq and a critique of the "alternative" Big Oil
theories, see James Petras, The Power of Israel in the United States,
.Clarity Press, Inc., 2006

See Chapter 1, James Petras, Zionism, Militarism and the Decline of 4
.US Power, Clarity Press, Atlanta, 2008

See Jo Becker, "US Enriches Companies Defying Its Policy on Iran," 5
The New York Times, March 6, 2010, <http://www. nytimes.com/
.<2010/03/07/world/middleeast/07sanctions.html

.See endnote 4 6

يد الموساد المجرمة

مضامين اغتيال دبي

في 19 كانون الثاني 2010، أرسل الموساد، فرقة موت مكوّنة من 26 عضواً إلى دبي يحملون جوازات سفر أوروبية، يُعتقَد أنها سُرقت من مواطنين إسرائيليين مزدوجي الجنسية ثم غُيّرت بوضع صور وتواقيع مزيفة، لاغتيال القيادي الفلسطيني، محمود المبحوح، في أحد الفنادق الفخمة الذي يرتاده رواد من جنسيات عديدة.

الدلائل التي تشير إلى تورط إسرائيل كانت قوية وكثيرة: إن ما قدّمته شرطة دبي من شرائط أمنية مصورة عن القتلة أكّدته شهادات خبراء أمنيين إسرائيليين وأيده معلّقون صحفيون وصحف كبرى في إسرائيل. لقد صرّح الموساد علناً أن المبحوح كان هدفاً ذا أولوية وأنه نجا من ثلاث محاولات اغتيال سابقة. كما أن إسرائيل لم تكلّف نفسها عناء حتى إنكار الجريمة. كما أن نظام التواصل المعقد المستخدَم من قبل القتلة، والتنظيم والتخطيط المتعلقين بدخولهم وخروجهم من دبي، وحجم العملية وهدفها، كل ذلك يحمل خصائص عملية حكومية على مستوىً عالٍ. أكثر من ذلك، وحده الموساد يمكنه الوصول إلى جوازات السفر الأوروبية لمواطنيه المزدوجين! ووحده الموساد يملك القدرة والدافع والنية المعلنة والاستعداد لإثارة نزاع دبلوماسي مع حلفائه الأوروبيين، لأنه يعلم تماماً أن غضب الحكومات الأوروبية الغربية سيتبخر في الهواء بسبب علاقاتهم العميقة مع إسرائيل. بعد تحقيق دقيق واستجواب متواطئين فلسطينيين مع الموساد اعتُقلا بعد العملية، صرّح رئيس شرطة دبي أنه متأكد من أن الموساد كان وراء الاغتيال. لقد وجدت السلطات في دبي أدلة واضحة على أن فريق الاغتيال تلقّى دعماً من صهاينة أوروبيين. كما أن مصاريف الفنادق وتذاكر الطيران والنفقات المختلفة كلها دُفعت بواسطة بطاقات ائتمان صادرة في الولايات المتحدة. واثنان من القتلة قد يكونان موجودين في الولايات المتحدة الآن.

القضايا السياسية الأوسع

تثير سياسة الاغتيالات الخارجية التي تتبعها إسرائيل قضايا عميقة تهدد أسس الدولة الحديثة: السيادة، وحكم القانون، والأمن الوطني والشخصي.

لإسرائيل سياسة معلنة تعتبر فيها أن من حقها انتهاك سيادة أي دولة من أجل قتل أو اختطاف أعدائها. وفي تصريحها العلني وممارستها الفعلية معاً، تنظر دولة إسرائيل إلى قوانينها الخاصة ومراسيمها وسلوكها في الخارج على أنها تنسخ قوانين، وتعلو فوق مؤسسات تطبيق

القانون في أي دولة أخرى؛ من دون أن نذكر القانون الدولي. وإذا أصبحت سياسة إسرائيل هذه ممارسة شائعة في العالم أجمع، فسيتحول العالم إلى غابة متوحشة يكون فيها الأشخاص معرّضين للقتل على يد فرق اغتيال أجنبية متفلّتة من أي قانون أو سلطة وطنية. وستصبح حكومات الدول مشابهة لأمراء الحرب أو العصابات، حيث تفرض كل دولة قوانينها الخاصة وتعبر الحدود الوطنية من أجل قتل ونهب مواطني دولة أخرى من دون أي عواقب.

إن عمليات الاغتيال التي ترتكبها إسرائيل خارج حدودها تسخر من فكرة السيادة الوطنية نفسها، لكنها ليست من دون أي سوابق في التاريخ. فعمليات تصفية الخصوم خارج الحدود كانت ممارسة شائعة للجيستابو النازي، وللشرطة السرية السوفياتية في عهد ستالين، ولمديرية الاستخبارات الوطنية ***دينا*** التابعة لنظام بينوشيه، وفي جنوب أفريقيا في حقبة التمييز العنصري، وقد أصحبت الآن سلوكاً مسموحاً به بالنسبة إلى القوات الخاصة الأميركية من السي آي آيه. وقد خطا الجيش الأميركي خطوة إضافية أيضاً بتأكيده على الحق باغتيال ***مواطنين أميركيين*** في الخارج. مثل هذه السياسات علامة مميزة للدول الاستبدادية والديكتاتورية والإمبريالية، التي تدوس بصورة منظمة على حقوق الشعوب المستقلة.

إن ممارسة إسرائيل لعمليات الاغتيال الخارجية مثل اغتيال محمود المبحوح مؤخراً في غرفة في أحد فنادق دبي تنتهك جميع المبادئ الجوهرية لحكم القانون. وأن تأمر دولة ما بقتل شخص ما ***من دون اللجوء إلى القضاء*** فهذا يعني أن شرطتها السرية هي القاضي وهيئة المحلفين والنائب العام معاً، وأنها غير مقيدة بسيادة وقانون وواجب الدول الأخرى هو حماية مواطنيها وزوّارها. الأدلة والإجراءات القانونية والدفاع واستجواب شهود الطرف الآخر، كل ذلك يُلغى في السياق. إن تصفية الأعداء في الخارج هي الخطوة المنطقية التالية بعد تطبيق إسرائيل محلياً لقوانينها العنصرية ومراسيم الحجز الإداري، التي طردت الشعب الفلسطيني من أرضه وانتهكت القوانين الدولية.

تعمل فرق الموت التابعة للموساد بشكل مباشرة تحت إمرة رئيس الوزراء الإسرائيلي (الذي وافق شخصياً على الاغتيال الأخير). وغالبية الإسرائيليين تؤيد بفخر هذه الاغتيالات، وخاصةً عندما لا يُكشف أمر القتلة ولا يُعتقلون. إن فرق الموت الحكومية المتحررة من أي قيد، التي تنفذ عمليات اغتيال غير قانونية ومن دون أي عواقب أو عقاب، تمثل تهديداً جدياً لأي ناقد وكاتب وزعيم سياسي وناشط مدني يجرؤ على انتقاد إسرائيل.

إن الحصانة التي تتمتع بها إسرائيل، في ما يتعلق بسياسة وممارسة قتل خصومها ***خارج حدودها ومن دون اللجوء إلى القضاء، ترسخ الحدود الخارجية للقمع*** التي سيتحمس أنصارها

في المنظمات الصهيونية الكبرى في الخارج للمصادقة عليها. معظمهم يؤيدون، وأيدوا في الماضي، انتهاك إسرائيل للسيادة الوطنية من خلال عمليات القتل غير القانونية. سابقاً، عندما كانت إسرائيل تقتل أعداءها ومنتقديها، كان الأسلوب المتبع من جانب المنظمات اليهودية الأميركية الـ 51 الكبرى يتمثل في مهاجمة أفعال والنيل من سمعة منتقدي إسرائيل في الولايات المتحدة، حيث كانت تضغط بقوة على أصحاب العمل ورؤساء الجامعات والمسؤولين الرسميين لطرد الموظفين والأكاديميين والمهنيين الأخصائيين الذين يتجرأون على التحدث أو الكتابة ضد تعذيب إسرائيل وقتلها وطردها المنظم للفلسطينيين.

لكن، يظهر أن الحد الخارجي لتكتيك القمع هذا قد تغيّر مع الاغتيال الأخير في دبي. ففي حين هبّت، مجدداً، ***ديلي أليرت*** للتبرير، وللدفاع عن، السلوك العدواني الإسرائيلي، لم يسع الجسم الإعلامي الرئيس لمؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الكبرى للدفاع عن عمليات القتل غير القانونية في دول أجنبية ذات سيادة وحسب، وإنما حاول جعل ممارسة الموساد مقبولة لدى الأميركيين.

الموساد يأتي إلى أميركا

أعلنت صحيفة ***ديلي أليرت***، الناطقة الأساسية باسم مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية الكبرى (CPMAJO)، دعمها الكامل لممارسة إسرائيل عمليات الاغتيال الخارجية وغير القانونية في عدم اكتراث مشين لإدانة الحكومات في العالم أجمع، باستثناء البيت الأبيض والكونغرس المحتلّين من الصهاينة. لقد دافعت بخنوع عن جميع الأفعال الإجرامية المتصلة بعملية الاغتيال التي ارتكبها الموساد، مثل استعمال هويات شخصية مزورة وسرقة أو تزوير جوازات سفر ووثائق رسمية من عدة دول أوروبية، يُفترَض أنها حليفة للدولة الصهيونية. من بين عملاء الموساد الـ 26 الذين دخلوا دبي كي يغتالوا المبحوح، اثنا عشر منهم كانوا مزوّدين بجوازات سفر مسروقة أو مزورة: ليس فقط جوازات سفر بريطانية، وإنما أيضاً ثلاثة جوازات أسترالية، وثلاثة فرنسية، وواحد ألماني، وستة أيرلندية.

بعبارة أبسط، هؤلاء العملاء انتحلوا هويات مواطنين أوروبيين كي يرتكبوا جريمة قتل في دولة مستقلة ذات سيادة.

مرة أخرى، أظهر مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية الكبرى (CPMAJO) أن ولاءه الأول هو للشرطة السرية الإسرائيلية، حتى عندما تنتهك سيادة دول حليفة أساسية للولايات المتحدة. لا شك في أن CPMAJO كان سيساند الموساد الإسرائيلي حتى لو تبيّن أنه استخدم

وثائق رسمية أميركية من أجل اغتيال المبحوح. في الواقع، بات معلوماً أن اثنين من القتلة الإسرائيليين الـ 26 – يحملان جوازي سفر مزورين، واحد بريطاني والآخر أيرلندي – دخلا الولايات المتحدة بعد عملية الاغتيال وربما لا يزالان موجودين هنا.

إن الموقف الذي تبنّته ديلي أليرت وCPMAJO دفاعاً عن إرهاب إسرائيل الدولي جاء بعد اعتمادهما عدة أساليب هجومية – متناقضة غالباً – تسخُف الإدانة الدولية وتحوّلها إلى مسألة نسبية. وهذه الأساليب تتضمن: (1) صرف الانتباه عن الصهاينة بإلقاء اللوم على ***العرب الآخرين***، (2) إلقاء المسؤولية على الضحية، (3) محاولة تشويه سمعة محققي شرطة دبي بدلاً من المرتكبين الإسرائيليين، (4) التذرّع ***بالدفاع عن النفس***، (5) التقليل من أهمية الجريمة من خلال المقارنة بين اغتيالات الموساد وبين أعمال القتل التي تمارسها أميركا في أفغانستان، (6) مدح ***التفاصيل العملياتية*** العالية التقنية لعملية الاغتيال.

منذ ذلك الحين ظهرت مقالات قصيرة – مُدحت في ديلي أليرت – في صفحة الرأي في عدة صحف أميركية وبريطانية وكندية وإسرائيلية، بالإضافة إلى مجلات يمينية مثل فوربس وكومينتاري. تمثّل التكنيك الذي اتُبع في البروباغاندا الصهيونية الأساسية في تجنب أي نقاش حول جرائم إسرائيل الشنيعة بحق ***السيادة، وحق المواطن في محاكمة عادلة، والقانون الدولي، والأمن الشخصي للأفراد***. بفعلها ذلك، تتبنى ديلي أليرت التقنيات الدعائية المعهودة في جميع الأنظمة الاستبدادية التي تمارس إرهاب الدولة.

1) إلقاء اللوم على العرب: صرف الانتباه عن إسرائيل

توحي مقالة نُشرت في ديلي أليرت في 22 شباط، تحت عنوان دوي الاغتيال سُمع حول العالم، أن الجريمة كانت «نتيجة صراع على السلطة داخل حماس» أو ارتُكبت بواسطة واحدة من «المجموعات العربية الكثيرة التي تكره حماس الإسلامية».

بكلمات أخرى، جميع جوازات السفر الأوروبية المزورة أو المسروقة الخاصة بمواطنين إسرائيليين مزدوجي الجنسية قد تم الحصول عليها بطريقة ما من قبل ***مجموعات عربية*** (إذا كان ذلك صحيحاً، فهذا كان يجب أن يثير فضيحة داخل إسرائيل). هذا يعني أن أشرطة الفيديو الأمنية في دبي التي أظهرت عملاء الموساد في ملابس متنوعة، من دون أن نذكر السرور البالغ لعدة قادة إسرائيليين رفيعي المستوى لعملية الاغتيال، كانت في واقع الأمر ***خُدعاً عربية***. تكشف هذه المراوغة الدعائية الفجة والوقحة للمنظمة اليهودية الأميركية الأبرز سقوطها إلى أرض خيالية من خداع الذات، لعلها موجودة فقط في العالم المغلق للسياسة الصهيونية

الأميركية.

2) إلقاء المسؤولية على الضحية

في 22 شباط، نشرت ديلي أليرت مقالتين في صفحتها الأولى تحت العنوانين التاليين: يقول رئيس شرطة دبي: أن مسؤول حماس القتيل يتعرض للخيانة من بعض العملاء. وتقول حماس: القيادي المغتال وضع نفسه تحت الخطر. لم تذكر ديلي أليرت أن الشرطة السرية الإسرائيلية كانت تتعقب فريستها منذ أكثر من شهر (وفشلت في اغتياله في ست محاولات سابقة) وأن رئيس شرطة دبي لم يكن يحمّل مسؤولي حماس مسؤولية الاغتيال لكنه كان في سياق تجميع الأدلة وبيانات الشهود وشرائط الفيديو والوثائق التي كانت تثبت الهوية الإسرائيلية للمرتكبين. وإذا كنا سنصدّق حجة الصهاينة الأميركيين أن أي معارض بارز لإسرائيل يسافر من دون جيش من المرافقين الشخصيين لحمايته، فإنه ***يضع نفسه تحت الخطر***، فعلينا أن نعترف أن عالمنا عالم لا يحكمه القانون، وفيه تملك فرق الاغتيال الإسرائيلية كامل الحرية في ارتكاب الجرائم في أي مكان وأي زمان.

3) تشويه سمعة المحققين والدفاع عن المرتكبين

في 25 شباط، امتدحت ديلي أليرت هجوماً طويلاً ومغرضاً على شرطة دبي، نُشر في مجلة فوربس، التي سخرت من التحقيقات الدقيقة التي كشفت دور الموساد في الجريمة. في هذه المقالة، أدينت سلطات دبي بسبب كشفها التورط الإسرائيلي في حين أنها لم تحقق في مصدر جواز السفر العراقي لضحية الجريمة! بدلاً من تشجيع شرطة دبي على سعيها لتحقيق العدالة، نشرت ديلي أليرت مقالة لاذعة وطويلة توبّخ حكومة دبي في هجمات 11 أيلول 2001، وتدين استمرار تعاملها التجاري مع إيران، ***وتورطها*** في الإرهاب الدولي، إلخ. لم تأتِ المقالة على ذكر موقف دبي الودي نسبياً تجاه إسرائيل والإسرائيليين قبل انتهاك الموساد الوقح لسيادتها.

الجريمة، التي ارتُكبت خارج الحدود ومن دون محاكمة، قانونية (على الأقل، إذا كان القتلة من الموساد)

تضمّن عددا 22 و24 شباط من ديلي أليرت مقالين يحاولان إثبات أن ممارسة إسرائيل للقتل خارج حدودها ومن دون محاكمة عادلة أمر قانوني. أحد هذين المقالين كان بعنوان مشروعية قتل عضو حماس محمود المبحوح والثاني بعنوان القتل المتكافئ لمحمود المبحوح. تجلّب كلا المقالين الإشارة إلى القانون الدولي، الذي يرفض بشدة جرائم الاغتيال التي تُرتكب خارج الحدود وبرعاية الدول. المشروعية بالنسبة إلى مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية

الكبرى هي كل ما يعتبره جهاز الشرطة السرية الإسرائيلي مناسباً في سعيه لتنفيذ هدفه، وهو تصفية القادة الذين يعارضون الاحتلال والاغتصاب الاستعماري لأراضي الفلسطينيين. وإذا كانت جريمة القتل الإسرائيلية في دبي مشروعة، فلماذا لا نغتال معارضين في الولايات المتحدة أو كندا أو إنجلترا أو أي بلد آخر يمكن أن يسافروا إليه أو يعيشوا أو يكتبوا أو يعملوا فيه؟ ماذا لو قرر منتقدو وأعداء إسرائيل أن اغتيال مناصري إسرائيل حيثما يعيشون أصبح الآن أمراً مشروعاً، مستشهدين بتعريف ديلي أليرت للمشروعية؟

5) التقليل من أهمية الجريمة

عمدت أعداد 22 و24 و25 شباط من ديلي أليرت إلى صرف الانتباه عن جريمة الموساد من خلال المقارنة بينها وبين مئات المدنيين الأفغان الذين قُتلوا بواسطة هجمات نُفذت بطائرات أميركية من دون طيار. وفحوى الادعاء هو أن ***استهداف الأفراد*** جريمة أقل درجة من القتل الجماعي. لكن المشكلة في هذه الحجة هي أن الموساد، على امتداد عقود، ***استهدف*** عشرات من المعارضين في الخارج وقتل آلاف الفلسطينيين في الأراضي المحتلة (بالتعاون مع والموساد والشين بيت والجيش؛ الجيش الإسرائيلي). علاوة على ذلك، إن هذه الحجة التي تقارن اغتيالات إسرائيل في الخارج مع القتل الاستعماري الأميركي للأفغان لا تصلح للدفاع عن أي من الحالتين. من خلال توريط الولايات المتحدة في دفاعها عن الإرهاب الإسرائيلي، تقدّم إسرائيل أسوأ مظاهر الإمبريالية الأميركية كمعيار لسلوكها السياسي الخاص. إن جرائم إحدى الدولتين لا تبرر جرائم الدولة الأخرى.

وأن تتمكن إسرائيل بسهولة بالغة من التقليل من قيمة هذه الجرائم فهذه شهادة على حدة العنصرية والإسلاموفوبيا اللتين تصيبان العالم الغربي اليوم. ماذا لو ارتُكبت هذه الجرائم بحق سويديين أو أستراليين أو كنديين... أو حتى أميركيين أنجلو – ساكسونيين بروتستانتيين بيض؟ هل يُعقَل أن نصل في نهاية المطاف، مع تزايد الانحطاط، إلى هذه الحالة؟ في أميركا، أجل هذا ممكن، وقد حدث ذلك مسبقاً، ومن قبل مجلة تدّعي أنها تقدمية، ***موذر جونز*** عندما خذلت أميركية بيضاء تُدعى ريتشل كوري مسؤولية موتها تحت جنزير جرافة إسرائيلية لأنها حاولت منع هدم منزل فلسطيني.

6) براعة تقنية

متجاهلة حقيقة أنها اتهمت العرب سابقاً بارتكاب الجريمة، نشرت ديلي أليرت لاحقاً عدة مقالات تمدح التفاصيل التقنية للاغتيال، كاشفةً قناعاتها الحقيقة بالنسبة إلى هوية المجرمين.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المقالة المنشورة في عدد 24 شباط، تحت عنوان الاغتيال يُظهر تخطيطاً بارعاً، تعاقب منتقدي إسرائيل لعدم الاعتراف بالنوعية الرفيعة ***للجوانب العملياتية*** لعمليات الاغتيال وتنصح ***«بتدريسها لجميع وكالات الاستخبارات حول العالم»***.

لكن، من الأرجح أن معظم وكالات الاستخبارات، بما فيها الموساد، ستنظر إلى افتضاح ليس واحد أو ثلاثة أو عشرة، بل 26 عميلاً متورطاً في عملية اغتيال في دولة أخرى، على أنها عملية فاشلة على نحو لا يُصدّق؛ إلا إذا كان المقصود من الكشف العلني لهذا العدد الكبير من العملاء المنشورين من أجل قتل شخص مستهدف وحيد وغير محمٍ هو رسالة للعالم كله. مثل المضطربين العقليين والمجرمين التسلسليين، يروّج الصهاينة الأميركيون علناً تقنيات فرق الموت الإسرائيلية لجميع الزملاء من الإرهابيين الحكوميين على أنها شيء يجب الافتخار به. في مقالات ديلي أليرت، التقنيات الاحترافية للاغتيال أهم بكثير من الاشمئزاز الأخلاقي العالمي من الجرائم السياسية.

خاتمة

إن الحملة الدعائية الصهيونية الأميركية للدفاع عن إرهاب الدولة الإسرائيلية وبالتحديد، جريمة اغتيال قيادي من حماس في دبي، تعتمد على أكاذيب وتضليل وحجج قانونية خادعة. وهذا الدفاع ينتهك جميع مبادئ المجتمع المدني بالإضافة إلى أحدث القوانين الفدرالية الأميركية التي تحظر جميع أشكال الدعم للإرهاب الدولي. وبوسع مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية الكبرى أن يتابع دفاعه عن الإرهاب الدولي للموساد من دون أي خوف من العقاب في الولايات المتحدة بسبب هيمنته على الكونغرس الأميركي وبيت أوباما الأبيض ووسائل الإعلام الجماهيرية الأميركية. وهذا يضمن أن روايته للأحداث وتعريفه لقانونية فعل ما وأكاذيبه هي وحدها التي ستسمع من قبل المشرّعين وتُردّد من قبل الناشطين الصهاينة وتُزخرَف من قبل مناصريه المحترمين في الأوساط الأكاديمية والصحفية. لمناهضة الدفاع الصهيوني الأميركي عن ممارسة إسرائيل – بواسطة الموساد – لعمليات إعدامات خارج حدودها ومن دون أي محاكمة، نحن بحاجة إلى كتّاب وأكاديميين أميركيين يأخذون مبادرة شجاعة. حان الوقت لكشف حجم الخرقى وأكاذيبهم الوقحة وانعدام أخلاقهم المشين. حان الوقت لإعلاء الصوت ضد حصانتهم، قبل أن ترتكب الشرطة السرية الإسرائيلية جريمة أخرى، ربما داخل الولايات المتحدة نفسها وبتواطؤ مشين من الشركاء الصهاينة.

هل سيأتي وقت يتجاوز فيه الصهاينة الأميركيون، الذين يعلنون مجاهرةً أنهم يؤيدون بشكل مطلق جرائم الموساد، الخط الفاصل بين أن يكونوا مجرد ***أدوات دعائية لصالح*** الفعل

وبين أن يصبحوا **شركاء في** الفعل؟ إن الدفاع الصهيوني الأميركي الشديد عن جرائم اغتيال الموساد في الخارج لا يبشر بخير في ما يتعلق بأمن الأميركيين في وجه عملاء أميركيين طيّعين لإسرائيل.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جرائم الحرب الإسرائيلية

من يو أس أس ليبرتي

إلى أسطول الحرية

مقدمة: جرائم إسرائيل في المياه الدولية

في 8 حزيران 1967، أطلق سربان من الطائرات الحربية الإسرائيلية قذائف صاروخية وقنابل نابالم ونيران مدافع رشاشة على السفينة الأميركية لتجميع المعلومات، يو أس أس ليبرتي، في المياه الدولية، ما أدى إلى قتل 34 بحاراً أميركياً وجرح 172 آخرين. حدث الهجوم بعد ظهر يوم مشمس، حيث كان العلَم الأميركي والعلامات التمييزية مرئية بوضوح. استهدف الإسرائيليون الهوائي وذلك لمنع الطاقم من طلب المساعدة، وقصفوا قوارب النجاة لضمان ألا يكون هناك ناجون. لكن، كان هناك ناجون تمكنوا من توصيل وتنصيب هوائي والإبلاغ عن محنتهم. ووصل طلبهم للمساعدة إلى واشنطن العاصمة. في فعل خيانة غير مسبوق، غطّى الرئيس جونسون، بتنسيق وثيق مع داعمين سياسيين صهاينة يهود أميركيين متنفذين على الجريمة الجماعية في المياه الدولية عبر إصدار أوامر تقضي، أولاً بمنع الطائرات المتمركزة في البحر المتوسط من الاندفاع لمساعدة الرفاق المحاصرين، ثم التهديد بإخضاع الناجين الذين يكشفون الطبيعة المقصودة للهجوم الإسرائيلي إلى محاكمة عسكرية، وأخيراً تكرار الادعاء الإسرائيلي الذي يقول إن الهجوم نتج عن خطأ في تمييز هوية السفينة، وهي كذبة رفضها لاحقاً الكثير من القادة العسكريين.

بعد 43 عاماً، في 31 أيار 2010، قامت سفن حربية ومروحيات مسلحة وفرقة كوماندوس إسرائيلية بالهجوم على قافلة سفن إنسانية، تحمل عشرة آلاف طن من المساعدات إلى غزة، في المياه الدولية. وقبل انطلاق البعثة، كانت السلطات التركية قد فتشت الركاب والسفينة للتأكد من عدم وجود أسلحة على متنها. بالرغم من ذلك، هاجمها الإسرائيليون وهم يطلقون النار ويضربون بالهراوات الركاب العزّل، ما أدى إلى مقتل 9 وجرح العشرات. وبالرغم من الادعاءات الإسرائيلية والصهيونية اللاحقة بعدم صحة ذلك، إلا أنه لم توجد أي أسلحة، باستثناء بعض العصي التي استخدمها بعض الضحايا في محاولة للدفاع عن أنفسهم ضد هجوم إجرامي متعمّد، خُطّط وأُدير من قبل كبار القادة الإسرائيليين، ودافعت عنه جميع قيادات المنظمات الصهيونية الكبرى في الولايات المتحدة وغيرها. وقد قام الجنود الإسرائيليون المهاجمون بتدمير جميع كاميرات التصوير الفوتوغرافي وكاميرات الفيديو والمسجّلات التي وُثّقت

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هجومهم الوحشي، وذلك بهدف نشر أكاذيبهم لاحقاً حول كونهم تعرّضوا لمقاومة مسلحة.

الرد العالمي

في خلال ساعات من القرصنة الإسرائيلية الدموية، أدانت الدول والقادة السياسيون ومنظمات حقوق الإنسان والغالبية الساحقة من المجتمع الدولي الدولة الإسرائيلية لانتهاكها القانون الدولي. واستدعت تركيا وإسبانيا واليونان والدانمارك وأستراليا السفراء الإسرائيليين فيها احتجاجاً على الهجوم الوحشي. وأشارت صحيفة فايننشال تايمز (1 حزيران 2010) إلى الهجوم الإسرائيلي بأنه «فعل قرصنة وقح... وعدم احترام للقانون» وهذا متجذر في «حصارها غير القانوني لغزة». ووصف رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، الهجوم الإسرائيلي بأنه «إرهاب دولة ستكون له عواقب خطيرة». كما وصف خبراء قانونيون الهجومَ الإسرائيلي على سفن ترفع أعلاماً تركية ويونانية وأيرلندية في المياه الدولية بأنه فعل حرب. وطالب مجلس الأمن وحلف الناتو والأمين العام للأمم المتحدة إسرائيل بإيقاف عدوانها، في حين خرج عشرات آلاف المتظاهرين استنكاراً للجريمة الإسرائيلية المشينة التي أدت إلى قتل وجرح محتجين إنسانيين مسالمين من 60 دولة. وقال خبراء من الأمم المتحدة أن القادة الإسرائيليين «يجب أن يُحمّلوا مسؤولية جنائية». وحده نظام أوباما رفض إدانة إرهاب الدولة الإسرائيلي، مكتفياً بالإعراب عن «قلقه وأسفه» وحسب. في حين دافعت الدولة الإسرائيلية عن هجومها الإجرامي، ووعدت بالمزيد في المستقبل، وأصرت على الاستمرار في حصار غزة، حتى بعد إيحاء الولايات المتحدة بإمكانية تخفيفه قليلاً.

الدفاع الإسرائيلي عن القرصنة وإرهاب الدولة

عندما تسربت أخبار المذبحة الإسرائيلية إلى العالم وردّ المجتمع الدولية بالاستنكار والغضب، «حاولت الحكومة الإسرائيلية إغراق الأثير بروايتها عن الحادثة... والأهم من ذلك هو أن السلطات ضمنت أن تحظى روايتها بهيمنة مبكرة من خلال إسكات مئات الناشطين الذين كانوا على متن السفينة في خلال الهجوم»1. لقد فرضت إسرائيل طوقاً مانعاً على جميع السجناء، الأحياء منهم والجرحى والأموات، وصادرت هواتفهم النقّالة، ومنعت الصحفيين من الاقتراب منهم وإجراء مقابلات معهم. كانت إسرائيل، مثل معظم الدول الإرهابية، تريد أن تحتكر التغطية الإعلامية للحدث. من أجل ذلك، استخدمت الماكينة الدعائية الإسرائيلية، عبر صحفييها ووسائل إعلامها الإخبارية المرعية من قبل الدولة، عدة تكتيكات مضلّلة مطابقة لما تستخدمه الأنظمة الاستبدادية في العادة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

1. خوّل الجنود الإسرائيليون المهاجمون إلى ضحايا، وخوّل الناشطون الإنسانيون إلى معتدين. «واجه الجنود الإسرائيليون مجموعة من المجرمين القتلة جيدي التخطيط»2.

2. وصف البروفيسور سابل من الجامعة العبرية القرصنة الإسرائيلية في المياه الدولية بأنها قانونية.

3. اتُهم المنظّمون الإنسانيون بامتلاك روابط مع إرهابيين بحسب نائب وزير الخارجية، أيالون، بالرغم من عدم تقديم أي دليل على ذلك3. لكن المنظّمين، بمن فيهم مجموعة حقوق الإنسان التركية، المتهمين من قبل أيالون، بُرّئوا من قبل وكالة الاستخبارات التركية والجيش التركي، وحكومة أردوغان، وهي عضو في الناتو ومتعاونة منذ سنوات طويلة (في الماضي) مع الموساد. وتضمّن متطوعو حقوق الإنسان الآخرون، المقدّر عددهم بأكثر من 600 متطوع، دعاة سلام وبرلمانيين ودبلوماسيين سابقين، بالإضافة إلى أعضاء حاليين في البرلمان الإسرائيلي.

4. بالرغم من إطلاق النار على العشرات من ناشطي حقوق الإنسان وقتل بعضهم وتشويه بعضهم الآخر، إلا أن معدّي البروباغاندا الإسرائيلية قاموا بتزييف أشرطة فيديو تصوّر أحد المهاجمين الإسرائيليين، حاذفين ما جرى قبل ذلك من هجوم على دعاة السلام العزّل4.

5. وُصف المهاجمون الإسرائيليون المحمولون جواً وبحراً بأنهم كانوا ضحايا «كمين وحشي في البحر»5.

6. واتُهم ناشطو حقوق الإنسان المروّعون بأنهم «مجموعة من المجرمين القتلة»، هاجموا رجال فرقة الكوماندوس اليهودية الذين كانوا يطلقون نيران بنادقهم الرشاشة بوحشية على الضحايا المحصورين في الزوايا. لقد تعرّض أولئك الأشخاص الشجعان القلة الذين دافعوا عن أنفسهم لافتراء شنيع من البروباغاندا الصهيونية، التي لا تقل وحشية عن الجرائم التي ارتكبوها.

ما إن بدأت الماكينة الدعائية الإسرائيلية تقذف أكاذيبها الدنيئة حتى هبّت قيادة الطابور الخامس الصهيوني للعمل... وأولها وأبرزها في الولايات المتحدة الأميركية.

منظومة السلطة الصهيونية الأميركية: في الدفاع عن المذبحة

كما دافعت قيادة المنظمات اليهودية الأميركية الـ 51 الكبرى عن كل جريمة حرب ارتكبتها إسرائيل في الماضي، من قصف يو أس أس ليبرتي إلى احتلال الضفة الغربية وحصار غزة، فعلت كذلك أيضاً دفاعاً عن الهجوم الإسرائيلي على الأسطول الإنساني مكررة نفس الأكاذيب التي أطلقتها الدولة الإسرائيلية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نشرت الديلي أليرت، الجهاز الدعائي الرسمي لمؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية الكبرى، من 31 أيار إلى 2 حزيران 2010، كل كذبة إسرائيلية وقحة حول تعرّض رجال الكوماندوس الإسرائيليين إلى الهجوم والقتل، وحول كون ضحايا حقوق الإنسان مسؤولين عن مقتل رفاقهم... ***وليس*** فرقة الكوماندوس الإسرائيلية. لم يكن هناك أي انحراف ولو بسيط عن الرواية الإسرائيلية، ولا حتى أي ذكر للنقاد الإسرائيليين الذين انتقدوا التنفيذ ولو بشكل سطحي، واستخدام الأسلحة المميتة، والهجوم في المياه الدولية، وإخفاق العلاقات العامة. الغالبية الساحقة من اليهود الإسرائيليين والصهاينة المنظمين في الولايات المتحدة أيدوا المذبحة الدموية، مع أنهم وُوجهوا من قبل أقلية صغيرة لم تكن تملك أي قدرة للوصول إلى وسائل الإعلام الجماهيرية. لقد اتضحت السيطرة الصهيونية على وسائل الإعلام مرة أخرى عبر رواية الأحداث من خلال ***عيني إسرائيل***6. صوّرت صحيفتا ***نيويورك تايمز*** و***واشنطن بوست*** والقنوات الفضائية سي أن أن وسي بي أس وأن بي سي جنود الكوماندوس الإسرائيليين الذي هاجموا القارب الإنساني بأنهم... «هوجموا وضُربوا»7. وصادقت ***نيويورك تايمز*** على زعم إسرائيل أن فعل القرصنة في المياه الدولية كان فعلاً ***قانونياً*** 8. بالنسبة إلى وسائل الإعلام الجماهيرية الأميركية، لم تكن المشكلة تتعلق بإرهاب الدولة الإسرائيلية، بل ***بكيفية تضليل، وإبطال غضب***، المجتمع الدولي. ولهذه الغاية كانت منظومة السلطة الصهيونية تملك حليفاً موثوقاً في بيت أوباما الأبيض المتصهين والكونغرس الأميركي.

رد أوباما على إرهاب الدولة الإسرائيلية

هناك سبب جوهري وحيد لارتكاب إسرائيل المتكرر لجرائم حرب بحق الإنسانية، بما فيها الهجوم الأخير على أسطول الحرية: لأنها تعلم أن منظومة السلطة الصهيونية، المتجذرة في بنية السلطة الأميركية، ستضمن دعم الحكومة، أي بيت أوباما الأبيض، في هذه الحالة.

رداً على الإدانة الدولية لجريمة إسرائيل المرتكبة في المياه الدولية، والدعوات من المجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات قانونية بحق إسرائيل؛ رفض نظام أوباما بشكل قاطع انتقاد إسرائيل. قال ناطق باسم البيت الأبيض: «تأسف الولايات المتحدة شديد الأسف لفقدان الأرواح والإصابات التي وقعت وهي تعمل الآن على فهم الظروف المحيطة بالمأساة»9. إن إرهاب الدولة لا يستدعي أسفاً لكنه في العادة يثير إدانة ويستلزم عقوبة. والقوة التي تسببت بفقدان الأرواح والإصابات تملك اسماً – إسرائيل – والأشخاص الذي قُتلوا وأُصيبوا في خلال الهجوم الإسرائيلي يملكون اسماً أيضاً – متطوعون إنسانيون – . ولم يكن ما جرى مجرد فقدان للأرواح وإنما جريمة متعمدة ومخطط لها مسبقاً ودافع عنها علناً رئيس الوزراء نتنياهو

وحكومته بأكملها. أما الظروف المحيطة بالجريمة فهي واضحة تماماً: هاجمت إسرائيل سفينة غير مسلحة في مياه دولية، وأطلق جنودها النار بينما كانوا يهبطون على متنها. إن التغطية السياسية لنظام أوباما على جريمة متعمدة وانتهاك للقانون الدولي واضحة في وصفه لجريمة قتل جماعية بأنها مأساة. إن إرهاب الدولة المتعمد لا يشبه أبداً حاكماً نبيلاً مفجوعاً أجبرته الظروف على ارتكاب فعل إجرامي بحق حلفائه الأقربين.

أمضت واشنطن – التي ضُغط عليها للاشتراك في اجتماع لمجلس الأمن الدولي – 10 ساعات في إزالة جميع الإشارات إلى تصرف إسرائيل الإجرامي وغير القانوني، فانتهى الأمر بقرار يدعو فقط لإجراء تحقيق غير متحيز، مع ضغط واشنطن من أجل إنشاء لجنة تحقيق إسرائيلية. بعبارة أخرى، بالنسبة إلى العالم ككل، وللحكومة التركية بصفة خاصة، يُعتبر نظام أوباما والحكومة الأميركية شريكان في جريمة قتل جماعية.

لفهم السبب الذي دعا نظام أوباما لإلحاق الخزي والعار بنفسه في نظر العالم، يحتاج المرء إلى التفكير بالتكوين الصهيوني لبيت أوباما الأبيض، وبنفس القدر من الأهمية، للسلطة المباشرة التي تملكها المنظمات اليهودية – الصهيونية الكبرى على النظام السياسي الأميركي. في الأسبوع الذي سبق هجوم إسرائيل المعلَن على الأسطول الإنساني، التقى قادة يهود (مناصرون لإسرائيل) مع أكثر من ثلث أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي للضغط عليهم لإقرار عقوبات أشد قساوة على إيران بحلول حزيران. وكان الاتحاد اليهودي لأميركا الشمالية، وإيباك، وبقية الطابور الخامس الإسرائيلي من بين أبرز المنظمات التي حضرت ذلك الاجتماع.10 في اليوم التالي، طارت مجموعة من القادة من الاتحاد اليهودي لأميركا الشمالية إلى واشنطن للالتقاء مع كبار المسؤولين في إدارة أوباما، كي يضمنوا عدم انتقاد البيت الأبيض والكونغرس، بأي طريقة أو شكل، لسياسة الاستيطان الإسرائيلية. لا شك في أن الداعمين الصهاينة لجرائم الحرب الإسرائيلية وضعوا جدول أعمالهم كي يتضمن عدم انتقاد علني للهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية. وكان رام إيمانويل موجوداً في تل أبيب كضيف على كبار قادة الجيش الإسرائيلي قبل بضعة أيام فقط من هجوم هذا الجيش على الأسطول؛ من المؤكد أنهم زودوا رام إيمانويل بالتفاصيل. ليس هناك أدنى شك في أن المساعدات الأميركية – الإسرائيلية لأوباما قد ضمنت لمجرمي الحرب دعماً سياسياً وعسكرياً غير مشروط من جانب واشنطن للأفعال العدوانية الإسرائيلية.

Telegram:@mbooks90

إن الضغط العدواني الذي مارسته المنظمات الـ 51 الكبرى للصهاينة الأميركيين – من داخل إدارة أوباما وخارجها – ضمن لمجرمي الحرب الإسرائيليين حصانة من أي محكمة مختصة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بجرائم الحرب، أو حتى إدانة سياسية جدية من مجلس الأمن الدولي. ويتمثل تكتيك البيت الأبيض المتصهين في تحويل الانتباه عن الإدانة المباشرة – دع عنك جانباً العقوبات – على أمل أن تخفت تدريجياً ضراوة الغضب والاحتجاج الجماهيري في العالم، بمساعدة من وسائل الإعلام الأميركية بالطبع. وكان جزء من مهمة رام في إسرائيل هو تسليم نتنياهو دعوة لزيارة البيت الأبيض، في خلال الأسبوع الذي جرت فيه المذبحة في البحر. السبب الأساسي لعدم مجيء نتنياهو إلى واشنطن هو إسراعه في العودة إلى إسرائيل كي يدعم دفاع وزارة الخارجية عن المذبحة في وجه غضب عالمي عارم. لكن أوباما وعد نتنياهو، في اتصال هاتفي، بتسليمه دعوة جديدة، مؤكداً لزعيم العصابة الإسرائيلي أن انتهاك القوانين الدولية وقتل وجرح عشرات الناشطين الإنسانيين ليس أمراً ذا أهمية، وخصوصاً لأن ذلك يضمن استمرار الدعم المالي من قبل المناصرين الصهاينة لأوباما.

إن تبرير أوباما لجرائم الحرب الإسرائيلية، كما فعل ليندون جونسون في تغطيته على الهجوم على يو أس أس ليبرتي، هو الثمن لاستمرار دعم المتنفذين الماليين ومالكي وسائل الإعلام الصهاينة، وعشرات آلاف اليهود المناصرين لإسرائيل، والمنظمات اليهودية الأميركية الـ 51 الكبرى.

لدرء المخاطر الناتجة عن وجه تواطؤ واشنطن مع جرائم الحرب الإسرائيلية، ليس هناك سوى طريق واحد وهو توسيع الحملة العالمية لمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات ضد جميع المنتجات والأنشطة الثقافية الإسرائيلية وتبادل الأخصائيين الإسرائيليين. نأمل بأن تجد الاحتجاجات الجماهيرية التي تقودها حركات إسلامية صدىً في المجتمعات المسيحية واليهودية المناهضة للصهيونية، وخاصة عندما يتظاهر علنياً المناصرون الإسرائيليون دعماً لإرهاب دولتهم. والأهم من ذلك هو أن يخضع كل إسرائيلي متورط في الهجوم لمحاكمة جزائية في أي مكان يزوره. فقط عبر إفهام الإسرائيليين أنهم سيدفعون ثمناً باهظاً لجرائمهم الجماعية وانتهاكاتهم للقوانين الدولية، يمكن أن يدخل المنطق إلى سردهم السياسي. وفقط عبر القيام بما هو أكثر من مجرد إبداء الاحتجاج الرمزي – كاستدعاء الدبلوماسيين – واتخاذ أفعال هامة – مثل قطع العلاقات – سيعزل المجتمع الدولي مرتكب إرهاب الدولة. ينبغي على جميع الأميركيين أن يبعثوا برسالة عالية الصوت وواضحة للرئيس أوباما – لا تفعل ذلك مرة أخرى – وإلا فإن نظام أوباما، المخلص لرزنامة العمل الصهيونية، ومع الضغط المستمر من قبل منظومة السلطة الصهيونية، سيركّز اهتمامه مجدداً على مهاجمة إيران. إن ما تقوم به إسرائيل اليوم، إلى جانب التواطؤ الأميركي، هو مقدمة لتنفيذ هجوم فتاك وشيك من أجل تخريب الاتفاق الدبلوماسي الأخير بين تركيا والبرازيل وإيران.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هذا العمل مهدى للشهداء الأتراك الشجعان على سفينة مرمرة، في 31 أيار 2010، وللبحارة الأميركيين الـ 34 المغدورين على متن سفينة يو أس أس ليبرتي، في 8 حزيران 1967. جميعهم ضحايا دولة إجرامية غير نادمة؛ إسرائيل.

Telegram:@mbooks90

تُقدِّم النصوص والصور في هذا الكتاب وصفاً تفصيلياً، وأدلة حسية على جرائم الحرب الإسرائيلية التي دفعت إلى القيام بحملة مقاطعة وتعرية وعقوبات على مستوى العالم أجمع من قبل نشطاء حقوق الإنسان، ونقابات عمّالية، وكثير من المنظمات الأخرى، من بينها أفراد في إسرائيل ومنظمات يهودية في أوروبا وشمال أميركا. تقرير جولدستون هو دراسة تحليلية لجرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل في غزة، بما فيها فرض الحصار مما حال دون دخول بضائع أساسية، كالأغذية والأدوية، واستهدافها المنهجي والمتعمّد للأهداف المدنية وتدميرها بما في ذلك قتل المدنيين في المنازل والمدارس والمرافق التابعة للأمم المتحدة؛ واستخدام أسلحة مصممة لإصابة المدنيين بإصابات قاتلة أو مؤذية لأقصى الحدود (قنابل الفوسفور الأبيض)؛ والتدمير غير الضروري للمؤسسات الضرورية للحياة المُدنية، مثل مؤسسات إنتاج المواد الغذائية ومنشآت تكرير المياه ووحدات معالَجة مياه الصرف الصحي. لقد استخدم الجيش الإسرائيلي، مثل سَلَفه النازي، مدنيين فلسطينيين كدروع بشرية، حيث قام جنوده بتجميع آلاف المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، وتقييدهم قسراً، وإذلالهم، وتعذيبهم. يخلص التقرير إلى إمكانية أن يفضي سلوك الحكومة الإسرائيلية إلى قيام «محكمة مختصة بتقرير ما إذا كانت قد وقعت جرائم ضد الإنسانية». لقد نال التقرير استحسان غالبية واسعة في الجمعية العمومية للأمم المتحدة.

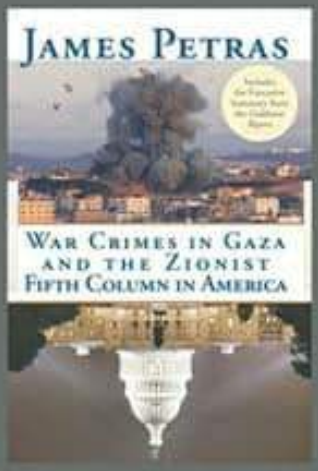

Telegram:@mbooks90

بالرغم من أن تفويض الأمم المتحدة لا يتضمن مناقشة جرائم الحرب الإسرائيلية الأخرى، إلا أن «تقرير جولدستون» قدّم إشارة عابرة إلى استخدام إسرائيل لنفس الأساليب في خلال حربها على لبنان في العام 2006.

ISBN 978-614-01-0136-4
9 786140 101364

جميع كتبنا متوفرة على الإنترنت
في مكتبة نيل وفرات.كوم
www.nwf.com

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.asp.com.lb - www.aspbooks.com

تصميم الغلاف: سامح خلف

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تُقدِّم النصوص والصور في هذا الكتاب وصفاً تفصيلياً، وأدلة حسية على جرائم الحرب الإسرائيلية التي دفعت إلى القيام بحملة مقاطعة وتعرية وعقوبات على مستوى العالم أجمع من قبل نشطاء حقوق الإنسان، ونقابات عمّالية، وكثير من المنظمات الأخرى، من بينها أفراد في إسرائيل ومنظمات يهودية في أوروبا وشمال أميركا. تقرير جولدستون هو دراسة تحليلية لجرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل في غزة، بما فيها فرض الحصار مما حال دون دخول بضائع أساسية، كالأغذية والأدوية، واستهدافها المنهجي والمتعمّد للأهداف المدنية وتدميرها بما في ذلك قتل المدنيين في المنازل والمدارس والمرافق التابعة للأمم المتحدة؛ واستخدام أسلحة مصممة لإصابة المدنيين بإصابات قاتلة أو مؤذية لأقصى الحدود (قنابل الفوسفور الأبيض)؛ والتدمير غير الضروري للمؤسسات الضرورية للحياة المُدنية، مثل مؤسسات إنتاج المواد الغذائية ومنشآت تكرير المياه ووحدات معالَجة مياه الصرف الصحي.

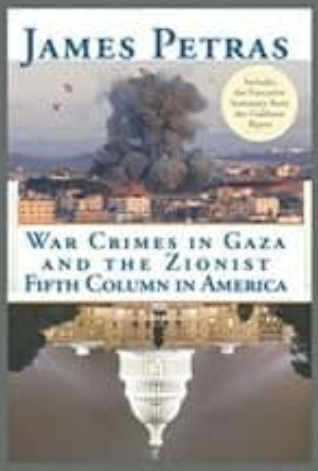

لقد استخدم الجيش الإسرائيلي، مثل سَلَفه النازي، مدنيين فلسطينيين كدروع بشرية، حيث قام جنوده بتجميع آلاف المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، وتقييدهم قسراً، وإذلالهم، وتعذيبهم. يخلص التقرير إلى إمكانية أن يفضي سلوك الحكومة الإسرائيلية إلى قيام «محكمة مختصة بتقرير ما إذا كانت قد وقعت جرائم ضد الإنسانية». لقد نال التقرير استحسان غالبية واسعة في الجمعية العمومية للأمم المتحدة.

بالرغم من أن تفويض الأمم المتحدة لا يتضمن مناقشة جرائم الحرب الإسرائيلية الأخرى، إلا أن «تقرير جولدستون» قدّم إشارة عابرة إلى استخدام إسرائيل لنفس الأساليب في خلال حربها على لبنان في العام 2006.

ISBN 978-614-01-0136-4
9 786140 101364

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.asp.com.lb - www.aspbooks.com

نيل وفرات.كوم
جميع كتبنا متوفرة على الإنترنت
في مكتبة نيل وفرات.كوم
www.nwf.com

تصميم الغلاف: سامح خلف

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner